



المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

إتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية
" دراسة ميدانية "

The Attitudes of Jordanian Universities Students towards Political Parties
(A field Study)

إعداد
محمد رسول هشام الفواعير
الرقم
٠٤٢٠٦٠٠٠١١

المشرف
د. علي عواد الشرعة

المشرف المشارك
أ.د. عبد الفتاح الرشدان

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في
معهد بيت الحكمة- جامعة آل البيت ٢٠٠٦



المملكة الأردنية الهاشمية
جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

إتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية

" دراسة ميدانية "

The Attitudes of Jordanian Universities Students towards Political Parties

(A field Study)

إعداد
محمد رسول هشام الفواعير
الرقم
٠٤٢٠٦٠٠٠١١

المشرف
الدكتور علي عواد الشرعة

المشرف المشارك
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

..... مشرفاً رئيسياً د. علي عواد الشرعة

..... مشرفاً مشاركاً أ.د. عبد الفتاح الرشدان

..... عضواً أ.د. عطا زهرة

..... عضواً د. هاني أخو إرشيدة

..... عضواً أ.د. نظام بركات

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة- جامعة آل البيت ٢٠٠٦

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤

تقسيم الدراسة

- أ - أية من الذكر الحكيم
- ب - الإهداء
- ج - الشكر
- د - ملخص الدراسة
- و - مقدمة الدراسة
- ١ - الفصل الأول نشأة الديمقراطية في الأردن
- ٢ - المبحث الأول تطور الديمقراطية في الأردن
- ٦ - المبحث الثاني التعددية الحزبية في الأردن
- ١٥ - المبحث الثالث البنية الثقافية في المجتمع الأردني ، ووسائل التنشئة السياسية
- ١٦ - المطلب الأول البنية الاجتماعية والثقافية في الأردن
- ١٨ - المطلب الثاني الوحدات الاجتماعية في الأردن
- ١٩ - المطلب الثالث التنشئة السياسية
- ٢٨ - المطلب الرابع واقع الثقافة السياسية والديمقراطية في الأردن
- ٣٧ - المبحث الرابع البيئة التشريعية في الأردن
- ٣٧ - المطلب الأول قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢
- ٤٠ - المطلب الثاني قانون الانتخاب الأردني رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١
- ٤٤ - الفصل الثاني الجانب التطبيقي
- ٤٤ - المبحث الأول اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية
- ٤٦ - إجراءات الدراسة
- ٧٩ - المبحث الثاني الخاتمة
- ٨٤ - نتائج الدراسة
- ٨٥ - توصيات الدراسة
- ٨٦ - المراجع
- ٩٢ - الملاحق
- ١١٧ - الملخص باللغة الإنجليزية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

” يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجْلِسِ فَاَنْسَحُوا بِمَسَاحِ
 اللَّهِ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا بِرَفْعِ اللَّهِ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ
 أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ”

المجادلة (١١)

الإهداء

إلى والدي ، ، ، ، ،

أب وصديق ومعين ، لم يتردد يوماً بتقديم يد العون والمشوره ، علمني أعظم معاني الرجولة والبذل والعطاء والتسامح والتضحية.

إلى من أدين له بالفضل في ما وصلت له من تعليم ، ، ، ، ،

إلى أمي ، ، ، ، ،

أم ومعلمة ونبع حنان ، أحاطتني بالدعاء والأمل ، كانت وما زالت نبزاً أضاء طريقي .

إلى حبيبتي إيناس ، ، ، ، ،

حبيبة وصديقة وأنيسة ، قلباً وروحاً ، تفيض محبة .

إليهم أهدي هذا العمل المتواضع في مجال العلوم السياسية والاجتماعية.

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الطلبة في الجامعات الأردنية، نحو الأحزاب السياسية، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية، كالتعرف على طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية و اتجاهات الطلبة نحو الأحزاب السياسية، واكتشاف اتجاهات وميول الطلبة في الجامعات الأردنية، السياسية، والثقافية، وتحديد المتغيرات التي تتحكم في الثقافة السياسية، سواء كانت ذاتية أم خارجية محيطة بالفرد، كالنظام السياسي القائم، ومؤسسات التنشئة السياسية.

وتتبع أهمية هذه الدراسة في البحث في أنماط ومستويات الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية، نحو الأحزاب السياسية، والتوقف على كافة المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية في الأردن، بين المشاركة السياسية والحظر لعدة اعتبارات ولفترة طويلة، لما لهذا الموضوع من أهمية تكمن في ندرة الدراسات والبحوث حوله، كما أنه قد أثار ذهن الباحث، أضف لذلك أغفال النظام السياسي لأهمية وخطورة هذا الموضوع.

وأشارت مشكلة الدراسة إلى وجود نظرة سلبية من قبل طلبة الجامعات الأردنية تجاه العمل الحزبي، وهذه الدراسة تحاول الإجابة عن مجموعة من الأسئلة وهي:

- هل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية (الجنس، الديانة، الدخل الشهري للأسرة، مكان الإقامة، التخصص، مستوى تعلم الأب، مستوى تعلم الأم)؟
- هل هنالك علاقة بين اتجاهات الطلبة والنظرة للأحزاب السياسية؟
- ماهي أبرز المؤثرات النابعة من البيئة المحيطة على اتجاهات الطلبة؟

وتنطلق الدراسة محاولة الإجابة عن تساؤلاتها من خلال مجموعة من الفرضيات وهي:

- هناك علاقة طردية بين الثقافة السياسية واتجاهات الطلبة في الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية.
- هنالك علاقة سببية بين كل من المتغيرات الديمغرافية – الجنس، الدين، التخصص، مستوى تعلم الأب، مستوى تعلم الأم، الدخل الشهري للأسرة، مكان الإقامة، من جهة، واتجاهات طلبة الجامعات الأردنية من جهة أخرى.
- هنالك علاقة عكسية بين البيئة المحيطة بطلبة الجامعات الأردنية واتجاهاتهم السياسية.

وتم تناول عدد من المفاهيم والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة ، حيث تم تحديد مفهوم كل من الثقافة السياسية ، الإتجاهات السياسية ، التنشئة السياسية ، الأحزاب السياسية.

وللوصول لإجابات محددة على تساؤلات الدراسة فقد نحى الباحث لاستخدام منهجية متراوحة بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، ومنهجية التحليل الإحصائي لتحليل عينة الدراسة والمكونة من كليتين من كليات جامعة آل البيت والبالغ عددهما مجتمعين ٣٨٠٨ طالبا وطالبة ، وهذه العينة تمثل ٣٠.٥% من حجم مجتمع الدراسة والبالغ ١٢٦٦٣ طالبا وطالبة كعينة متاحة ، حيث تم توزيع ٣٠٠ إختبارا ، استرجع منها ٢٥٢ إختبارا ، لتشكل هذه النسبة قرابة ٦.٦% من مجتمع الدراسة.

هذا وتناولت هذه الدراسة العديد من الأدبيات العلمية السابقة ، والتي عنيت بمفهوم الثقافة السياسية ، واتجاهات الأفراد نحو العمل السياسي ، لتساعد الباحث في تحديد مفاهيم الدراسة ، والتعرف على الآلية التي عالج بها أصحاب هذه الأدبيات مشكلاتهم البحثية.

وللوصول للحقائق تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة توضح ما ستقوم الدراسة بتحليله، وملخص ، وفصلين وخاتمة، ففي الفصل الأول والمكون من أربع مباحث ، تم تناول التحول الديمقراطي في الأردن في المبحث الأول بمنهجه تتبع تاريخي ، والتعددية الحزبية في الأردن في المبحث الثاني بمنهجية مزدوجة بين كلا المنهج التاريخي والمنهج المقارن، وتم تناول البنية الثقافية في المجتمع الأردني ووسائل التنشئة السياسية في المبحث الثالث وفي أربع مطالب و على التوالي ، البنية الاجتماعية والثقافية في الأردن ، ثم الوحدات الاجتماعية في الأردن، ثم التنشئة السياسية، ثم واقع الثقافة السياسية في المجتمعات العربية، في حين سيعالج الفصل الثاني اتجاهات الطلبة تجاه الأحزاب السياسية بمنهجية المسح الميداني والإحصائي ، من خلال إستخدام العديد من الإختبارات والجداول الرياضية .

وخلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج ، كتدني الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الأردنية بأهمية وضرورة العمل الحزبي ، وعدم قدرة الأحزاب السياسيّة القائمة على تلبية آمال وطموح أفراد المجتمع ، وعدم فتح المقر باستمرار، لأستقبال الأفراد، وقصور المقررات الدراسية وعدم تناولها لأهمية الأحزاب السياسية.

المقدمة

تتفق معظم الأدبيات السياسية، على حقيقة مفادها أن الفرد هو محور، ونقطة البدء لكل نظام سياسي، بما يحمله من قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الفعالة من طرفي النظام السياسي، والعمل على ترسيخها وتنميتها للوصول لتلك الغاية أي المشاركة السياسية لأكبر عدد من قطاعات المجتمع.

فما يحمله الفرد من اتجاهات وأفكار، يحتم عليه أن يعمل على إبرازها والعمل على طرحها وبكافة الوسائل، فالعملية الديمقراطية ليست فحسب تعبيراً عن حقائق ثابتة، ومؤسسية قائمة، بل هي قيم وتوجهات ومشاعر تشجع على ممارسه السياسي الفاعله، إذ أنها - الديمقراطية- ثقافة وإيمان بعقيدة من نوع خاص.

وهذا لا يعني ايجاد ثقافة سياسية ديمقراطية فحسب، بل لا بد من توافر عدد من العناصر التي تعود إلى الثقافة الديمقراطية، والتي تعنى بحمل الفرد نحو العمل السياسي، بروح المبادرة، والثقة السياسية بالدور الملقى على عاتقه، مما يخلق نظاماً يحارب مبدأ تكريس التسلطية السياسية، فهذه العلاقة القائمة بين الديمقراطية والثقافة السياسية، علاقة جدلية، وذلك لا يعني بالضرورة إيجاد ثقافة سياسية موالية للديمقراطية، إيماناً بسيادة الثقافة على الديمقراطية، وإنما توفر ثقافة سياسية في المجتمع، من خلال تحقق مبدأ الإقتدار السياسي والمتضمن لقدره الفرد على التأثير بمسالك الحياة السياسية.

وتسعى النظم السياسية إلى تنمية دور الفرد في المناحي السياسية، من خلال طرح المفاهيم السياسية، والأفكار السياسية في المقررات الدراسية، وتعريف الأفراد بأركان النظام السياسي، والمؤسسات السياسية.

وأزدادت أهمية هذا الدور بعد الثورة الثقافية وبروز ظاهرة العولمة، والعديد من الثورات التكنولوجية والمعرفية في حقول العلم المختلفة وعلى رأسها حقل الإتصالات، والحروب الثقافية، ومن أبرزها الصراع بين النظام الإشتراكي والنظام الرأسمالي، والذي تجسد في نهاية الأربعينيات إلى بداية التسعينيات من القرن المنصرم.

وفي خضم العديد من التحولات الدولية، وماشده ميدان العلاقات الدولية من إنهاء المعسكر الشرقي، وإنحسار للقوى، وبروز الولايات المتحدة كراس للهم الدولي، ذات النهج الديمقراطي الليبرالي، أخذت دول العالم بالعمل على التماشي ومتطلبات النظام العالمي الجديد.

مما قاد النظم السياسية للتحول نحو الديمقراطية، والأردن كغيره من الدول أخذ بالعمل لإعادة النهج الديمقراطي، وإجراء الإنتخابات النيابية، إذ سعت الأحزاب السياسية بالعمل على تنظيم تحركاتها ونشاطاتها للإستفادة من التحول الديمقراطي،

كونها عنصراً مهماً من عناصر الديمقراطية، فشاركت في الانتخابات عام ١٩٨٩ وبشكل غير رسمي، وشاركت في إنتخابات عام ١٩٩٣ بشكل رسمي بموجب أحكام قانون الأحزاب رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، وبقيت تجرى الانتخابات النيابية وبشكل دوري كل أربع سنوات، ولوحظ التراجع للأحزاب السياسية ، مع محاولة النظام تنمية دورها ، إلا أن الموروث الفكري والثقافي لدى الأفراد حول التخوف من العمل الحزبي مازال حائلاً دون بروز الأحزاب على الساحة الأردنية بفاعلية.

وستحاول هذه الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين إتجاهات الطلبة والأحزاب السياسية ، وللوصول لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة توضح ما ستقوم الدراسة بتحليله، وفصلين وخاتمة، ففي الفصل الأول والمكون من ثلاث مباحث ، تم تناول التحول الديمقراطي في الأردن في المبحث الأول بمنهجه تتبع تاريخي ، والتعددية الحزبية في الأردن في المبحث الثاني بمنهجية مزدوجة بين كلا المنهج التاريخي والمنهج المقارن، وتم تناول البنية الثقافية في المجتمع الأردني ووسائل التنشئة السياسية في المبحث الثالث وفي أربع مطالب و على التوالي ، البنية الاجتماعية والثقافية في الأردن ، ثم الوحدات الاجتماعية في الأردن، ثم التنشئة السياسية، ثم واقع الثقافة السياسية في المجتمعات العربية، في حين سيعالج الفصل الثاني إتجاهات الطلبة تجاه الأحزاب السياسية بمنهجية المسح الميداني والإحصائي ، من خلال إستخدام العديد من الاختبارات والجداول الرياضية .

أما الخاتمة تم تقسيمها إلى جزئين إثنين ، عالج الأول ما توصلت له الدراسة من نتائج حول تأييد فرضيات الدراسة بوجود علاقة بين إتجاهات الطلبة والأحزاب السياسية ، وأن هذه الإتجاهات تحكمها فروق ذات دلالات إحصائية تبعاً للمتغيرات الشخصية ، هذا وأيدت الدراسة الفرضية القائلة بوجود متغيرات خفية نابعة من البيئة المحيطة بالفرد لها جل الأثر على تحديد إتجاهاته السياسية.

أما الجزء الثاني يعالج ما خلصت به الدراسة من توصيات، كمحاولة لإعادة النظر بواقع الفرد ومعالجة القصور الذي تعاني منه مؤسسات التنشئة السياسية في الأردن.

الإطار النظري :-

لعل من أبرز ما ركز عليه علماء النفس والإنثربولوجيا، النواحي السيكولوجية والثقافية النفسية ، فكانت شخصية الإنسان وتوجهاته محوراً مهماً من تلك الدراسات

وينطلق واضعوا نظرية الثقافة السياسية من التركيز على العادات والتقاليد وطريقه الحياة، ونماذج السلوك، والرموز، والهوية، والتعليم، والإتصال والمشاعر والادراك والمواجهه والطاعة والإذعان للسلطة والولاء ، وهذه في مجملها تمثل شخصية الفرد والتي تشكل مجموعة متكاملة من الخصائص والسمات النفسية والسياسية والاجتماعية للفرد يكتسبها عبر حياته بوسائل التنشئة السياسية، والاجتماعية المختلفة ، ويتحدث ابراهام كاردينر (A.Kardiner) عن الشخصية بمعنى أنها " مجموعة الخصائص السلوكية والنفسية التي هي نتاج لتفاعل النظم والأفكار والاتجاهات السائدة لثقافة مجتمع ما" (١) .

ويعتبر زفريف (Zverev) ان للفرد ميول ونزعات توجهه نحو عناصر البيئة المحيطة بشكل هادف ، في مراحل حياته المختلفة ، متعرضاً لعدد من التعاليم والتي تشكل في مجملها مخزوناً فكرياً وسلوكياً لهذا الفرد (٢). ويعرف دانيال كاتز (Danial Katz) الاتجاه بأنه " ميل لدى الفرد لتقييم بعض الرموز والمواضيع والأفكار في محيطه بشكل سلبي أو ايجابي" (٣). ويعرف سيدني فيربا الثقافة السياسية بانها " المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف في إطاره" (٤).

ومن هنا يتضح دور الفرد كأساس ونقطة إنطلاق في العملية السياسية من خلال ما يحمله من دوافع واتجاهات نحو النظام السياسي ، كمتغير معرفي ببيئته النظام ومتطلباته واستجاباته وانتمائه وولائه نحو النظام السياسي، واصدار أحكامه نحو النظام بكافة مستوياته .

حيث تشكل الثقافة بمدلولها الاثنوسياسي جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العامة، والميراث التاريخي للمجتمع ، ويعرف تايلور الثقافة بمعناها الأوسع " هي ذلك الكل المركب

١- عبد الغفار رشاد القصي، " مناهج البحث في علم السياسة " ، الكتاب الاول، مكتبة الاداب، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٩ .

٢- I.D.Zverev, " Teaching Meothed in The soivet school I.B.E.Educational seinces .unesco,pareis , 1983 P.P 112_114

٣- Danial Katz, " The Functional Approach to the Study of Attituds "Puplic opinion Quarltly, 24 (summer, 1960) pp 163-204.

٤- Lucian pye , and Sidney verba. " political culture and political Development " ، N.j Princeton.U.P, 1965 , p513 .

الذي يشمل على المعرفة والقصائد والمغنى والاخلاق والقانون والعادات وغيرها لما يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع (١).

ولابد من وجود طابع يميز هذا المجتمع عن غيره ، ما يسمى بالهوية الثقافية حيث أنها " الحالة التي يعيشها البشر وهي المعبرة عن ذاتهم وثقافتهم ، وهي كل ما يكتسبه الفرد بشكل تراكمي من أساليب السلوك المادية والمعنوية ، يستخدمها في الإتصال بالواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه " (٢).

وفي ضوء هذا الإطار النظري لمفهوم الوعي السياسي بما يحمله من توجهات وقيم تشكل الكل المعرفي لأفراد المجتمع ، ومفهوم التنشئة السياسية الذي يعنى بنقل الثقافة من جيل إلى جيل ، كوظيفة من وظائف النظام السياسي للمحافظة على بقاءه ، حيث تبنى أهمية التنشئة السياسية اليوم في الصراع المحتدم بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني فكلاهما يسعى لتأكيد دوره والتأثير على الآخر، من خلال قنوات التنشئة المختلفة بدءاً من المدرسة وانتهاءً بوسائل الإعلام .

ومن هنا يتضح دور التنشئة السياسية من خلال ترسيخ وبلورة الثقافة السياسية والتي تميز المجتمع عن غيره من خلال التركيز على الإنسان، وبلورة السلوك السياسي بحمله للمشاركة في الحياة السياسية .

ومن خلال البحث في توجهات الطلبة ، وللوقوف على أبرز المؤثرات الواقفة وراء عزوف الطلبة عن الإنتساب للأحزاب، ولذلك تم وضع نموذج يعنى بقياس توجهات الطلبة بدءاً من معرفة الفرد لذاته ، ثم معرفة لمحيطه ، ثم ما يصدر عنه من آراء لتقييم محيطه السياسي.

وفيما يتعلق بالمجتمعات العربية بما شهدته من تغير في العقود الأخيرة ، لم يجانب هذا التغير القيم والعادات ، فبقي هذا المجتمع متمسكا بقيم التسلط والاستبداد ، وما يرتبط بها من قيم السمع والطاعة والامثال (٣).

فما زال للعائلة والقبيلة والطائفة دورا محسوسا في حيات المواطن العربي وسلوكه، وقد يتقدم الولاء لها على الولاء للدولة، وفي كثير من الأحيان يتخذ الصراع السياسي طابعا عائليا أو قبليا أو طائفيا في هذه الدول (٤).

١- جمال الدبيعي ، " المدخل الى عالم الاجتماع " ، ط١ ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٩٩١ ، ص ٩٥ .

٢- صالح ابو إصبع، " العولمة والهوية " ، منشورات جامعة فيلادلفيا ، عمان ١٩٩٩ ، ص ٢٢ .

٣- محمد صفي الدين خربوش، " التحول نحو الديمقراطية في النظم السياسية العربية" ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات : العلوم الانسانية والاجتماعية، ، المجلد ٥، العدد ٣، تموز ٢٠٠٠، ص ص ٢٦-٣٧ .

٤- - كمال المنوفي ، " الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٧٤ .

هدف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الطلبة في الجامعات الأردنية، نحو الأحزاب السياسية، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف وهي:-
 ١- التعرف على اتجاهات وميول الطلبة في الجامعات الأردنية نحو العمل الحزبي، من خلال البحث في مستويات الثقافة السياسية لدى عينة الدراسة.
 ٢- إبراز العلاقة بين عدد من المتغيرات الخفية ، كدور النظام السياسي ، ومؤسسات التنشئة السياسية، والأحزاب السياسية من جهة، واتجاهات الطلبة في الجامعات الأردنية من جهة أخرى.

أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية الدراسة من جانبين وهما:-

١- الجانب العلمي : جاءت هذه الدراسة كمحاولة من الباحث لإثراء المكتبة العربية نظراً لندرة هذا الموضوع ، وتعريف القارئ بالعديد من المفاهيم والأفكار والمتعلقة بمؤسسات التنشئة السياسية ، وما يلقي على عاتق الطلبة من دور بارز الأهمية في العمل السياسي، والوقوف على أبرز المؤثرات الظاهرة وتلك الخفية والمؤثرة على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية، والتعرف على أنماط ومستويات الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية، نحو الأحزاب السياسية، للإثراء المعرفي في مجال هذه الدراسات.

وان دراسة العلاقة بين مفهوم الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية، و الأحزاب السياسية يقتضي التوقف على كافة المراحل التي مرت بها الأحزاب السياسية في الاردن ، بين المشاركة السياسية والحظر لعدة اعتبارات ولفترة طويلة ، كما لا بد من الوقوف على القوانين والإجراءات والتي لها جل الأثر في التأثير على العمل السياسي للأحزاب .

أضف الى ذلك أن أهمية هذا الموضوع قد أثارت ذهن الباحث مما دعاه للبحث والتحليل بغية الوصول الى نتائج علمية لها القدرة على تحديد الأسباب التي تقف حائلا دون انتساب الطلبة في الجامعات الأردنية للأحزاب السياسية.

٢- الجانب العملي : ستحاول هذه الدراسة بما ستخلص به من نتائج تمكن النظام السياسي بأجهزته المختلفة من إعادة النظر تجاه العمل الحزبي وإلاءه الإهتمام والرعاية ، حيث يغفل النظام السياسي الأردني أهمية وخطورة هذا الموضوع.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :-

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية وإتجاهات طلبة الجامعات الأردنية تجاه الأحزاب السياسية ، من خلال التعرف على أثر المتغيرات الشخصية على توجهات الطلبة ، والمتمثلة بالجنس، الديانة ، الدخل الشهري للأسرة، مكان الإقامة، التخصص، الحالة التعليمية للأب والأم من جهة، واتجاهات الطلبة من جهة أخرى، وكذلك الأمر التعرف على العلاقة بين عدة متغيرات نابعة من البيئة المحيطة بالطلبة كالنظام السياسي القائم ومؤسسات التنشئة السياسية من جهة واتجاهاتهم السياسية من جهة أخرى ، وتم وضع عدد من الأسئلة والتي تقيس اتجاهات الطلبة نحو الأحزاب السياسية، وهي :-

هل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية تبعاً للمتغيرات الشخصية (الجنس ، الديانة ، الدخل الشهري للأسرة ، مكان الإقامة ، التخصص ، مستوى تعلم الأب ، مستوى تعلم الأم) ؟
هل هنالك علاقة بين اتجاهات الطلبة و النظرة للأحزاب السياسية؟
ماهي أبرز المؤثرات النابعة من البيئة المحيطة على إتجاهات الطلبة؟

فرضية الدراسة :-

تقوم هذه الدراسة على ثلاث فرضيات وهي :-
- هناك علاقة طردية بين الثقافة السياسية و إتجاهات الطلبة في الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية .
- هنالك علاقة سببية بين كل من المتغيرات الديمغرافية (الجنس، الدين، التخصص، الدخل الشهري للأسرة، مكان الإقامة، مستوى تعلم الأب، مستوى تعلم الأم) من جهة، وإتجاهات طلبة الجامعات الأردنية من جهة أخرى.
- هنالك علاقة عكسية بين البيئة المحيطة - النظام السياسي ، مؤسسات التنشئة السياسية، الأحزاب السياسية نفسها- بطلبة الجامعات الأردنية واتجاهاتهم السياسية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل : المتغيرات الرئيسية والمتمثلة (بالجنس، الدين، التخصص، الدخل الشهري للأسرة، مكان الإقامة ، مستوى تعلم الأب، مستوى تعلم الأم) ، وكذلك المتغيرات النابعة من البيئة المحيطة والمتمثلة (بالنظام السياسي، مؤسسات التنشئة السياسية، والأحزاب السياسية) .
المتغير التابع: اتجاهات الطلبة في الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية.

مفاهيم الدراسة :-

الإتجاه السياسي:-

أولا التعريف النظري :-

يعرف ليبيا(Lippa) الإتجاه بأنه" ذلك المحدد للسلوك من خلال التفضيل أو التقييم وهو أكثر ثباتا من العواطف ، ويؤثر بالسلوك الانساني، يتعلمه الإنسان أو يكتسبه في مراحل حياته المختلفة"(١).

ويعرف والتر روزنباوم(W.Rosenbaum) من خلال النموذج المتضمن لثلاث مجموعات تتحدد من خلالها أنماط ومستويات الثقافة السياسية، الإتجاه السياسي بأنه" هو استعداد الفرد واستجاباته نحو المؤثرات المحيطة ، بدءاً من نظرتة لذاته ولمجتمعه ولنظامه" (٢).

وهذا التعريف الأخير الذي سوف تعتمد عليه الدراسة كونه يشتمل على استعدادات الفرد والتأثيرات المحيطة به.

ثانيا التعريف الاجرائي:-

تتركز الثقافة السياسية حول معرفة الفرد للنظام السياسي بكافة مستوياته ، وطبيعة الموقف وتحدد إتجاهه، سلباً أو إيجاباً .

إتجاهات ومواقف الأفراد تجاه الأفكار السياسية في مجتمعه .

إتجاهات الأفراد تجاه المؤسسات الموجودة، حكومية كانت أم غير حكومية.

إتجاهات الأفراد حول البناء السياسي.

إتجاهات الأفراد نحو المشاركة السياسية .

إتجاهات تعنى بتقييم أداء النظام السياسي.

إتجاهات حول تقييم الآخرين في المجتمع.

إتجاهات لتقييم الفرد بذاته.

إتجاهات الفرد نحو الولاء السياسي، والأمن ، الهوية السياسية ، الثقة

السياسية.

اتجاهات حول طريقة طرح الأفكار السياسية ، ودرجة تقبلها.

-١ Richard Lippa, ' Introduction to Soial Psycholgy', Wadsworth Com, Cal, 1990. PP 14-18.

-٢ Walte Rosenbaum , ' Political Culture ' , Praeger Publishers, N.Y, 1957, PP6-7.

الثقافة السياسية:-

أولا التعريف النظري:-

يعرف روبرت داهل الثقافة السياسية بأنها " العامل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي " (١)، ويعرفها ألموند بأنها " جزء من العملية التي تعطي التوجهات السياسية شكلها وهي توزيع من نوع خاص للتوجهات السياسية والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات " (٢).
وهذا التعريف الذي سوف تعتمده هذه الدراسة لما يحتويه من تعريف للاتجاهات وكيفية ادارتها لدى الفرد.

١- محمد علي ، " دراسات في علم الاجتماع السياسي"، دن، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٢٧.
٢- جابر نيل ألموند ، جي بنجهام باديل ، " السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية " ، ترجمة هشام عبدالله ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٦٩ .

ثانياً التعريف الإجرائي:-

تحاول هذه الدراسة التعرف على توجهات طلبة الجامعات الأردنية ، ولذلك تم استخدام نموذج العالم والتر روزنبوم، والذي يعتبر الثقافة السياسية لأي مجتمع بأنها " التوجه الجمعي لأفراد المجتمع نحوالعناصر الأساسية المكونة للنظام السياسي الموجودين فيه" وهذه التوجهات تتفاوت من فرد لأخر وهي (١):-
التوجهات المعرفية : وهي المعرفة بالمعتقدات والأهداف السياسية.
التوجهات العاطفية : وتتعلق بتوجيه المشاعر والولاء للزعامة والمؤسسات السياسية.

التوجهات التقييمية : وهي الحكم على الشأن السياسي بناءً على ما لدى الفرد من قيم وتوجهات.

المشاركة السياسية : ويعرفها وينر " كل عمل إرادي ناجح أو فاشل ، منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر يفرض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية ، بهدف التأثير على اختبارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو إختيار الحكام على كل المستويات الحكومية ، محلية أو وطنية " (٢).

٣- التنشئة السياسية :-

تعرف التنشئة السياسية بأنها "العملية التي بمقتضاها يتم الحفاظ على الثقافة السياسية أو تغييرها في نفس الوقت" (٣) .
أما ألموند فيعرف مفهوم التنشئة السياسية " بأنها الآلة التي تنقل الثقافة السياسية لأفراد المجتمع ، متحدثاً عن وسائلها المباشرة -العائلة ، المدرسة ، المنظمات الدينية ، مجموعات الأنداد ، المهنية ، الإعلام ، والأحزاب ، و الإتصال بمؤسسات الحكومه -، والتنشئة الاجتماعية والثقافية " (٤).

وتعرف أيضاً بأنها تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعد الفرد على التعايش سلوكياً معها(٥).

-
- ١- مورييس دوفرجه ، " علم الاجتماع السياسي "، ترجمة سليم حداد ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٩٣ .
 - ٢- سويم العزي ، " المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث "، المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٧ . وحسين علوان البيج، " المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، المستقبل العربي، سنة ٢٠٠٢، عدد ٢٢٣، سبتمبر ١٩٩٧، ص ٦٤ .
 - ٣- جابرئيل ألموند ، واخرون، " السياسة المقارنة : نحو منهج تنموي "، ترجمة احمد عناني، مكتب الوعي العربي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٩ .
 - ٤- جابرئيل ألموند، جي بنجهام باويل " السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية"، مرجع سابق، ص ٦٣-٦٨ .
 - ٥- امين مها مشاقبة ، " التربية الوطنية في الاردن "، ط ٨ ، دار الحامد للنشر ، عمان ٢٠٠٦ ، ص ٣١ .

٤- الأحزاب السياسية :-

أولا التعريف النظري :-

يعرفها لا بالمبارا (La Palombara) ووينر (Weiner) بأنها "تنظيم دائم محلي يقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوى القومي ذو إرادة واعية لقيادته يهتم بالبحث عن دعم الشعب " (١)، ويعرفها ادمون بيرك " هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ماهية المصلحة القومية ، وفقاً لمبدأ معين يوافقون عليه جميعاً " (٢).

والحزب السياسي " مجموعة من الأفراد تجمعهم مبادئ ومعتقدات مشتركة ، وإن هؤلاء الأفراد يخضعون لقيادة ، وتنظيم معين يسعون للوصول للسلطة والمساهمة فيها " (٣).

ويعرف موريس دوفرليه الحزب بالقول : " إن الحزب السياسي ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب والتجمعات المحلية ، تربط فيما بينها نظم تنسق بينها " (٤).

ويعرف قانون الأحزاب السياسية في الأردن الحزب بأنه " كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور الأردني وأحكام القانون ويقصد المشاركة في الحياة السياسية ، وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية " (٥).

- ١- جان ماري دانكان ، " علم السياسة " ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٢١١ .
- ٢- كريم كشاكش ، " الحريات العامة في الانظمة السياسية المعاصرة " ، منشأة المعارف ، الاسكندرية مصر ، ١٩٨٧ ، ص ٥٣٣ .
- ٣- هاني الحوراني وآخرون ، " المرشد الى الحزب السياسي " ، دار سندباد للنشر ، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ٤٩ .
- ٤- ابراهيم إبراهيم ، " علم الاجتماع السياسي " ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
- ٥- قانون الاحزاب الاردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ .

ثانيا التعريف الإجرائي :

- وجود أفكار مشتركة ، وبرامجية قائمه.
- استمرارية التنظيم، وهو بقاء التنظيم بشكل دائم بمعزل عن مؤسسية.
- انتشار التنظيم على جميع المستويات.
- وجود قنوات إتصال على كافة الصعد.
- السعي للوصول للسلطة.
- خلق التأييد الشعبي لأفكار ومبادئ التنظيم.

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات والتي عنيت بمفهوم الثقافة السياسية بشكل عام والتنشئة السياسية بشكل خاص في المجتمعات السياسية الغربية . ولم تعنى دراسة الثقافة السياسية في المجتمعات العربية بتلك القيمة من الاهتمام، حيث قام الباحث بالتنقيب عن المراجع والصادر المختلفة والتي تناولت أو جانبت مفهوم الثقافة السياسية والتنشئة السياسية ، ففي دراسة للدكتور نظام بركات (١)، والموسومة " وسائل التنشئة السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية : دراسة ميدانية لطلاب العلوم السياسية في الجامعات العربية" تناول فيها أهم عمليات التنشئة السياسية التي يمر بها الطلاب في الجامعات العربية، وما هي المؤسسات والتي تعنى بعملية التنشئة السياسية، والوقوف على مفهوم التنشئة السياسية في الأدب السياسي ، وتفيد هذه الدراسة على التعرف على مؤسسات التنشئة السياسية ودورها في اعداد الفرد وترسيخ الأفكار والمفاهيم السياسية لديه.

وهناك عدد من الدراسات ، والتي تعنى بطبيعة النظام السياسي الأردني، وأنماط الثقافة السياسية السائدة، في المجتمع الاردني، ومن ذلك دراسة أمين مشاقبة(٢)، والموسومة " الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية" والتي درس من خلالها التوجهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين في الأردن، ومدى اهتمامهم بالجوانب السياسية، وماهي طبيعة الميول السياسية والاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين، والتعرف على أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات وميول الطلبة.

١- نظام بركات، " وسائل التنشئة السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية: دراسة ميدانية لطلاب العلوم السياسية في الجامعات العربية"، مجلة أبحاث اليرموك : سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ١٢، ١٩٩٧.

٢- امين مهنا مشاقبة، " الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية "، مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد ٩، عدد ١، ١٩٩٣.

وهناك دراسة مازن غرايبة (١)، والموسومة " نمط الثقافة السياسية السائدة لدى طلبة جامعة اليرموك" والتي درس من خلالها نمط الثقافة السياسية السائدة لدى طلبة جامعة اليرموك، والبحث في التوجهات والآراء التي يحملها الأفراد تجاه القضايا المتعلقة بالمجرى السياسي، ومن هذه الدراسات الحديثة حول هذا الموضوع، دراسة آلين يوسف (٢)، والموسومة " قراءة شبابية للتنمية السياسية والواقع الحزبي في الاردن " والتي تتمحور حول البحث في دور الشباب في المجتمع وما الدور المنتظر من هذا القطاع والذي يشكل ركيزة من أهم ركائز النظام السياسي الأردني، وما هي طبيعة العلاقة بين ركيزتين من ركائز المنظومة، وهما العمل السياسي المناط بالأحزاب، والدور الشبابي الذي يلعبه الشباب في المجتمع وفي الأحزاب.

وهناك دراسة لمازن العقيلي وفوزي تيم (٣) ، والموسومة " الوعي بالنظام السياسي الأردني " تناولت ضرورة التنقيف السياسي للمواطن الأردني لإعداده للإنخراط في الحياة السياسية، ونقل ثقافة النظام للمواطنين، وغرس قيم وسلوكيات هذا النظام ، على إعتبار أن التنشئة السياسية أولى وظائف النظام السياسي باعتبارها مدخلاً للعملية السياسية، وتمكن النظام من الديمومة والاستمرار.

وتفيد مثل هذه الدراسة على التعرف على أبرز الوظائف التي يتعين على النظام السياسي الأردني اتباعها للوصول للوعي السياسي لدى أفراد هذا النظام.

وهناك دراسة لهاشم الرويضان (٤)، والموسومة " عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة الحزبية: دراسة حالة - الجامعة الأردنية ٢٠٠٤" والتي عالج الباحث من خلالها أهم الأسباب الواقفة وراء عزوف الطلبة عن المشاركة الحزبية ، من خلال البحث في العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وما لها من تأثير على سلوك الطلبة من الناحية السياسية ، وتفيد هذه الدراسة الوحيدة في الأردن على التعرف على أبرز الأطر والفرضيات والتي عالجها الباحث .

وهناك دراسات تعالج التطور التاريخي للحياة الحزبية في الأردن بتتبع تاريخي، والتحليل للهيكلة التنظيمية للأحزاب الأردنية (٥).

وتساعد هذه الأدبيات في إثراء هذه الدراسة في التعرف على مراحل تطور الأحزاب السياسية في الأردن وماهي أبرز التحديات المحوكة بها .

١- مازن غرايبة، " نمط الثقافة السياسية السائدة لدى طلبة جامعة اليرموك"، مجلة ابحاث اليرموك: سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد ١٠، عدد ١، ١٩٩٤.

٢- آلين يوسف، وآخرون، "قراءة شبابية للتنمية السياسية والواقع الحزبي في الاردن"، في جمال شاكرا الخطيب(محرر)، الأحزاب السياسية في العالم العربي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٤.

٣- مازن احمد العقيلي، فوزي احمد تيم، " الوعي بالنظام السياسي الاردني"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات : العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ١١، عدد ٤، ديسمبر ٢٠٠٥.

٤- هاشم سليمان الرويضان، " عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة الحزبية: دراسة حالة - الجامعة الأردنية ٢٠٠٤"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٦.

٥- عبدالله نقرش، " التجربة الحزبية في الاردن"، ط ٢، منشورات لجنة تاريخ الاردن ، عمان ١٩٩٢، رناد الخطيب ، " التيارات السياسية في الاردن ونص قانون الاحزاب"، دن ، عمان ١٩٩٢.

وهناك دراسة مصطفى محمود العوامل (١)، والموسومة " اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني" والتي تناولت مفهوم المشاركة السياسية في الأردن ، من خلال التتبع التاريخي للمسيرة الديمقراطية وتطور الحياة الحزبية في الأردن ، وأهم معوقات التعددية الحزبية، وتفيد مثل هذه الدراسات في ضبط مفاهيم الدراسة وإستخلاص أطر نظرية لهذه الدراسة.

وهناك دراسة تناولت موضوعات السياسة وهي الأجزاء المكونة للنظام السياسي مثل السلطات الثلاث والأحزاب وجماعات الضغط ، وتصورات الافراد لانفسهم كفاعلين سياسيين وتصوراتهم نحو الأخرين حيث تعنى مؤسسات المجتمع المدني بتوعية الفرد وتنشئته سياسياً ، وتقوم بعملية التنشئة وهي نقل الثقافة السياسية من جيل لأخر ، وتكوين وتشكيل الثقافة السياسية وتغير الثقافة السياسية السائدة بما يلائم وبنين النسق السياسي (٢).

وتساعد هذه الدراسة على التعرف على أبرز أهداف الثقافة السياسية والتنشئة السياسية ألا وهي الإبقاء على ثقافة النظام وإثبات شرعيته لدى أفراد من جيل لأخر.

وأما هذه الدراسة فسوف تقوم في البحث في المتغيرات التي تؤثر على اتجاهات الطلبة ، والتعرف على أبرز التحديات التي تقف حائلاً وراء عزوفهم عن الإنتساب للأحزاب السياسية ، من خلال التعرف على أثر الثقافة السائد في مجتمع الدراسة ، وماتلعبه من نظرة سلبية تجاه الإنتساب للأحزاب ، وما طبيعة الدور الملقى على عاتق النظام السياسي الأردني بكافة مؤسساته الرسمية وغير الرسمية في تعزيز قيم الثقافة السياسية، والتغلب على التخوف السائد لدى أفراد المجتمع ، كما ستكون هذه الدراسة من خلال عينتها العشوائية متمثلة للعديد من المتغيرات المتعلقة بطلبة الجامعات الأردنية ، و على غير سالفاتها من الدراسات.

منهجية الدراسة :-

سنقوم هذه الدراسة على إتباع منهجية متراوحة بين المنهجية التاريخية والمقارنة ، ومنهجية البحث الاحصائي من خلال المسح الاختباري وتحليل البيانات المتجمعه من جراء الإستبانة لمعالجة الفصل الثاني من هذه الدراسة، واستخدام اسلوب المعالجة الكمية على شكل جداول رياضية، ووفق نموذج والتر روزنباوم (W.Rosenbaum) المتضمن لثلاث مجموعات تتحدد من خلالها أنماط ومستويات الثقافة السياسية، وهي كما يحددها والتر (٣):-

١- مصطفى محمود الواكد، " اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني"،

رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٥

٢- ناديا حسن سالم ، " التنشئة السياسية للطفل العربي ، دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية "، المستقبل

العربي ، سنة ٦، العدد ٥١ ، ١٩٨٣ .

٣- Walte Rosenbaum , ' Political Culture ' , Praeger Publishers, N.Y, 1957, PP6-7

أولاً: توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع وتقسم إلى:
الكفاءة السياسية (Political Competence)، أي شعور الأفراد بالحياة السياسية والنشاط العام.
الفعالية السياسية (Political Efficiency) أي شعور الأفراد بأن لمشاركتهم في المجال السياسي له ذلك الأثر.
ثانياً : توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه الآخرين وتقسم إلى:
الهوية السياسية (Political Identity) أي إنتماء الفرد إلى مجتمعة أو قضية ما.
الثقة السياسية (Political Trust) أي القدرة والإستعداد على تقبل الآخرين من مختلف الأطياف.
ثالثاً : توجهات الأفراد نحو الحكومة والنظام القائم وتقسم إلى:
توجهات الأفراد نحو المؤسسة السياسية من منظور نظمي (System Approach).
توجهات الافراد وآرائهم نحو السياسات العامة الصادرة عن الحكومة .

الفصل الأول

نشأة الديمقراطية وتطورها في الأردن

منذ تأسيس الإمارة عام ١٩٢١، إختار الأردن النهج الديمقراطي النيابي كاسلوب لممارسة السلطة، ، وجاء صدور الدستور الأردني بصورته النهائية عام ١٩٥٢ ، والذي نص على ذلك صراحة كتأكيد على النهج الديمقراطي (١). وتطبيقاً لذلك ، أوجد النظام السياسي مجلساً تشريعياً منتخباً من قبل الشعب مباشرة ، وأجيز للأحزاب السياسية المختلفة الأطياف بالظهور، كما ووجدت الصحافة، وتشكلت التجمعات الوطنية.

وأخذت تتطور الحياة الديمقراطية وتترسخ معالمها، إلى أن أصدرت الحكومة قرارها بحل الأحزاب السياسية وحظرها عام ١٩٥٨ (٢)، حيث شكل هذا القرار ضربة للحياة الديمقراطية، والحزبية على وجه الخصوص، وجرت حرب عام ١٩٦٧ وما حصدته من آثار سلبية على الوضع الداخلي في الأردن، حيث تعرضت الجيوش العربية للهزيمة ، وعلى غرار ذلك احتلت اسرائيل اراضٍ من الضفة الغربية ، وتم التمديد للمجلس النيابي التاسع والذي تكون قبيل اندلاع الحرب وبقي قائماً حتى عام ١٩٧٤ ، على الرغم من الإستمرار بالحياة النيابية حتى عام ١٩٧٤ ، عندما أقدمت الحكومة على الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، أبان مؤتمر الرباط والذي عقد في المغرب عام ١٩٧٤ ، مما دفع الحكومة على حل المجلس النيابي التاسع، معللة ذلك بإحتلال إسرائيل للضفة الغربية.

ظلت هذه الأحوال مسيطرة على الحياة السياسية في الأردن ، إلى أن أصدر المغفور له الملك الحسين بن طلال قراراً يقضي بإستئناف الحياة النيابية عام ١٩٨٤ ، بدعوة المجلس النيابي التاسع لممارسة صلاحياته و إجراء إنتخابات تكميلية لملء المقاعد الشاغرة من جراء وفاة عدد من الأعضاء (٣). وفي عام ١٩٨٩ تم استئناف الحياة الديمقراطية والنيابية وإجراء الإنتخابات النيابية بمشاركة كافة الأحزاب والتيارات والأطياف السياسية.

وللتعرف على نشأة الديمقراطية في الأردن ومراحل تطورها، تم تقسيم هذا الفصل الى أربع مباحث، متتالواً في المبحث الأول التطور الديمقراطي في الأردن وعوامل التحول الديمقراطي، أما المبحث الثاني فسوف يتناول التعددية السياسية في الأردن، في الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٢ وعام ٢٠٠٦ ، أما المبحث الثالث فسيخصص للحديث عن الثقافة السياسية السائدة في الأردن ومؤسسات التنشئة السياسية في الأردن، أما المبحث الرابع فسيخصص للحديث عن البيئة التشريعية ممثلةً بقانوني الأحزاب والإنتخاب.

الدستور الأردني الصادر عام ١٩٥٢ ، مطبوعات مجلس الأمة، عمان ، ١٩٨٦ ، يتضح من منظوق المادة (١): "..... ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي".

منيب الماضي ، سليمان الموسى، " تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩"، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨. ص ٦٨٠.

رافع شفيق البطاينة، " الديمقراطية وحقوق الانسان في الأردن"، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٤ ، ص

المبحث الأول تطور الحياة الديمقراطية في الاردن

يتفق علماء السياسة على حقيقة مفادها ، أن الديمقراطية ليست مؤسسية قائمة أو تعبير فحسب ، بل هي مجموعة من الإتجاهات والمشاعر تكون بمثابة المحفز الدافع للسلوك الديمقراطي، بين الحكام الأقل عددا والحكوميين الأكثر عددا. بدأت الحياة الديمقراطية في الأردن بعد استقلال إمارة شرقي الأردن، عام ١٩٢٣، وفي عهد الأمير عبد الله بن الحسين بن علي . وفي عام ١٩٢٣ أعلن المندوب السامي البريطاني إستقلال إمارة شرق الأردن تحت حكم الأمير عبد الله (١).

وتجسيدا لقيم الديمقراطية، تم تشكيل مجالس تشريعية، استمر تشكيلها في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٢٩ و عام ١٩٤٦، إذ سعت الحكومة على إصدار أول قانون إنتخاب عام ١٩٢٣، هذا وقد شكلت لجنة لإعادة النظر في قانون الإنتخاب عام ١٩٢٦، وتم إرجاء الموضوع حتى عام ١٩٢٨، وأجرت هذه اللجنة بعض التعديلات على هذا القانون، وفي عام ١٩٢٩ أجريت الإنتخابات وأنعقد المجلس التشريعي الأول على أن يمثل ووفقا للقانون الأساسي للإمارة كافة ألوية الاردن، والاقليات بتمثيل نسبي(٢).

استمر تكوين هذه المجالس حتى عام ١٩٤٦، أبان حصول الإمارة على إستقلالها التام، وأصبحت تحمل مسمى المملكة الأردنية الهاشمية، وتشكلت في هذه الفترة العديد من الأحزاب السياسية، فكان أول حزب ينشأ هو حزب الشعب الأردني عام ١٩٢٧(٣).

وأبان فترة الإستقلال صدر الدستور الأردني الأول عام ١٩٤٧، والذي ينص على حل المجلس التشريعي ليحل مكانه مجلس الامة والمكون من مجلسي النواب والأعيان(٤).

وفي ٢٠ تشرين الأول من عام ١٩٤٧، تم إنتخاب أول مجلس نيابي في الأردن، بموجب أحكام الدستور الجديد، وبعد وحدة الضفتين عام ١٩٥٠ جرت الإنتخابات للمجلس النيابي الثاني، في كل من الضفة الغربية والشرقية، وحل هذا المجلس بعد تكوينه نتيجة إستشهاد الملك عبد الله الأول في الأقصى(٥).

٣٠
٩٧
٢٦
مروان العبدلات، " التيارات السياسية في الأردن"، دن ، عمان، ١٩٩١، ص ١٠.
عبد الله نقرش، "التجربة الحزبية في الأردن"، ط٢، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٢، ص ٢٦.
رناد الخطيب، " التيارات السياسية في الاردن ونص قانون الاحزاب"، ج ٢ ، دن، عمان، ١٩٩٢، ص

أمين عواد، " النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية"، ط٧، دار الحامد للنشر، ٢٠٠٠،

رافع شفيق البطاينة، مرجع سابق ، ص ٢٦.

وبعد تولي الملك طلال سلطاته الدستورية، قام بوضع دستور جديد لمواكبة مقتضيات الحياة الديمقراطية، حيث شكل هذا الدستور نقلة نوعية بما يحويه من ضمانات للحقوق والواجبات، وحد من الذرائع والمبررات التي كانت تبيح للجهات الأمنية ملاحقة السياسيين وقمعهم (١).

شهدت هذه الفترة صعود الأحزاب السياسية للسلطة، ففيما يخص المجلس النيابي الثالث، والمنتخب عام ١٩٥١ أقدمت الحكومة على حله قبل أن يكمل مدته الدستورية، جراء حجب نواب الحزب الوطني الإشتراكي الثقة عن الحكومة، وكذلك الأمر قامت الحكومة بحل المجلس النيابي الرابع، تبعاً للضغوط الناجمة من الرأي العام والأحزاب تجاه حكومة توفيق أبو الهدى.

وفي عام ١٩٥٦ جرت الإنتخابات للمجلس النيابي الخامس والذي أنتخب على أساس التكتل الحزبي، وعهد للسيد سليمان النابلسي الأمين العام للحزب الوطني الإشتراكي، بتكوين حكومة جديدة (٢).

واتضح دور الأحزاب السياسية في أواخر عام ١٩٥٦، على إثر الإقدام للإنضمام في حلف بغداد، إذ شكلت الأحزاب أداة تجنيد للرأي العام وقوفاً ضد رغبة النظام في الدخول لذلك الحلف، وذهبت الأحزاب إلى عقد مؤتمر وطني في مقر الحزب الوطني الإشتراكي، وأجمعوا على رفض الأحلاف، والصلح مع إسرائيل، وإطلاق الحريات العامة، والدعوة إلى تظاهرات سلمية، تمخض عن ذلك أعمال تخريبية (٣).

وفي عام ١٩٥٧ تم إصدار قرار من الحكومة يقضي بحل الأحزاب السياسية، واعتبارها خارج النظام السياسي الأردني (٤).

وجرت حرب عام ١٩٦٧ وما حصدته من آثار سلبية على الوضع الداخلي في الأردن، حيث تعرضت الجيوش العربية للهزيمة، وعلى غرار ذلك احتلت إسرائيل اراض من الضفة الغربية، وتم التمديد للمجلس النيابي التاسع والذي تكون قبيل إندلاع الحرب، وبقي قائماً حتى عام ١٩٧٤، أعتبر هذا المجلس من أطول المجالس النيابية، وتمخض عن الحرب نزوح أعداد كبيرة من الأشقاء الفلسطينيين، وظهرت على الساحة الأردنية العديد من التنظيمات الفلسطينية المسلحة بفصائلها المختلفة وتوجهاتها العقائدية، عمدت هذه التنظيمات على التدخل في الشؤون الداخلية الأردنية، واثارت أحداث عام ١٩٧٠، حاول المجلس النيابي التاسع إخماد الأزمة ولكن دون جدوى، انتهى النزاع بخروج الفصائل المسلحة من مختلف التنظيمات الفلسطينية من الأردن.

خليل ابراهيم حجاج، "تاريخ الاحزاب السياسية الأردنية ١٩٤٦-١٩٧٠"، دن، عمان، ص ص ٧٨-

منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ص ٦٣٦-٦٣٧.
علي محافظة، "تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦"، مطبعة القوات المسلحة، عمان، ١٩٧٣، ص ٢٥.
عبد الله نقرش، مرجع سابق، ص ٩٠.

وفي عام ١٩٧٤ جاءت الدعوة إلى قمة الرباط والتي خرجت بقرار يقضي بجعل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وعلى إثر هذا القرار والذي أدى فيما بعد وفي حلول عام ١٩٨٨ إلى فسخ الوحدة بين الضفتين التي تمت عام ١٩٥٠ ، تعطلت الحياة النيابية في الأردن ، لأن قرار قمة الرباط يتضمن الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في عضوية نواب الضفة الغربية في البرلمان الأردني ، لأنه يتعارض مع مضمون هذا القرار ، فأصبح نواب الضفة الغربية ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية ، والمجلس الوطني الفلسطيني ، وعليه تم إلغاء المقاعد النيابية المخصصة للضفة الغربية(١).

وفي عام ١٩٧٤ اقدمت الحكومة على حل المجلس النيابي التاسع، وتوقفت الحياة النيابية وبقيت على ذلك لغاية عام ١٩٧٨ عندما اقدم المغفور له الملك حسين بتشكيل مجلس إستشاري مكون من كافة الأطياف السياسية في المملكة، إستمر هذا المجلس حتى عام ١٩٨٤ ، إلى أن أصدر المغفور له الملك حسين، قرارا باعادة الحياة النيابية بإعادة المجلس النيابي التاسع، والذي بقي حتى عام ١٩٨٩(٢).

وفي عام ١٩٨٩ واستجابة إلى العديد من المتغيرات على المستويين الداخلي والخارجي، أجريت الإنتخابات، وبمشاركة كافة الأطياف والتيارات السياسية، وتمخض عن هذه الإنتخابات صعود الأحزاب السياسية غير المرخصة، حيث كانت هذه الأحزاب محضورة .

صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الإنتخابات النيابية لمجلس النواب الحادي عشر في ١٩٨٩/٧/٣٠، وجرت الإنتخابات في ١٩٨٩/١١/٨ وبموجب القانون الإنتخابي الجديد رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ والذي قصر التمثيل النيابي على أبناء الضفة الشرقية ، وفي هذا المجلس تم اقرار قانون الأحزاب لسنة ١٩٩٢، والذي تمت بموجبه إنتخابات مجلس النواب الثاني عشر (٣).

تم حل هذا المجلس قبل ثلاث أشهر من استكمال مدته الدستورية تمهيدا لاجراء إنتخابات جديدة، صدرت الإرادة الملكية بإجراء الإنتخابات لمجلس النواب الثاني عشر في ١٩٩٣/٩/٧، وجرت هذه الإنتخابات في ١٩٩٣/١١/٨، ووفقا لقانون الصوت الواحد ، حيث جنت الأحزاب السياسية والبالغ عددها آن ذاك عشرين حزبا سياسيا ، ٣٠ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً من مقاعد مجلس النواب(٤).

١- محمد ناصر العجلاني ، " التجربة الديمقراطية في الأردن "، منشورات وزارة الثقافة، عمان ، ١٩٩٥ ، ص ص ٣٩-٤٢ . و هايل ودعان الدعجة ، " التحول الديمقراطي في الأردن : ١٩٨٩-١٩٩٧" ، منشورات وزارة الثقافة ، عمان ٢٠٠٥ ، ص ١٣٢ .

٢- سليمان الموسى، " تاريخ الأردن في القرن العشرين ، ١٩٥٩-١٩٩٥" ، ج٢، مطبعة المحتسب، عمان، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٣٠-٤٣٢ .

٣- رافع شفيق البطاينة، مرجع سابق ، ص ص ٢٨-٣٠ .

٤- فتحية أحمد الزعبي، " مجلس النواب الأردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١" ، مطبوعات الأمانة العامة لمجلس النواب ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٩-٣١ .

وقد استمر هذا المجلس حتى تاريخ ١٩٩٧/٩/١، وقد حل قبل ثلاث اشهر من استكمال مدته الدستورية تمهيداً لإجراء انتخابات المجلس النيابي الثالث عشر ، جاءت هذه الانتخابات عقب توقيع معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية في شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٤، وهي الثانية التي أجريت في ظل التعددية السياسية والحزبية.

شهدت هذه الانتخابات مقاطعة الأخوان المسلمون ممثلة بجهة العمل الإسلامي وبعض إحزاب المعارضة للانتخابات، غير أن أبرز ماشهدته هذه الحقبة البرلمانية حدثين هامين :

الأول : على الصعيد الداخلي والمتمثل بتسلم جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين عرش المملكة الأردنية وتولية سلطاته الدستورية ، على أثر رحيل المغفور له جلالة الملك الحسين رحمه الله في ١٩٩٩/٢/٧ .

الثاني : على صعيد العلاقات البرلمانية الدولية حيث عقد في عمان في الفترة من شهري نيسان وأيار من عام ٢٠٠٠ المؤتمر البرلماني الدولي (١٠٣) والذي شهده العديد من رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية والمراقبين (١).
وصدرت الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب الثالث عشر في ٢٠٠١/٦/١٦ .

انقطعت الحياة النيابية لمدة عامين عندما أصدر الملك عبد الله الثاني قراراً بتأجيل الانتخابات ، وتكليف الحكومة بوضع قانون انتخاب جديد ، بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٩ أعلن الملك عبد الله الثاني أن عام ٢٠٠٢ سيكون عام الانتخابات النيابية، ومع نهاية عام ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة تأجيل الانتخابات النيابية مرة أخرى إلى ربيع عام ٢٠٠٣ (٢).

١- فتحية أحمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢-٣٣ .

٢- رافع شفيق البطاينة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩-٣٠ .

المبحث الثاني التعددية الحزبية في الأردن

على الرغم من ضعف الأحزاب السياسية في الأردن، في الوقت الحاضر إلا أنها قد لعبت دوراً بارزاً الأهمية في فترة من الفترات ذات الأهمية أبان تأسيس المملكة. وكمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تضطلع بدور بالغ الأهمية، وعلى وجه الخصوص في عملية التجنيد السياسي، وكان لها دور فاعل في تعزيز ونشر قيم الديمقراطية وتطويرها.

وأياً تكن ظاهرة الأحزاب السياسية، فإنها تمثل تطوراً في مجال العمل السياسي، بما تحمله من أبعاد سياسية وإجتماعية واقتصادية وأيدولوجية، ويرجع البعض نشأة الأحزاب بوجود أزمات التنمية السياسية، كأزمة الشرعية التي تنجم عن إنعدام المشاركة السياسية (Political Participation) (١).

وتولى الأحزاب السياسية بعدة وظائف وعلى كافة الأصعدة، يشكل الصعيد السياسي أهمها، وهذا لا ينقص من أهمية الصعيد الاجتماعي المتمثل بدمج الجماهير في الحياة العامة، من خلال بث الوعي والنشاط السياسي لدى أفراد المجتمع، وتحقيق القدره على تجاوز التوترات في المجتمع.

وهذا ما يقضي بوجود ثقافة سياسية ديمقراطية، تتمثل أهم عناصرها في الشعور بالإقتدار السياسي، والتسليم بضرورة إيجاد التسامح والمشاركة وتوفير روح المبادرة، والوصول إلى مفهوم الثقة السياسية (٢).

والأردن كغيره من الدول الديمقراطية ذات النظام البرلماني، بحاجة إلى إيجاد الأحزاب السياسية، كمطلب من مطالب الديمقراطية.

والمتتبع لتاريخ الأردن يلحظ ذلك الدور الذي عنيت به الأحزاب السياسية في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، ويلحظ أيضاً أنها قد أفرزت حكومة واحدة في فترة الخمسينيات من نفس القرن.

منذ نشأة الإمارة عام ١٩٢١، أخذت الحكومة بالتعددية السياسية، وأفسحت المجال أمام تكوين الأحزاب السياسية، ويتضح ذلك من منطوق القانون الأساسي لشرقي الأردن لسنة : ١٩٢٨ " لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون" (٣).

عبد الله نقرش ، مرجع سابق ، ص ١٦.

٢- Ronald J.Pennock, 'Democratic Political Theory', Princeton, N.J.Princeton University Press, 1979, P P 236-245.

٣- القانون الأساسي لشرق الأردن الصادر في عام ١٩٢٨، المادة (١١).

وعلا ً بذلك فقد توالى الأحزاب بالظهور، وكان أول الأحزاب في إمارة شرقي الأردن حزب الشعب الأردني الذي تأسس في أوائل عام ١٩٢٧، واستمر هذا الحزب لغاية عام ١٩٣٠، وتشكلت بعد ذلك عدة أحزاب، ومنها، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني (١٩٢٩-١٩٣٤)، والحزب الحر المعتدل (١٩٣٠-١٩٣٣)، وحزب التضامن الأردني (١٩٣٣-١٩٣٤)، وحزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام (١٩٣٣-١٩٣٤)، وحزب الإخاء الأردني والذي استمر لمدة عام (١٩٣٧) وغيرها من الأحزاب(١).

والمتتبع لهذه الفترة من الحياة الحزبية يجدها تقوم على أسس وطنية، وشكلت المعارضة آن ذاك ثقلاً نسبياً وعلى وجه الخصوص أبان التوقيع على المعاهدة الأردنية- البريطانية عام ١٩٢٨، وتلخصت مطالب الأحزاب الأردنية، بوضع دستور يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، وإجراء إنتخابات حرة، وإيجاد حكومة ديمقراطية منبثقة من صميم الشعب ومسؤولة أمام المجلس، والعمل على إطلاق الحريات العامة، والمطالبة بالإستقلال الوطني، والتخلص من الإستعمار، والعمل من أجل الوحدة العربية وتحرير فلسطين(٢).

هذا وتأسست أحزاب أخرى في الفترة أبان الأستقلال ومنها، الحزب العربي الأردني، والذي تأسس في عام ١٩٤٦، والذي لم يحظى على الموافقة من قبل الحكومة، ويعد هذا الحزب من الأحزاب المعارضة، وبقي مستمرا في العمل على شكل روابط شخصية حتى عام ١٩٥٣، وفي عام ١٩٤٧ تأسس حزب الشعب الأردني نو المبادئ والمرتكزات المتفقة مع مبادئ حزب النهضة العربية، هذا وقد عمدت الحكومة على حله بعد شهرين من تأسيسه، لما له من تغلغل في الجماهير ومحاولة اجتذابهم، وسرعان ما عاد هذا الحزب للظهور مرة أخرى عام ١٩٥٢.

ومن الأحزاب ذات البعد القومي والساعية على تحقيق الأمان القومي والنهوض بالأردن زراعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، تأسس حزب النهضة العربية عام ١٩٤٧، وبقي هذا الحزب عاملاً حتى عام ١٩٥٨. ومن الأحزاب التي تأسست أيضاً حزب الجبهة الوطنية عام ١٩٥٠، إلا انه لم يحظى على الموافقة من الحكومة على إعتباره من الأحزاب اليسارية، واجمالاً فقد تعرض المعارضون للإضطهاد، وتوقف عقد المؤتمرات الوطنية، ورحل بعضهم إلى دمشق، حيث كان المعارضون يستطيعون التعبير عن آرائهم بحرية هناك(٣).

١- رناد الخطيب، مرجع سابق، ص ص ٣٠-٣٦.

٢- رافع شفيق البطاينة، مرجع سابق، ص ٥٣.

٣- رناد الخطيب، مرجع سابق، ص ص ٣٤-٣٧، منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

وبعد تولي المغفور له الملك طلال الحكم، سارع إلى وضع دستور جديد عام ١٩٥٢، والذي شكل نقلة نوعية من خلال السماح للأحزاب السياسية والنقابات بالعمل والنشاط وبصورة مشروعه، فكانت التنظيمات الحزبية في هذه الفترة تنقسم إلى أربعة اتجاهات وهي:

الاتجاه الوحدوي العربي المناادي بالقومية العربية، والاتجاه الأردني الوطني المحلي، والاتجاه الماركسي، والاتجاه الديني (١).

وكان من أبرز التنظيمات الحزبية في هذه الفترة، حزب الإتحاد الوطني الذي تأسس في عام ١٩٥٢، بناء على ترخيص من الحكومة، وكان من بين الأمور التي يسعى لتحقيقها، توطيد أركان الإستقلال والحرية، ثم تأسس الحزب الوطني الإشتراكي في عام ١٩٥٤، وكان من أبرز ما نادى به الحزب، ضرورة ضمان الحريات الأساسية للمواطن، هذا وأخذ الحزب بالاقتراب من الإتحاد السوفيتي آن ذاك، وتبين ذلك من خلال إنتخابات عام ١٩٥٦، حيث شكل مع عدد من الأحزاب جبهة واحدة، جنت إحدا عشر مقعدا من مقاعد المجلس، ونتيجة لذلك كلف السيد سليمان النابلسي بتأليف الحكومة في ١٠/٢٨/١٩٥٦، ومن أبرز الأمور التي تمت في عهده توقيع إتفاقية التضامن العربي بين كل من سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى وقوف الأردن إلى جانب مصر في مواجهة العدوان الثلاثي (٢). وفي نفس العام جاء تأسيس حزب الأمة، وكانت مطالب هذا الحزب متمحوره في تحرير الوطن العربي من النفوذ الأجنبي، وتحرير الأرض المغتصبة، وتأمين رفاهية للشعب الأردني (٣).

وفي عام ١٩٥٦ تم تأسيس الحزب العربي الدستوري، ومن أبرز أهدافه العمل على رفع مستوى الفلاحين، وتحرير الوطن العربي من النفوذ الأجنبي، وتحرير الأرض المغتصبة، ولم يستمر هذا الحزب أكثر من عام حيث أقدمت الحكومة على حله في عام ١٩٥٧ (٤).

هذا وقد تأسس العديد من الأحزاب ذات التوجه العقائدي ومنها، الحزب القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الإشتراكي.

وتأسست أعداد أخرى من الأحزاب ذات الطابع الديني ومن أبرزها جماعة الإخوان المسلمين، والتي يرجع تأسيسها في القاهرة، إلى حسن البنا، ودخلت دعوة الإخوان المسلمين إلى الأردن عام ١٩٤٣، بقدوم أحد الدعاة واجتماعه بعدد من الشباب واقناعهم بفكر الاخوان.

واستمرت هذه الدعوات الى عام ١٩٥٢، حيث إنضموا بشكل مركزي وأختاروا مراقبا عاما لهم وهو السيد محمد عبد الرحمن خليفة، مارس الإخوان العديد من الأنشطة السياسية، وانتقدوا التدخل البريطاني في المملكة، ورحبوا بإلغاء المعاهدة الأردنية- البريطانية، وشارك الاخوان في إنتخابات عام ١٩٥٦.

أمين عواد بني حسن، " التحديث والإستقرار السياسي في الاردن"، ط١، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٨٩، ص ص ١٠٣-١٠٤.

عبد الله نقرش، مرجع سابق، ص ص ٤٨-٤٩.

رناد الخطيب، مرجع سابق، ص ٧٥.

نفس المرجع، ص ٧٤.

ومن الأحزاب ذات التوجه الشيوعي، تأسس الحزب الشيوعي الأردني عام ١٩٥١، وقد تبلورت أهدافه من خلال السعي إلى (١):

- إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية.
- إطلاق الحريات العامة.
- إطلاق حرية المرأة.
- الإصلاح الزراعي.
- الإنعاش الاقتصادي.
- المطالبة بتعريب الجيش.
- معارضة الأحلاف.

شارك الحزب في إنتخابات عام ١٩٥٦، وجنى مقعداً واحداً في ذلك المجلس، وقد تعرض اتباعه للمطاردة والإعتقال وخصوصاً بعد أحداث عام ١٩٥٧. ويلحظ على هذه الفترة وجود عدة أحداث سيطرت على أفكار وبرامج الأحزاب، هذه الأحداث السياسية الداخلية والخارجية والمتمثلة بحرب عام ١٩٤٨، وقيام وحدة الضفتين، وصدور الدستور الأردني عام ١٩٥٢، والذي شكل خطوة مهمة في طريق الليبرالية السياسية وافساح المجال أمام الأحزاب والتجمعات السياسية بالتكون. أضف إلى ذلك الأفكار البريطانية الداعية لإنشاء حلف بغداد عام ١٩٥٥، وتغيير الأنظمة المجاورة (سوريا والعراق ومصر) كل ذلك شكل هاجسا سياسيا لدى الأحزاب السياسية، والذي أطر أهدافها في الآتي:

- محاربة الصهيونية والإستعمار والرجعية، والمحافظة على الإستقلال الوطني.
- بلورة هوية قومية واحدة والعمل من أجل الوحدة العربية وتحرير فلسطين.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وانصاف المقهورين.
- المطالبة بالتنمية الاقتصادية.
- تحقيق المشاركة السياسية عن طريق الوصول إلى الحكم.

وكذلك الأمر فقد أصدرت أعداد من الصحف والمجلات الحزبية في هذه الفترة ومنها، مجلة الرائد والعائدة إلى حزب الشعب الأردني والذي أنشئ عام ١٩٢٧ (٢)، والجهاد والنهضة، والعائدتان إلى حزب النهضة العربية، والذي أنشئ عام ١٩٤٧ (٣)، وصحيفة الجبهة، والعائدة إلى حزب الجبهة الوطنية الذي أنشئ عام ١٩٥٠ (٤).

عبد الله نقرش، مرجع سابق، ص ٨٢.

رناد الخطيب، مرجع سابق، ص ٣٥.

نفس المرجع، ص ٣٦.

عبد الله نقرش، مرجع سابق، ص ٤٨.

وفي هذه الفترة استطاعت الأحزاب السياسية خلق نوع من الوعي السياسي، ومن خلال شتى الوسائل عمدت على تعبئة وتحريك الجماهير، وخصوصاً في المناطق المختلفة من الضفة الغربية وكبرى مدن المملكة، حيث نجحت تلك الأحزاب بالقيام بدورها على أكمل وجه من خلال المناشير والملصقات ومنابر المساجد (١).

واستطاعت هذه الأحزاب خلق التأييد من أنصارها من أساتذة المدارس والمحامين والأطباء والمهندسين وطلبة المعاهد العليا والمدارس الثانوية، وشكلت من خلالهم نقطة معارضة ضد النظام.

وفي عام ١٩٥٦ أجريت الانتخابات النيابية، وحققت الأحزاب المعارضة لأعمال النظام نتائج ملحوظة، وعلى إثر ذلك كلف السيد سليمان النابلسي الأمين العام للحزب الوطني الإشتراكي، بتشكيل الحكومة، وخلال فترة مزاولة هذه الحكومة لإختصاصاتها، نفذت وعودها الانتخابية حيث تم إلغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية عام ١٩٥٧، وتم توقيع إتفاقية للتضامن العربي من نفس العام بين كل من سوريا ومصر والسعودية، وأخذت الحكومة بالتوجه إلى النظام الجمهوري في مصر، وكذلك ساهمت بتفجير الأوضاع في الأردن من خلال المظاهرات، نتيجة رغبة المغفور له الملك الحسين بالإستفاده من مبدأ أيزنهاور- والقاضي بتقديم مساعدة من الحكومة الأمريكية للدول المعتدلة-، وفي نيسان ١٩٥٧ أقدم النابلسي إلى إحالة مجموعة من المسؤولين المؤيدين للنظام على التقاعد (٢).

وقامت المظاهرات في شتى مدن المملكة، وجاء تمرد الزرقاء العسكري عام ١٩٥٧، الذي قام بين بعض الوحدات المؤيدة للمعارضة، من أجل قلب النظام، ووحدات مؤيدة للملك، ونتيجة لذلك وفي ٢٥/٤/١٩٥٧، تم إعلان الأحكام العرفية وفق أحكام الدستور، وتم إلغاء الأحزاب السياسية والتنظيمات في كافة أرجاء المملكة (٣).

وأوقفت الحياة الحزبية في الأردن وحلت الأحزاب وأعتبرت خارجة عن القانون، وخلال هذه الفترة لجأت التنظيمات إلى العمل السري، ورغم ذلك استمرت الحياة النيابية دون إنقطاع، واندلعت الحرب عام ١٩٦٧ وما حصده من آثار سلبية على الوضع الداخلي في الأردن، حيث تعرضت الجيوش العربية للهزيمة، وعلى غرار ذلك احتلت إسرائيل أراضٍ من الضفة الغربية، وتم التمديد للمجلس النيابي التاسع والذي تكون قبيل اندلاع الحرب وبقي قائماً حتى عام ١٩٧٤، أعتبر هذا المجلس من أطول المجالس النيابية، وتمخض عن الحرب نزوح أعداد كبيرة من الأشقاء الفلسطينيين، وظهرت على الساحة الأردنية العديد من التنظيمات الفلسطينية المسلحة بفصائلها المختلفة وتوجهاتها العقائدية،

أمين عواد المشاقبة، " النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية"، مرجع سابق، ص ٢٦٩.
نفس المرجع، ص ٢٧٢.

يتضح من منطوق الفقرة الثانية من المادة (١٢٥) من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢: " عند إعلان الأحكام العرفية للملك أن يصدر بمقتضى إرادة ملكية أي تعليمات قد تقتضي الضرورة بها لأغراض الدفاع عن المملكة، بقطع النظر عن أحكام أي قانون معمول به.....".

عمدت هذه التنظيمات على التدخل في الشؤون الداخلية الأردنية، وثارَت أحداث عام ١٩٧٠، حاول المجلس النيابي التاسع اخماد الأزمة ولكن دون جدوى، انتهى النزاع بخروج الفصائل المسلحة من مختلف التنظيمات الفلسطينية من الأردن، واستمر المجلس النيابي التاسع إلى عام ١٩٧٤ عندما اقدمت الحكومة على حل المجلس النيابي التاسع، وتوقفت الحياة النيابية وبقيت على ذلك لغاية عام ١٩٧٨ عندما أقدم المغفور له الملك حسين بتشكيل مجلس إستشاري مكون من كافة الأطياف السياسية في المملكة، إستمر هذا المجلس حتى عام ١٩٨٤ إلى أن أصدر المغفور له الملك حسين، قرارا بإعادة الحياة النيابية بإعادة المجلس النيابي التاسع، وأجراء انتخابات تكميلية، وبقي هذا المجلس إلى عام ١٩٨٩، حيث إستؤنفت المسيرة الديمقراطية، وأجريت الانتخابات النيابية من نفس العام، وشاركت كافة الأطياف في هذه الانتخابات، وتمخض عن هذه الانتخابات صعود الأحزاب السياسية غير المرخصة، وإقرارا لمبدأ التعددية السياسية، ولتحقيق المصالحة الوطنية، تم قبول طلبات الترشيح من أعضاء التنظيمات والأحزاب السياسية غير المرخصة، جراء عدم تطبيق الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من قانون الانتخاب لعام ١٩٨٦، والتي تحضر على التنظيمات غير المشروعة التي تتنافى مبادئها مع أحكام الدستور بالترشح للانتخاب(١).

وهذه الانتخابات جرت بغياب التعددية الحزبية، بإستثناء مرشحي جماعة الإخوان المسلمين، هذا وسيطرت الأزمة المالية والاقتصادية التي تفجرت في نيسان ١٩٨٩، هاجسا على توجهات الناخبين وميولهم وتصويتهم، وانعكست على شعارات المرشحين والتي كانت تمثيلا لهموم الشارع الأردني. وبشكل ملحوظ قد جنى التيار الإسلامي في هذه الانتخابات أغلبية مقاعد المجلس، فحصل الإخوان المسلمون على ٢٢ مقعداً، كما حصل المستقلون الإسلاميون على ١٢ مقعداً، وبذلك قد حصل الإسلاميون ما يزيد عن الثلث من مقاعد المجلس والبالغة الثمانون مقعداً، وحصل التيار المحافظ التقليدي على ٣٤ مقعداً، وحصل التيار القومي اليساري على ١٢ مقعداً(٢). وفي عام ١٩٩٢ ألغيت الأحكام العرفية، وقانون الدفاع لعام ١٩٣٥، وأصدر قانون دفاع جديد وقانون الأحزاب السياسية عام ١٩٩٢، والذي شكل نقلة نوعية في مجال التعددية الحزبية، وألنزم القانون بأحكام الدستور الأردني(٣).

يتضح من منطوق الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من قانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ والتي تشترط فيمن يرشح لمجلس النواب " ألا يكون منتسبا الى تنظيم غير مشروع" وعرفت المادة نفسها التنظيم غير المشروع بأنة " كل حزب أو تنظيم تتنافى مبادؤة وأهدافة وغاياته مع أحكام الدستور". غازي صالح نهار. " الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية في الأردن للفترة ١٩٨٩-١٩٩٧"، مجلة شؤون اجتماعية، سنة ١٨، عدد ٦٩، ربيع ٢٠٠١، ص ٦٧. قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (٤).

وفي عام ١٩٩٣ أجريت إنتخابات ولكن في ظل ظروف مغايرة عنها في إنتخابات عام ١٩٨٩، وتتمحور هذه الظروف في إبرام معاهدة أسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية- وإسرائيل، وبروز الدعوات لإبرام معاهدة اردنية - اسرائيلية، هذا وشكلت حرب الخليج الثانية منعطفا مهما في الحياة السياسية في الأردن وما جنته من تدهور في الاقتصاد الوطني.

وأصدر قانون إنتخاب مؤقت، يقوم على الصوت الواحد، بدلا من القانون الإنتخابي رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦، وهذا الأخير يجيز للناخب أن ينتخب عددا من المرشحين مساويا لعدد النواب المخصصين لدائرته(١).

ومن مساوىء هذا القانون أنه يكرس مبدأ العشائرية، وذلك عند إجماع ابناء العشيرة على مرشح واحد ، وبذلك يتحجم دور مرشحي الأحزاب.

وتراجع على أثر ذلك دور الأحزاب فعلى سبيل المثال حصل الإسلاميون على ١٧ مقعدا ، مقابل ٣٤ مقعدا في إنتخابات عام ١٩٨٩(٢).

وعندما أجريت الإنتخابات عام ١٩٩٣، لم تحصل المعارضة السياسية من إسلاميين وقوميين ويساريين على أكثر من عشرين مقعدا من مقاعد مجلس النواب الثمانين، وعلى إثر ذلك تمت المصادقة على معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية بأكثرية عدد النواب(٣).

وبذلك يتضح تراجع العملية الديمقراطية، حيث شكلت هذه الإنتخابات نكسة للحياة الحزبية، على الرغم من إجرائها بعد إصدار قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢، فلم يجني الحزبيين أكثر من ٢٣% من مقاعد مجلس النواب.

وفي عام ١٩٩٧ أجريت الإنتخابات النيابية للمجلس الثالث عشر، أفرزت هذه الإنتخابات مجلساً يخلو من المعارضة المنظمة، إلا بعض النواب المستقلين، لا يتجاوز عددهم عشرة نواب والسبب في ذلك مقاطعة الأحزاب اليسارية والمعارضة وجبهة العمل الإسلامي، إحتجاجا على قانون الصوت الواحد(٤).

أما الأحزاب الوسطية فقد تبنت موقف المشاركة في الأنتخابات، وفي ١٩٩٧/٧/٨ أصدرت جماعة الإخوان المسلمين قرارا بالمقاطعة ترشيحا وأنتخابا، وأنضم إلى تيار المقاطعة بعض المنظمات غير الحكومية كإتحاد المرأة الأردني والنقابات المهنية ، وبعض الشخصيات الوطنية السياسية المستقلة، وذلك بعد إجماع الحكومة عن إجراء حوار مع قوى المعارضة(٥).

استمرت عملية الإنتخاب كل أربع سنوات وبشكل منتظم وفق أحكام الدستور(٦).

١- القانون الإنتخابي رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦.

٢- رافع شفيق البطاينة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦-٣٧.

٣- علي محافظة، " الأردن إلى أين"، المستقبل العربي، السنة ٢٣، عدد ٢٥٦، حزيران ٢٠٠٠، ص ٢٤.

٤- رافع شفيق البطاينة، مرجع سابق ، ص ٤٤.

٥- فتحية أحمد الزعبي ، مرجع سابق ، ص ص ١٥-١٧.

٦- يتبين من منطوق المادة (٦٨) من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ " مدة مجلس النواب ٤ سنوات

شمسية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الإنتخابات العامة في الجريدة الرسمية.....".

وفي ٢٣/٧/٢٠٠١ أصدر الملك عبدالله الثاني قرارا بتأجيل الانتخابات النيابية الى إشعار آخر، وفي ٢٩/٢/٢٠٠٢ أعلن الملك عبد الله الثاني عن إجراء الانتخابات النيابية في عام ٢٠٠٢، وفي نهاية هذا العام أعلنت الحكومة تأجيل الانتخابات مرة أخرى وبدون مبرر دستوري، إلى أن أجريت في ١٧/٦/٢٠٠٣ (١).

وفي إستطلاع للرأي العام أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية، حول الديمقراطية في الأردن أفاد أن ٣٣.٨% من المستجيبين أن دافعهم للمشاركة في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣، كان الدافع العشائري، و ١٣.٣% من المستجيبين بداعي تعزيز الديمقراطية، و ٧.٢% من المستجيبين شاركوا بدافع أن النائب قدم أو سيقدم خدمات للناخبين، ووصفت نتائج الإستطلاع أداء الأحزاب السياسية بأنها تمر بأزمة، إذ سجلت نسبة ٣٣.٣% من المستجوبين أنهم لم يعرفوا أو غير معنيين فيما إذا كانت الأحزاب قد نجحت أو لا في ممارسة العمل السياسي، و ٢٢% ممن صوتوا على أن المرشح له إتجاه سياسي، وأفاد مانسبته ٨٣.٢% من المستجيبين بأنهم لا يستطيعون إنتقاد الحكومة والإختلاف معها في الرأي، وبلغت نسبة من يعتقدون أنهم لا يستطيعون المشاركة في النشاطات السياسية (مهرجانات، منشورات، محاضرات، ندوات) ما نسبته ٧٧.٦% (٢).

أما ما يخص الأحزاب السياسية في الأردن، فتشير الدراسات أن عددها قد بلغ ٣٢ حزبا مرخصا عام ٢٠٠٣ (٣).

وحسب أخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية فقد بلغ عدد الأحزاب السياسية الأردنية المرخصة وفق أحكام القانون (٣٢) حزبا سياسياً تنتشر في أنحاء المملكة، وهي:

حزب البعث العربي الاشتراكي، و الحزب الشيوعي الأردني، و حزب جبهة العمل الإسلامي، و حزب الشعب الديمقراطي الأردني، و حزب المستقبل، و حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، و الحزب التقدمي، و حزب الحركة العربية الإسلامية " دعاء"، و حزب العمل القومي "حق"، و حزب الجبهة الأردنية العربية الدستوري، و حزب الأحرار، و حزب اليسار الديمقراطي الأردني، و حزب الأنصار العربي الأردني، و حزب السلام الأردني، و حزب الأمة، و حزب الأرض العربية، و الحزب الوطني الدستوري، و حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية، و حزب العمل الأردني، و حزب الفجر الجديد العربي الأردني، و حزب النهضة الأردني، و حزب الخضر الأردني، و حزب حركة حقوق المواطن الأردني " حماة"، و حركة الشغيلة الشيوعي الأردني، و حزب لجان الشعب الأردني، و حزب الرفاه الأردني، و حزب الوسط الإسلامي، و الحزب العربي الأردني، و حزب الرسالة، و حزب العهد (٤).

١- رافع شفيق البطاينة، مرجع سابق، ص ٣٠.

٢- صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١١٩٨٣، الأربعاء ٩ تموز ٢٠٠٣، ص ٤٨.

٣- صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١١٩٨٣، الأربعاء ٩ تموز ٢٠٠٣، ص ٤٩.

٤- وثائق وزارة الداخلية، عمان، الأردن.

وعلى الرغم من تعددها تعاني الأحزاب السياسية الأردنية من ضعف الإقبال الجماهيري عليها، وعزوف المواطنين عن الإنتساب إليها، ومن الأسباب الواقفة وراء ذلك:

- ١- نظرة المواطنين السلبية تجاه الأحزاب تبعا للموروث التاريخي السيء للعمل الحزبي ، والذي ولد لدى المواطنين تخوفا جراء حضر الحكومة للعمل الحزبي لفترة زمنية طويلة.
- ٢- عدم قدرة الأحزاب السياسية على تلبية آمال وطموحات المواطنين.
- ٣- قلة الوعي وتدني الثقافة السياسية عند بعض المواطنين ، وأغفال أهمية العمل الحزبي.
- ٤- إقتصار نشاطات الأحزاب وقياداتها على النخب السياسية.
- ٥- إبتعادها عن الجماهير وتدني مستوى التجنيد والإعلام.
- ٦- إقتصار الأحزاب السياسية في مراكز المدن والعاصمة عمان.
- ٧- شخصانية الأحزاب ، من خلال تكريس القيادات الحزبية مدة طويلة من الزمن، دون تغييرها بوسائل ديمقراطية.
- ٨- هنالك إرتباطات خارجية لبعض الأحزاب ، مما يولد عدم إطمئنان لدى المواطنين.
- ٩- كثرة عدد الأحزاب على الساحة الأردنية وتشابه أفكارها وبرامجها.
- ١٠- التحديات المالية التي تواجه الأحزاب لتمويل نشاطها.
- ١١- البيانات الرسمية ضد الأحزاب والعمل الحزبي، تصرّحا أو تلميحا. وفي أستطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية قبيل إصدار قانون الأحزاب عام ١٩٩٢، تبين أن أقل من ٢% من مجموع الناخبين ينتمي إلى الأحزاب، وأن ٦.٣% فقط لديه الرغبة للإنتساب الى الأحزاب (١).

إن عدم توفر العدد الكافي من الأعضاء المنتسبين في الأحزاب، وتدني المقدرة المالية، وعدم جدية العمل الحكومي في مد جسور التعاون بين الأحزاب ، وإيجاد اعلام قوي يرسخ ويعزز قيم الديمقراطية، والتي من أبرز دعائمها التعددية الحزبية، سيبقى حائلا أمام قيام تعددية حزبية وسياسية، قائمة على دعائم متينة، وتشتمل على شرائح المجتمع .

١- مصطفى حمارنة، " مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز ابن خلدون ، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٧٥.

المبحث الثالث

البنية الثقافية في المجتمع الأردني، ووسائل التنشئة السياسية

عند الحديث عن البناء الاجتماعي ، لابد من التمييز بين مفهومين وهما البناء الواقعي وهو ما يفهم بشكل مباشر من خلال النظر في مكونات المجتمع ، وثانيها وهي الصورة البنائية للمجتمع والتي تقوم على ربط العلاقة المكانية والزمانية بجزئية من الجزئيات المكونة للمجتمع، ويرتبط هذا التمييز بفكرة استمرار البناء الاجتماعي عبر الزمان، وهو استمرار ديناميكي، ومتطور.

ومن هذه النقطة يجب التعرف على الأبنية الاجتماعية من خلال مفهوم الدور (Role)، والذي يعرف " بالسلوك المتوقع من الفرد في المجتمع" (١). والمجتمع الأردني كغيره من المجتمعات تحكمة مجموعة من القوى الأساسية التي تدعو الجماعات إلى التماسك، هذا وتمثل الجماعة أبسط وحدات المجتمع، والجماعة عبارة عن تجمع من الأفراد الذين يكونون فيما بينهم روابط إتصالية. وهذا الاجتماع البشري تحكمة علاقات من التنافس والصراع، وتعتمد الجماعة أساليب المواجهه، في مواجهة الجماعات الأخرى (٢).

وتشكل الجماعات بكافة أنواعها البسيطة والمركبة أدوات تشكيل ، تؤثر على اتجاهات وسلوكيات الأفراد، ففي المجتمع الأردني تؤثر الجماعات التي يتفاعل معها الفرد بشكل طردي على سلوك الفرد، وفي كافة مراحل الحياة، وبنسب متفاوتة تبعا لعدة متغيرات ، فالذكور أكثر استجابة للعمل السياسي، على خلاف الإناث الأقل استجابة للعمل السياسي ومرجع ذلك تبعية المرأه للرجل، بما يلعبه من دور تسلطي داخل الأسرة، وكذلك الأمر بالنسبة لذوي الدخل المرتفع فهم أكثر أقبالاً للعمل السياسي من ذوي الدخل المتدني ، إلى غير ذلك من المتغيرات. وتنقسم الجماعات الى:

الجماعات الأولية (Primary groups)، والتي تكون العلاقات بين أفرادها قوية لدرجة التلاحم، تتولد منها علاقات العقل الجمعي، والضمير الجمعي ، ومثالها الأسرة والعشيرة.

الجماعات الثانوية (Secondary groups)، والتي ينتمي لها الأفراد بحكم عملهم ونشاطهم أو اتجاهاتهم السياسية، ومنها الحزب السياسي .

الجماعات المرجعية (Reference groups) ، والتي يرتبط بها الفرد على أنه جزء سيكولوجي (نفسى) فيها، وهذه الجماعات ينتمي لها الفرد بحكم سنه أو جنسه أو ثقافته.

١- جمال الدبعي ، " المدخل الى علم الاجتماع"، ط١، دار الفكر للنشر، ١٩٩١، ص ٤١.

٢- محمد طلعت عيسى، " المدخل الى علم الاجتماع"، ط١، دار المعارف، لبنان، ١٩٧٥، ص ٥٦.

وهذا ما يؤكد حقيقة مفادها، أن الجماعات ضرورة من ضرورات المجتمع ، فلا يمكن أن يوجد مجتمع مكون من جماعة واحدة، ، ومن هنا جاء الأهتمام بالطبقة (Class)، والنخبة (Elite)، على الرغم من مقاربة موسكا (Mosca) والذي يتحدث عن مفهوم الطبقة السياسية (Political Class) والذي ميزها عن غيرها بالقدرة والفاعلية والتنظيم، هذا وقد تركزت أبحاثه على الطبقة الوسطى ، ففي دفاعة عن الليبرالية والتي اعتبرها نظاما وسطا بين الديمقراطية والإشتراكية، وأحيانا قصرها على المثقفين(١)،

هذا لا ينفي أهمية الطبقات الاجتماعية الاخرى المكونة للمجتمع، وما ينشأ فيما بينها من علاقات إتصالية، بين الحكام الأقل عددا والمحكومين الأكثر عددا، على اعتبار أن الإنسان لا يقدر على العيش منفردا، وكذلك حاجته إلى من ينظم نشاطه وعلاقاته في مواجهة الآخرين.

ومع ذلك فإن موسكا يرى أن الطبقة الحاكمة حتى تحول بين أمر سقوطها تلجأ إلى كسب رضى وقبول الأغلبية، وخلق حالة من الإستقرار ، وذلك عن طريق صيغة سياسية (Political Formula) تحتم ايجاد أسلوب في التعامل مع الجماهير يجمع بين الموازنة بين الجماعة ومطالبها، وكذلك إضفاء الطابع الأخلاقي على سلوكيات الحكام(٢).

المطلب الأول: البنية الاجتماعية والثقافية في الأردن

تشكل البنية الاجتماعية والثقافية نقطة انطلاق ومقوم من مقومات التقدم والنهوض للدول، الى العديد من المقومات الطبيعية.

أولا: البنية السكانية في الأردن.

يلعب العامل السكاني دورا بالغ الأهمية، في تحديد مكانة الدولة، وحجمها حيث العدد السكاني الضخم ثروة تساهم في تكوين القوات المسلحة، وتوفر أيدي عاملة، وخصوصا إذا توفرت الموارد الطبيعية، وعند دراستها لابد من ربطها بعدة أمور، كالتركيب السكاني، والتوزيع الجغرافي، والتكامل الاجتماعي، والعرقى والبنية التركيبية للسكان .

يتكون التركيب السكاني الأردني، بما يحمله من شرائح متنوعة ، فعند نيله للاستقلال لم يتجاوز عدد السكان ٦٠٠ ألف نسمة ، وبعد عامين أضيف إليه نصف مليون نسمة من عرب فلسطين أزاء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وخلال الفترة من عامي ١٩٤٨ - ١٩٧٠ ، بلغ عدد السكان ٢.٣٤٨ مليون نسمة ثم ازداد عدد السكان في الفترة بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٩٠ إلى ٤.٤٠٠ مليون نسمة، ثم ازداد في الفترة لعام ٢٠٠٠ ليبلغ ٥.٩٠٠ مليون نسمة، حيث سجلت نسبة الزيادة ٢.٦ % (٣).

١- إسماعيل علي سعد ، " المدخل الى علم الاجتماع السياسي"، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٦٠

٢- السيد الحسيني، " علم الاجتماع السياسي، المناهج والقضايا"، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩٦.

٣- الكتاب الإحصائي السنوي ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، العدد ٥١، ٢٠٠٠..

يعد الأردن من مناطق النمو السريع، حيث سجل متوسط نسبة الزيادة السنوية عام ١٩٧٠ بلغت ٢.٦% وفي عام ١٩٨٠ بلغت ٣.٠٦%، وتراجعت عام ١٩٩٠ لتبلغ ٢.٥٤% ويعود هذا التراجع لما شهده الأردن من هجرة للأيدي العاملة إلى دول الخليج (١).

ووصلت أعداد السكان في الأردن ٥٣٥٠٠٠٠ نسمة، وذلك عام ٢٠٠٤ (٢). وتبلغ نسبة الذكور من مجموع السكان لعام ٢٠٠٠ ما يقارب ٥٢.٣% ، أما التركيب العمري للسكان، بلغ عام ١٩٧٠ إلى ٤٧.٢% من السكان دون سن ١٥ سنة و ٢.٢% فوق ٦٥ سنة و ٥٠.٦% من السكان بين ١٥-٦٥ سنة (٣)، وهم السكان النشطين اقتصادياً، وبذلك يعتبر الأردن من المجتمعات الشبابية لان نسبة كبار السن إلى نسبة صغار السن تساوي ٦.٥% ، أما التركيب العلمي فقد اهتم الأردن بالموارد البشرية ويتضح ذلك من خلال التزايد بأعداد المنتسبين في المدارس والجامعات، حيث ارتفعت أعداد الطلبة إلى ١٥٣٦٠٠٠ طالباً وطالبة عام ٢٠٠٣، وبلغت نسبة الإناث من الجالسين على مقاعد الدراسة ٥٠% (٤).

أما التوزيع الجغرافي للسكان، فيتركز السكان في المدن الرئيسية للملكة، لقربها من العاصمة وكونها مناطق صناعية ، وتبلغ نسبة السكان في العاصمة ٣٨.٠٥% لعام ٢٠٠٠ ، والبلقاء ٦.٥٦% ، والزرقاء ١٥.٧٣% ، واربد ١٧.٨٤% من نفس العام (٥).

أما التركيب العرقي والمذهبي والشرائح الاجتماعية في الأردن، حيث تشكل الأقليات من أصول غير عربية نسبة ضئيلة، وتتراوح بين ٢٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ نسمة، يقطنون في العاصمة والزرقاء.

أما التنوع العقائدي فغالبية السكان، من المسلمين السنة، حيث تقدر نسبتهم ما يقارب ٩٢% من مجموع السكان بما فيهم الشيشان والشركس، و ٨% من مجموع السكان مسيحيون ، أما أثناء الحديث عن الشرائح الاجتماعية لابد من الإشارة إلى عنصر الفلسطينيين الذين وفدوا للأردن نتيجة الحروب أو نتيجة الوحدة بين الضفتين، حيث تشير إحصاءات عام ١٩٧٠ أن عددهم في الأردن ٩٠٠ ألف نسمة، بنسبة ٣٠.٥% من مجموع السكان، وفي إحصائيات عام ١٩٨٠ بلغ عددهم ١.١٤٨.٣٣٤ مليون نسمة أي ما يقارب ٢٥.٩١% من مجموع السكان (٦).

١. أحمد فارس عبد المنعم، "جامعة الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة، ١٩٨٦، ص ١٩.

دائرة الإحصاءات العامة، تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤.

نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لسنة ١٩٧٠.

التقرير السنوي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ٢٠٠٣.

أمين عواد المشاقبة، "النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية"، مرجع سابق، ص ٢٦.

إحصاءات السكان والمساكن لعام ١٩٨٠.

المطلب الثاني: الوحدات الاجتماعية في الأردن.

يتميز المجتمع الأردني بتعدد وحداته الجغرافية بين المدن والريف والبادية ، ويرجع ذلك لطبيعة الأردن حيث تمتاز المناطق الشمالية الشرقية بالزراعة، وتمتاز المناطق الشرقية والجنوبية بأنها مناطق صحراوية ، وتقسم الوحدات الاجتماعية في الأردن إلى الأتي:

١- المجتمع الريفي: ويعتبر من الوحدات الأساسية في المجتمع الأردني، ويمتاز بالتمسك بالعادات والتقاليد ، والنزعة الدينية، مما شكل بيئة خصبة للأحزاب ذات التوجه الديني.

٢- المجتمع المدني : والذي يتميز بتقسيم العمل بين الأفراد، ويمتاز أيضا بتراجع الروابط الاجتماعية، مما كان دافعا لانتساب أفرادة في شتى المؤسسات غير الرسمية ، كالنقابات والأحزاب والجمعيات الخيرية، والإتحادات الشبابية والنسوية.

٣- المجتمع البدوي : ويتميز هذا المجتمع بالتمسك في العادات والتقاليد والأعراف، ويمتاز هذا المجتمع بتجسيد مبدأ العشائرية إلى حد ما.

ويتحدث البعض أن لهذا المجتمع – المجتمع البدوي- طابعا خاصا يمتاز ببناء متماسك ومنحدر بمعنى أنه يربط الأفراد بالأباء والأجداد إلى أقصى الحدود، وتتميز مناطق الأردن ذات الطبيعة الصحراوية بانتشار القبائل البدوية من أقصى شماله الى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، وتشكل هذه المساحة ما يقارب ٨٠% من مساحة الأردن (١).

وعند الحديث عن البنية الاجتماعية في الأردن، لابد من الإشارة إلى الأسرة بوصفها اللبنة الأولى في المجتمع، ومؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية. والمتمعن في أركان الأسرة الأردنية يجدها تتمتع بعدة خصائص، وهذه أبرزها (٢):

أنها أسرة ممتدة، وهذا يجسد مبدأ العشائرية والمرجعية العائلية، مما يولد الإعتزاز بالعائلة والانتماء لها.

سيادة رب الأسرة بشكل تام ، وهذا له الأثر على حرية المرأة، والأبناء، ويكرس مبدأ التسلطية.

التمسك بالقيم الروحية، كتقدير وأحترام آراء كبار السن وإن كانت غير دقيقة. هذا وتولى مؤسسة الأسرة في الأردن بعدة وظائف ، كوظيفة الإشباع العاطفي والفسيولوجي، ووظيفة الرعاية، والتوجيه، حيث تعنى الأسرة بتوجيه أبنائها ورسم معالم الشخصية لديهم ، ودفعهم لمواجهة الآخرين في المجتمع.

وتلعب الأسرة دورا بالغ الأهمية في عملية التنشئة السياسية للأفراد، على الرغم من تركيزها على الأدوار الاجتماعية أكثر من الأدوار السياسية، فدور الأسرة في

١- عبد العزيز الخزاعلة، " السكان والبيئة في البادية الأردنية: علاقة الترحل والاستقرار : دراسة سوسيوأنثروبولوجية"، مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد ١٩، عدد ٤، ٢٠٠٣، ص ٢٢٧٥.

٢- جمال الدبعي ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨-٦٩.

تكوين الثقافة السياسية للفرد أصبح هامشيا، في حين كان ذلك الدور رئيسيا فيما سبق، وذلك لسيطرة الدول على وسائل التربية والإعلام ، وأيضا تدني تعلم الأم في المجتمعات العربية(١)

المطلب الثالث: التنشئة السياسية.

تشكل وسائل التنشئة السياسية مكانة متميزة في مجال علم الاجتماع السياسي، كونها تقوم بعملية المزج بين ماهو إجتماعي وسياسي. وتلتقي التنشئة السياسية بمثيلتها التنشئة الاجتماعية، بإعتبار أن هذه الأخيرة تشكل الفرد قبل الشروع في المهام السياسية، وتبرز أهميتها في الصراع المحتدم بين النظام السياسي ومؤسسات المجتمع المدني، فكل طرف يحاول التفرد بقرارة والهيمنة على الآخر وبكافة الوسائل.

ومن خلال السيطرة على قنوات التنشئة السياسية(المدرسة، دور العبادة، وسائل الإعلام)، يسعى النظام السياسي لترسيخ شرعيته، ولخلق ثقافة سياسية منسجمة و ثقافة النظام.

وترتبط التنشئة السياسية إرتباطا عضويا بمفهوم الثقافة السياسية، فهذه الأخيرة تعنى بالمحيط العام الذي تتفاعل فيه التنشئة وتستمد منة مضامينها(٢).

ومن خلال التركيز على مجموعة عناصر (الفن، والعادات ، التفكير، الشعور ، السلوك) ، وبشكل إستراتيجي، تسعى قنوات التنشئة السياسية إلى توجيه السلوك الفردي نحو قيمة أو سلوك يشكل هدفاً من أهداف الثقافة السياسية.

والمتتبع لقنوات ووسائل التنشئة السياسية في الوطن العربي يجدها ذات علاقة وثيقة بالنسق السياسي القائم، فكيف تحدث عملية التثاقف السياسي؟ وما هي أبرز وسائله؟

و لا بد من الإخذ بعين الاعتبار أن هذه الوسائل تختلف من مجتمع لآخر وذلك تبعاً لدرجة النضج المؤسسي وطبيعة النظام السياسي، فعلى سبيل المثال نجد أن لوسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية دوراً ذا أهمية عنها في الأنظمة الاستبدادية.

وكذلك الأمر تعتمد على درجة تقبل المجتمع لهذه الوسائل، ففي المجتمعات المحافظة يصعب توجيه الأفراد بما يتنافى وقيمهم وعاداتهم المترسخة في أذهانهم.

قنوات التنشئة السياسية:

تتعدد قنوات التنشئة السياسية، بين قنوات ذات أثر مباشر على الأفراد، وأخرى ذات أثر غير مباشر ، وقبل الشروع بالحديث عن وسائل التنشئة لابد من التعرف على من يتعلم؟ وماذا يتعلم؟

تختلف درجة إستجابة الأفراد للتعلم السياسي تبعاً للصفات الاجتماعية والسيكولوجية (كالجنس Sex، والطبقة Class) التي يتميز بها هؤلاء الأفراد ، فنجد أن الرجال أكثر أقبالا على الإشتراك في العمل السياسي، وكذلك الأفراد من الطبقات الاجتماعية العليا (Upper Social Strata)، على قدر أكبر من النشاط السياسي، وكذلك الأمر فالأفراد المثقفين أكثر أقبالا على النشاط السياسي من غيرهم .

نظام بركات، مرجع سابق ، ص ١٣١.

إبراهيم أبراش ، " علم الاجتماع السياسي"، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨، ص ٢٠٧.

وفيما يتعلق بالإجابة على ماذا يتعلم ؟ وهنا لا بد من الوقوف على جوانب الشخصية لدى الفرد بما تحويه من توجهات سياسية (Political Orientation) وهي (١):
 أولاً: توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع وتقسّم إلى:
 الكفاءة السياسية (Political Competence)، أي شعور الأفراد بالحياة السياسية والنشاط العام.
 الفعالية السياسية (Political Efficiency) أي شعور الأفراد بأن مشاركتهم في المجال السياسي له ذلك الأثر.
 ثانياً: توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه الآخرين وتقسّم إلى:
 الهوية السياسية (Political Identity) أي إنتماء الفرد إلى مجتمعة أو قضية ما.
 الثقة السياسية (Political Trust) أي القدرة والإستعداد على تقبل الآخرين من مختلف الأطياف.
 ثالثاً: توجهات الأفراد نحو الحكومة والنظام القائم وتقسّم إلى:
 توجهات الأفراد نحو المؤسسة السياسية من منظور نظمي (System Approach).
 توجهات الافراد وآرائهم نحو السياسات العامة الصادرة عن الحكومة .

وتختلف هذه التوجهات من فرد لآخر، ويصنف البعض التعلم السياسي المباشر إلى:
 التعلم المتصل بدور المواطن بصفة عامة، كدوافع المشاركة السياسية،
 والإرتباطات الحزبية، والأيدولوجيا (Ideology).
 التعلم المتصل بدور الفرد كأحد رعايا الحكومة، كالولاء الوطني، الإتجاه نحو السلطة،
 التعلم المتصل بالإعداد والتدريب للقيام بأدوار خاصة، كالعامل كموظف أو مشرع.

وهذه الأتجاهات تتحكم وبنسب متفاوتة في تحديد مستويات وأنماط الثقافة السياسية لدى الأفراد، ويلجأ الباحثون لهذه الأتجاهات كأدوات لقياس مدى ترسخ مفاهيم الثقافة السياسية، وفي مثل هذه الدراسة استخدم الباحث العديد من الأتجاهات للبحث في مستويات الثقافة السياسية، إذ تتحكم في إتجاهات طلبة الجامعات عدداً من المتغيرات الذاتية والخارجية، تشكل لدى الفرد توجهاتاً من نوع ما .

قنوات التنشئة السياسية غير المباشرة:

أولاً: الأسرة :

تعد الأسرة من البنى الاجتماعية واللينة الأولى في إعداد الفرد وتنشئته، منذ ولادته ومن خلال تنمية حواسه للإتصال بالعالم المحيط ، والطفولة التي يقضيها الطفل في أسرته يكون لها انعكاس على شخصيته المستقبلية وتصرفاته السياسية ، فلا يستطيع التحلل من القيم والتعاليم التي تلقاها من أسرته، وحتى في سن متأخره يرى الفرد في الأسرة كل شيء حتى أنها سابقة في الأهمية على الدولة. وتزود الأسرة الفرد بالعديد من المهارات للتعامل السياسي، وجعله أكثر استعداداً للمشاركة السياسية(١).

أيضاً يظهر تأثير العائلة العربية على الفرد من خلال الأمثال الشعبية التي تلقاها الطفل عن والديه، كمطالبتة بعدم التدخل في السياسة، والتسليم بالأمر الواقع إنطلاقاً من المثل: " إبعد عن الشر وغني له" و " العين ما بتناطح مخرز"، وتصل أهمية الأسرة كأداة تنشئة سياسية من خلال أن ما يتلقاه الفرد من تعاليم في صغره من قبل أسرته تشكل في آخر المطاف نقطة انطلاق بين المقارنة بين ما تلقاه الفرد من أسرته والواقع الذي يراه أو يسمعه بواسطة وسائل التنشئة الأخرى.

وتمتاز الأسرة بالمجتمع الأردني بالتماسك، واحترام كبار السن ، ويلحظ سيطرة رب الأسرة على العائلة، ويتباها أفراد المجتمع بالعشيرة، وبدورها في الحياة.

وترجع الكثير من الأدبيات سبب عزوف الأفراد عن العمل الحزبي ، لما ترسمه الأسرة من صورة سلبية في مخيلة أبنائها ، عن الأحزاب والجماعات السياسية.

ففي المجتمع الأردني الذي يمتاز بالتماسك الأسري، والقبلي، تحضى تعاليم وأفكار الأباء مكانتاً في فكر الأبناء، والمعروف عن دور رب الأسرة في المجتمع الأردني أنه أب سلطوي يسير أفراد الأسرة بما تمليه عليه أفكاره وعقائده ، فيبقى دور الأم هامشياً وكذلك الأمر مع باقي أفراد العائلة، وتميز التركيب الاجتماعي القبلي بوضوح وتبلور نظم القرابة ، فكل قبيلة يسودها اعتقاد بانتمائها الى أصل سلالي واحد، هذا الاعتقاد يقوم على أساس الإنحدار من خط قرابي واحد، يشكل الوعي العام للقبيلة فيجعلها تبدو من الخارج كوحدة قرابية متميزة، وعلية فالقبيلة بهذا المعنى ليست مجرد تنظيم قرابي فحسب ، بل هي تنظيم سياسي يقوم على أسس قرابية تقليدية يسعى النظام السياسي إلى تدعيم شرعيته بواسطتها ، وتساهم هذه البنية التركيبية في المجتمع الأردني الى تراجع دور الحياة الحزبية ولصالح القبيلة والعشيرة، حيث تلعب مجموعة من العوامل دوراً مؤثراً في واقع المشاركة السياسية ، سواء العوامل الخاصة بالبنية العشائرية الخاصة بالمجتمع الأردني ، أو من خلال النظام السياسي الأردني ، الذي يسعى إلى إعادة إنتاج العلاقات العشائرية من خلال مجموعة من الإجراءات التي تضمن له استمرار تأثيره الفاعل في بنية المجتمع (٢).

١- جبرائيل الموند ، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٤

٢- عبد العزيز الخزاعلة، " المشاركة السياسية بين الحزبية والقبيلية في الأردن: دراسة تحليلية لرأي النخبة"، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٦، ص ص ١٠٥-١٠٧.

ثانيا : المؤسسات التعليمية:

ويبدأ دور هذه الوسائل كقنوات مؤثرة على الفرد منذ عمر الست سنوات، ففي السادسة من عمره يتوجه الطفل إلى المدرسة ليدخل عالما آخر قائم على تكوين المعارف والصدقات مع أفراد آخرين، يبدأ الفرد بالتعرف على المواضيع السياسية ، كمعرفة ألوان العلم الوطني وإلى ماذا ترمز، ومعرفة النشيد الوطني، والتعرف على المؤسسات والرموز البارزة في وطنه.

وتشكل المؤسسات التعليمية في الأردن دورا ذو أهمية في اعداد الفرد ، إذ تنتشر المدارس الحكومية وغير الحكومية في كافة ارجاء المملكة، ففي عام ٢٠٠٣ بلغت أعداد المدارس الحكومية ٤٥٠٠ مدرسة موزعة في كافة محافظات ومدن المملكة (١)، وتقدم هذه المدارس العديد من العلوم ومن أبرزها المناحي السياسية ، كتعليم الفرد بمعالم النظام السياسي الأردني ، ومحيطه السياسي المحلي والعالمي، وكذلك الأمر بالنسبة للجامعات حيث تقدم العديد من المواد الدراسية والتي تعنى بالنواحي السياسية ، وتعقد الندوات العلمية المنهجية وغير المنهجية ، ويقدر عدد الطلبة الجالسين على مقاعد الدراسة والمسجلين على برنامج البكالوريوس لعام ٢٠٠٣ قرابة ١٤٩٢٧٢ طالبا وطالبة (٢).

ويستمر الفرد بتلقي مختلف العلوم والمعارف في مراحل حياته المختلفة، وتزداد هذه الأهمية في مرحلة الشباب وخصوصا في المرحلة الجامعية إذ تنعكس التنشئة السياسية مباشرةً على السلوك السياسي للفرد إيجابا أو سلبا، فحصوله ما تلقاه الفرد من تراكم للمعارف يكون المحرك له وفي نضاله السياسي كهدف لتحقيق متطلباته أو إيصال خطابه السياسي الخاص، وبشتى الوسائل كتشكيل إتحادات طلابية، والمشاركة في الخطابات والندوات السياسية، والترشح والترشيح لمجالس الطلبة. وبشكل عام تؤثر المدرسة في عملية التنشئة السياسية بطريقتين: رسمية وغير رسمية، فالطريق الرسمي يتعلق بالبرامج المقررة والمنهاج والتوجهات الصادرة عن المدرسين، أما الطريق غير الرسمي ، فهو نشاط مدرسي خارج إطار المقررات والكتب المدرسية، كالندوات والرحلات ، ويسعى النظام على السيطرة على التعليم الرسمي حتى لا تتغلغل الأفكار السياسية الدخيلة لأبناء هذا النظام.

ثالثا : المؤسسات الدينية:

وهي المسجد والكنيسة ودور العبادة، وتنتشر هذه المؤسسات في كافة أرجاء الأرض ، وعلى وجه الخصوص في الدول الإسلامية تنتشر المساجد في كافة بقاع الدولة ، وهذه المؤسسات قد تتخذ لنفسها شكل منظمات سياسية كالأحزاب ، وتلعب هذه المؤسسات دورا مهما في مجال التنشئة السياسية ، من خلال الأحاديث الدينية والمجلات والكتب والمنشورات ، كما يستخدم الراديو والتلفاز كقنوات للاتصال والإرشاد .

١- صحيفة الرأي الأردنية ، العدد ١٢٠٤٦ ، ١٠/٩/٢٠٠٣

٢- صحيفة الرأي الأردنية ، العدد ١١٩٠٨ ، ٢٤/٤/٢٠٠٣ .

ويمتاز المجتمع الأردني ذو الأغلبية المسلمة بانتشار المساجد دور العبادة والتي لها جل التأثير على الفرد لما لها من مكانة في نفوس أبناء هذا الوطن، وكذلك الأمر بالنسبة للكنائس والأديرة، بما تمتاز به من مكانة في نفوس أبناءها المسيحيين والذين لا تتجاوز نسبتهم من مجمل عدد السكان ٨%.

هذا وقد تتحول المؤسسات الدينية من قنوات تنشئة سياسية غير مباشرة إلى قنوات تنشئة سياسية مباشرة وذلك عندما تتخذ من ذاتها طابع تنظيمي قد يكون حزبا أو جمعية خيرية أو إتحادات ذات صبغة سياسية (١)، وهذا ما أكدته التجربة التاريخية للأحزاب الإسلامية في الأردن ، في فترة إعلان حضر الأحزاب السياسية عام ١٩٥٧، حيث لجأت هذه الأحزاب لمنابر المساجد ودور العبادة، نظراً لملاحقتها وتتبعها أمنياً (٢).

رابعا : الرفاق والزملاء:

يلعب الرفاق دورا بالغ الأهمية في توجيه الفرد سياسيا، وذلك لأن الإنسان مدني بالطبع ، ويسعى لتكوين الصداقات ، يشاركهم في نشاطة وعملة وأفكاره، فيكتسب أنماط من السلوك والتفكير حول مواضيع سياسية مختلفة، هذا وقد يلاحظ مايقوم به الناس تجاة قضية ما أو يستمع لأحاديثهم وتعليقاتهم، وهنا يسقط ما لديه من خبرات سابقة على ما شاهده أو سمعه ، ليخلص برأية النهائي، وذلك ما يسمى بالإسقاط. وقد يتطور الأمر عندما يكون الرفاق مجموعة منتظمة ويرأسها أحدهم، أو الإنتماء إلى منظمات سياسية كالأحزاب، أو الإتحادات السياسية. ويتضح من ذلك أن الفرد يتجه إلى الرفاق كلما تقدم به السن ، وتقل أهمية المدرسة، والأسرة في التأثير على تنشئة السياسية(٣).

ويمتاز المجتمع الأردني من الناحية السكنية بتقارب المساكن، وحتى تلاصقها في المدن الكبرى ، هذا ما يساعد على تلاقي الأفراد وتكوين جماعات صغيرة تتشارك في اللعب والجلسات.

قنوات التنشئة السياسية المباشرة :

وسميت بوسائل التنشئة السياسية المباشرة لأن هدفها الأساسي هو التنشئة السياسية ، وتسعى من خلال شتى الوسائل لتجنيد الأفراد وتعبئتهم سياسيا. ومن هذه الوسائل ما يلي:

أولا : المؤسسات الإعلامية :

وتتمثل بالإذاعة والتلفزيون والصحافة والمجلات والسينما، وتلعب هذه الوسائل دورا بارز الأهمية في توجيه الفرد أينما وجد، ولا شك أن هذا الدور أخذ يبرز في

١- إبراهيم ابراش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠.

٢- رافع شفيق البطاينة، مرجع سابق ، ص ٥٧.

٣- إبراهيم ابراش ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢.

الفترة الأخيرة نتيجة التطور المضطرد في وسائل الاتصال. لقد عرف الإنسان الإتصال منذ سالف الأزمان، والإتصال إنما هو عملية نفسية إجتماعية ، لا يقدر الانسان العيش بدونها ، ولما للإعلام من دور مهم في عملية التنشئة السياسية تسعى الحكومات إلى السيطرة عليه، فعلى سبيل المثال ارجع الزعيم النازي (أدولف هتلر) هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى إلى تأثير الإذاعة والحرب النفسية التي شنتها دول الحلفاء ضد ألمانيا.

تقوم أجهزة الإتصال المختلفة بنشر المعارف والمعلومات وبشكل مستمر ، وتقوم أيضا بنشر الدعاية والتي تؤثر في العواطف والمشاعر لكسب الرأي العام (١)، وتلجأ كافة التنظيمات السياسية لإمتلاك أجهزة إعلانية خاصة بها تستخدمها لخدمة أهدافها والتعبير عن مصالحها، والأحزاب السياسية من بين هذه التنظيمات إستخداما لوسائل إعلانية ، كالجرائد والمجلات ، وإصدار المنشورات والملصقات.

ويرى موريس دوفرجية ، " أن تعدد وسائل الإعلام لا يؤدي بالضرورة إلى التعدد بالثقافات أو التنشئة السياسية، إلا إذا ارتبطت ارتباطا حقيقيا بثقافة مختلفة " (٢). ويجب أن لا نغفل حقيقة مفادها ، بأن النظم السياسية في سعي دائم للسيطرة على وسائل الإعلام، وبشتى الوسائل، ويقر الفكر العربي في العديد من الأدبيات بأن حق ممارسة الإتصال والإعلام حق تمارسه السلطة ضمن حدود القانون(٣).
ثانيا : الأحزاب السياسية:

إن ما يقوم به الحزب من نشاطات تتوقف على نوع الحزب السياسي، وطبيعة أهدافه ، ووفقا لذلك تختلف أهداف الأحزاب العقائدية، عن تلك المصلحية، وكذلك الأمر يقل تأثير الأحزاب الصغيره والمقتصرة على إقليم من أقاليم الدولة على الفرد من تلك الأحزاب ذات الإمتداد الكبير وعلى كافة أرجاء الإقليم السياسي، ويحدد جوزيف (Joseph) بأن من بين أهم عناصر مفهوم الحزب السياسي، خلق التأييد الشعبي والحشود لأفكار ومبادئ الحزب (٤).

وتلعب الأحزاب دورا أساسيا إما في خدمة النسق السياسي من خلال دعم مطالبه ومساندته ، وتجميع المطالب الشعبية وإيصالها للنسق السياسي، أو أن تكون معارضة تسعى لحشد الرأي العام ضد السلطة .

وتساهم الأحزاب السياسية أيضا في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال أفكارها وبرامجها، فتوكل بعملية تسويق لأيديولوجية النسق السياسي في النظم ذات الحزب الواحد، وفي ذلك تداخل بين الحزب والسلطة السياسية. وفي المجتمع الأردني تعاني الأحزاب من قصورٍ في وظيفتها ، فلا نجدها مهتمه بتنشئة الفرد ونشر أفكارها بين الأفراد.

١- نظام بركات ، وآخرون ، " مبادئ علم السياسة "، دار الكرمل ، عمان ، ١٩٨٩، ص ٢٦٣.

٢- موريس دوفرجية، "علم اجتماع السياسة"، ترجمة سليم حداد، دن، بيروت، ٢٠٠١، ص ٥١١

٣- راسم ، محمد كمال ، " الإتصال والإعلام في الوطن العربي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،

١٩٩١، ص ٦٥.

٤- أمين مشاقبة ، " النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية"، مرجع سابق ، ص ٢٤٨.

و يتضح البرنامج الحزبي والذي تسعى الأحزاب إلى جعله معلوماً ومقبولاً من قبل الجمهور، وإلى إمتلاك وسائل إعلام كالصحف و الإذاعة والتلفزيون ، وفيما يخص تلك الأحزاب ذات البعد الديني ، فتسيطر على دور العبادة والمؤسسات الدينية للعهون إلى نشر أفكارها وبرامجها، وفي الدول المتقدمة ذات المجتمع المدني الفاعل تمارس الأحزاب أدوارها من خلال النقابات والجمعيات والاتحادات والنوادي ، ومن خلال تقديم الدعم المالي لها.

إذا تساهم الأحزاب السياسية بعملية التنشئة السياسية من خلال (١) :

- ١- التأثير بالرأي العام.
- ٢- تكوين الثقافة السياسية.
- ٣- التربية السياسية.
- ٤- الاندماج الاجتماعي .

من ذلك نستنتج الأهمية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في تنشئة الفرد و حملة إلى المعرفة بما يحتوي النظام السياسي ووظائفه .

حيث تتحدد التنشئة السياسية في أي مجتمع من خلال ما تقوم به مؤسسات المجتمع المختلفة ومن أبرزها الأسرة وجماعات اللعب والمدرسة والأحزاب ووسائل الإعلام ودور العبادة .

إذ تلعب المؤسسات الاجتماعية والرسمية التي تتم عملية التنشئة السياسية عن طريقها، دوراً بارزاً في توعية الفرد وتوجيه سلوكه السياسي بما يتلاءم ودعائم النظام السياسي، ويتداخل دور هذه المؤسسات حيث تكمل بعضها البعض.

وتعاني الأحزاب السياسية في الأردن من قصور حاد في الدور المنتظر منها ، فهي مجرد بنى بعيدة كل البعد عن روح الديمقراطية ، وتمتاز بالشخصانية، أضف إلى ذلك تكثر فيها الانشقاقات ، وغياب البرامج الحزبية عنها ، وتعد تجربة الأحزاب السياسية في فترة التسعينيات ونظراً لقصر مدتها ، فهي تجربة قصيرة نسبياً فما زالت تفتقر لوسيلة الاتصال الجماهيري المتمثلة بصحيفة الحزب.

مما جعلها غير قادرة على تلبية آمال وطموح الأفراد في المجتمع الأردني ، وعدم قدرتها على تجنيد الأفراد ، والوصول بهم إلى مستوى معين من الوعي والثقافة السياسية ، ليتفهم الفرد دوره وما عليه من إلتزامات وما له من حقوق، ومن بين هذه الحقوق حقة في المشاركة في تقرير ووضع الأنظمة والقوانين الناظمة للمجتمع ، والمشاركة السياسية هي عملية إتصال بين الفرد كفرد في جماعة وبين الفرد كمواطن سياسي، والمشاركة شكل من أشكال الممارسة السياسية والمتعلقة ببنية

١- إبراهيم ابراش ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

النظام السياسي، وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت لتأييد المساندة أو المعارضة.

وتتعدد أنماط المشاركة السياسية ، أبتداء من النشاط الفردي ووصولاً الى النشاط الانتخابي، ومن أبرز أنماط المشاركة (١):-

- ١- النشاط الانتخابي.
- ٢- اللوبي أو ممارسة الضغط على النظام السياسي.
- ٣- النشاط التنظيمي.
- ٤- العنف.
- ٥- الإتصال الفردي بالمسؤولين.

ويحدد كارل دوتش (Karl Deutch) ، ثلاث مستويات للمشاركة السياسية من أعلى مستوى من مستويات المشاركة إلى أدناها وهي (٢) :

١- المستوى الأول : النشاط في العمل السياسي ، وقد أورد ستة شروط إذا توافرت ثلاث منها في الفرد تحملة على النشاط السياسي وهي:

- أ - العضوية في منظمة سياسية.
- ب- متابعة وحضور اجتماعات ذات طابع سياسي دورياً.
- ج- التبرع لمنظمة سياسية ، سواء بالمال أو بالجهد.
- د- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- هـ - المحاورات السياسية مع أشخاص خارج دائرة الفرد.
- و- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية.
- ٢- المستوى الثاني ويشمل المهتمين بالنشاط السياسي، كالقيام بالتصويت في الانتخابات.
- ٣- المستوى الثالث ويشمل الذين يشاركون بشكل موسمي في العمل السياسي، أو ان تكون مشاركتهم اضطرارياً كحدوث أزمات تهدد مصالحهم.

ومن أبرز التحديات التي تواجه المشاركة في الدول النامية، أن عملية المشاركة في هذه الدول لا تتم في إطار مؤسسي ، وخضوعها لهيمنة السلطة الشخصية للرؤساء، وضعف المؤسسات التمثيلية، فهذه المؤسسات مجرد أشكال صورية تمتاز بهشاشة بنائها الفكري وعدم قدرتها على بلورة وتجميع المصالح، وهذا ينعكس على

١- Robert Clark, " Power and Policy in Third World", New York, John Wiley and Sons, 1982, PP 75-90.

٢- إبراهيم ابراش ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

بأقي مؤسسات المجتمع المدني عامه، ومن أخطر ما يواجه المشاركة السياسية ما يسمى بالطابع اللانظامي والمتمثل بخرق الشرعية، والتغيير المستمر في الآليات، وقمع الرقابة (١).

ويتضح مما سبق، الأهمية التي تحضى بها الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، فالأولى تعنى بالمحيط العام في حين تشكل التنشئة السياسية الأداة المعبرة عما يجور في فكر المجتمع، أو المنظومة سواء كانت رسمية أو ذات طابع مدني، إذ تتكاتف جهودها لحمل الفرد إلى العمل السياسي، أبتداء من التفكير السياسي و متابعة القضايا السياسية، والإشراك بالمؤتمرات وحضور الندوات السياسية، إنتهاء بالتصويت والانتساب للمجموعات السياسية.

١- حسين علوان البيج، " المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، المستقبل العربي، سنة ٢٠، عدد ٢٢٣، سبتمبر ١٩٩٧، ص ص ٧٠-٧٤.

المطلب الرابع: واقع الثقافة السياسية والديمقراطية في الأردن:

ينصب مفهوم الثقافة السياسية في قدرة الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة الإمكانيات المتاحة لمواجهة المشكلات بشكل عملي واقعي، هذا إلى جانب تحقق أكبر قدر من المساواة السياسية بين أبناء المجتمع دون أي تمييز وعلى أي مستوى كان، وهذا لا يتحقق إلا من خلال عدد من المؤشرات و تتمثل فيما يلي :

تحقق المساواة بين جميع المواطنين في المجتمع بغض النظر عن الأصول أو الإثنيات أو الثقافات الفرعية (Sub Cultures).

مشاركة الجماهير في صنع القرارات بصورة ديمقراطية من خلال النظم والمؤسسات الدستورية والقانونية.

توزيع صنع القرار بين السلطات و تفعيل النقد الموضوعي والإعتراض البناء، وإيجاد أجهزة للرقابة .

تكافؤ الفرص وبصورة موضوعية للوصول للمواقع القيادية.
نمو قدرات الجماهير في إدراكهم للمشكلات المحيطة بهم (١).

وبذلك تكفل الحقوق السياسية مما سيخلق روح المبادرة لأفراد المجتمع، ويدرس علماء الانثربولوجيا والاجتماع السياسي النظام السياسي كأحد النظم الاجتماعية والمتعاضدة وظيفيا، ويحاولون الربط بين الثقافة السياسية وبين عدد من المؤشرات إرتباطا وظيفيا، ومنها ظاهرة الفصل بين السلطات وتعدد الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والنوادي وغيرها من جماعات المصالح والضغط، وإنتشار التعليم ووجود الصحافة الحرة .
كل ذلك من شأنه النهوض بالفرد وتنمية الدوافع والتوجهات السياسية لديه،

وللحديث عن واقع الثقافة السياسية في الأردن كدولة من الدول العربية، لا بد من تناول مضمون هذه الثقافة، ومن ثم الحديث عن بعض المحددات التي تحد من الثقافة السياسية في المجتمعات العربية .
أولا: مضمون الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية:

١- نبيل السمالوطي، " بناء القوه والتنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي "، منشورات جامعة الأزهر، القاهرة، دت ، ص ص ١٤٩ - ١٥٠ .

تحدث علماء الانثربولوجيا والاجتماع عن عدد من العناصر والتي تمثل العقل الانساني وتجسد الشخصية الإنسانية، ويدرسون الجماعة وتركيبها ووظائفها وعلاقات تفاعلاتها ، وما يتصل بها من عمليات إدراكية وعقلية عند الفرد ، وعلاقتها بمؤثرات البيئة المحيطة التي يعيش فيها ويتفاعل معها. وسنقوم بالبحث في العناصر ذات الصلة المباشرة بالعملية الديمقراطية وهي (١):

١- الشعور بالإقتدار السياسي: وهو شعور كل أفراد المجتمع أو غالبية أفرادها بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية، سواء من خلال توجيه النقد البناء إلى أي مسؤول على خطىء ما، دون الخوف من العقاب والملاحقة.
٢- الإستعداد للمشاركة السياسية: وهي التعبير عن الديمقراطية من خلال مشاركة أغلب المواطنين بوعي وإيجابية في صياغة السياسات والقرارات العامة ، واختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية، على الصعيدين المحلي والمركزي.

٣- التسامح الفكري : ويقصد به أن يسمح لكافة الآراء والتوجهات بأن تعبر عن نفسها دون قيود ، ولدى الأفراد القدرة على تقبل الآخر.
٤- توفر روح المبادرة: أي تولد الإقدام والمبادرة من قبل الأفراد للعمل بكافة المناحي السياسية ، بدءاً من الإنتقاد والمشاركة، والابتعاد عن الإتكالية.
٥- اللاشخصانية : ويقصد بها أن تودع السلطة بالمؤسسات وليس الأفراد ، وأن الأفراد مجرد وسائل لتسيير أعمال هذه المؤسسات، وبزوالهم وتغييرهم تبقى قائمة.

٦- الثقة السياسية : وهي الشعور بين أفراد المجتمع بالثقة المتبادلة والنظام السياسي، وفيما بين المؤسسات بعضها ببعض، والإبتعاد عن ثقافة التبرير لتحل محلها الشفافية في كافة الأصعدة الصاعدة والهابطة.
وعلى الرغم من التطورات والتحولات التي شهدتها دول العالم الثالث ، وفي مقدمتها الدول العربية ، إلا أنها مازالت تتمسك بمجموعة من القيم والمفاهيم ، متناسيين ما يرتبط بعمليات التحول الديمقراطي والمرتجة ضمن سلم زمني ، حيث تشتمل عملية التحول الديمقراطي على ثلاث مراحل أساسية وهي (٢):

١- كمال المنوفي ، " الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، المستقبل العربي، السنة ٢٠ ، العدد ٨٠ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ص ٦٦ - ٧٢ .
٢- علي الصاوي ، " الجوانب المؤسسية للتحول الديمقراطي : دور البرلمان" ، في حمدي عبد الرحمن حسن(محرر) ، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات ، جامعة آل البيت ، المفرق ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

- الاستعداد والتأهب ، حيث تزداد خلالها حدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد استمرار سيطرة نظام الحكم غير الديمقراطي.

- ظهور إجماع عام حول ضرورة التغيير ، وتحديد مطالب أساسية ومؤسسية له، وفي مقدمتها إنشاء البرلمان.

- تأمين التحول الديمقراطي من خلال إرساء مجموعة القواعد ، والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية ، وتنمي الثقافة السياسية.

وفي ظل هذه التحولات باتت حركة التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي انتعشت في معظم الدول العربية، تشكل ضغوطاً على أنظمة الحكم العربية للتحول إلى الديمقراطية، وقد دفعت هذه الضغوط بعض الأنظمة العربية إلى الانفتاح الديمقراطي(١).

وهنا تبرز إشكالية أن كيان الدول العربية ما زال لا يحتمل الديمقراطية، لأن القيم والتقاليد السلبية من تسلط واستبداد ، والتعدييات العصابية المترسبة لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة ، فما زال مفهوم الدولة القطرية سائداً(٢).

ان معظم الأقطار العربية تعيش في حالة أزمة ديمقراطية من خلال تقييد المشاركة السياسية ، وحقوق المواطنين وحررياتهم ، لأن عملية تركيز السلطة ، واتخاذ القرار وتنفيذه ، تتمثل في فئة حاكمة ، وأن أمر تداول السلطة محتكر بيد هذه الفئة(٣).

وتعد العوامل الثقافية الأشد تأثيراً في إعاقة التطور الديمقراطي في المنطقة العربية(٤)، فما شهدته المنطقة العربية خلال العقود الأخيرة من تطور وتغيير في نمط الحياة ، لم يجانب الكثير من القيم والعادات الراسخة في أذهان أفراد المجتمع العربي ، كقيم التسلط والاستبداد . فما زال للعائلة والقبيلة والطائفة دورها المحسوس في حياة المواطن العربي وسلوكه ، وقد يتقدم الولاء لها على الولاء للدولة ، ومنها تنبثق شرعية النظم التقليدية، وفي كثير من الأحيان يتخذ الصراع السياسي طابعاً عائلياً أو قبلياً أو طائفياً(٥).

إن أكبر العقبات التي تواجه الدعوة للديمقراطية في الواقع العربي كنظام ونسق حياة يتمثل في الذهنية التي تنزع إلى السلطوية الشاملة، ورفض النقد والحوار، وعدم تقبل الآخر(٦).

- ١- عبد المهدي السوداني، " المعوقات الاجتماعية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في حمدي عبد الرحمن (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦.
- ٢- محمد جابر الأنصاري ، " الدولة القطرية : هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو تحتمل تعدديتها " ، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٥، أيلول ١٩٩٣، ص ٧٩.
- ٣- برهان غليون ، " الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة"، المستقبل العربي ، السنة ١٣، العدد ١٣٥ ، أيار ١٩٩٠، ص ٢٢.
- ٤- محمد صفي الدين خربوش ، مرجع سابق ، ص ٢٦.
- ٥- كمال المنوفي ، مرجع سابق ، ص ٤٧.
- ٦- ثناء فؤاد عبد الله، " خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي"، المستقبل العربي، السنة ١٧، العدد ١٨، أيلول ١٩٩٤، ص ١١.

وفي نقد محمد عابد الجابري للعقل السياسي العربي، يتحدث عن ألياته ومحدداته فيتحدث " لكل فعل محددات وتجليات ، و المحددات قد تكون دوافع داخلية بيولوجية أو سيكولوجية، شعورية أو لا شعورية، وقد تكون تنبيهات أو تأثيرات خارجية. اما التجليات فهي المظاهر والكيفيات التي يتحقق الفعل فيها أو من خلالها أو بواسطتها. والسياسة فعل، له هو الاخر محدداته وتجلياته. وهي فعل اجتماعي يعبر عن علاقة قوى بين طرفين يمارس احدهما على الاخر نوعا من السلطة الخاصة، هي سلطة الحكم، ومحددات الفعل السياسي بوصفه سلطة تمارس في مجتمع وتجلياته النظرية والتطبيقية، الاجتماعية الطابع، تشكل بمجموعها قوام ما ندعوه هنا "العقل السياسي". هو "عقل" لان محددات الفعل السياسي وتجليات تخضع جميعا لمنطق داخلي يحكمها وينظم العلاقات بينها، منطق قوامه "مبادئ" وآليات قابلة للوصف والتحليل. وهو "سياسي" لان وظيفته ليست انتاج المعرفة بل ممارسة السلطة، سلطة الحكم، او بيان كيفية ممارستها.

إن "عقل الفكر العربي" اي اسس الفعل المعرفي وآلياته وموجهاته في الثقافة العربية، فهو "عقل الواقع العربي" ونقصد به محددات الممارسة السياسية وتجلياتها في الحضارة العربية الاسلامية وامتداداتها الى اليوم.

وفي كتاب آخر حول بنية العقل العربي ، يتحذ الجابري إن دراسة مكونات العقل العربي، داخل الثقافة العربية، والتميزة بثلاثة نظم معرفية يؤسس كل منها آلية خاصة في انتاج المعرفة مع ما يرتبط بها من مفاهيم وينتج عنها من رؤى خاصة ، وهذه النظم المعرفية الثلاثة (البيان والعرفان والبرهان) وفحص آلياتها ومفاهيمها ورؤاها وعلاقة بعضها ببعض مما يشكل البنية الداخلية للعقل العربي كما تكون في عصر التدوين وكما استمر الى اليوم ، فتكوين العقل العربي والمرتبط بتلاحم الفرد حول قبيلته والتضحية من أجلها، و العقيدة الراسخة في جوفه، وسعية المستمر للحصول على مكاسبه وعنائه، شكلاً لتصرفه عبر سنين حياته، وهي ما تشكل محددات للنهضة العربية(١).

والاردن من بين الدول التي سعت الى انتهاج النهج الديمقراطي، ولكن هذه التجربة عانت وما زالت تعاني من الضمور في الثقافة السياسية في المجتمع إذ تسوده العديد من الأنماط والقيم الثقافية والتي تولدت من الأعمال المنكرة من قبل النظام السياسي ضد مؤسسات المجتمع المدني ، ومن أهمها حظر الحياة الحزبية لفترة زمنية طويلة، وإقصاء المفاهيم السياسية من المناهج الدراسية، مما خلق ثقافة تابعة للنظام ، فلا يكاد الفرد يشعر بإمكانية تغيير مجرى الحياة السياسية ، والعزوف عن المشاركة السياسية بكافة مستوياتها ، لإعتقادهم بعدم جدوى هذا العمل، ولأفراد خطابيين أحدهما خاص والآخر عام، فالفرد يظهر ما لا يبطن، وكذلك الأمر يعاني المجتمع الأردني من الشخصية ، وكأن

١- محمد عابد الجابري، " تكوين العقل العربي"، ط ٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ٢٠٠٢؛ محمد عابد الجابري ، " العقل السياسي العربي : محدداته وتجلياته"، ط ٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ٢٠٠٠.

المؤسسات مجرد أفراد ، ولا توجد لدى أفراد المجتمع الأردني روح المبادرة ، فالكل ينتظر القرار من الأعلى وأن الحكومة هي المسؤولة عن كل شيء.

فعلى سبيل المثال بلغت نسبة عدد المقترعين إلى عدد حملة البطاقات الانتخابية في انتخابات عام ٢٠٠٣ مانسبته ٥٨.٩% من عدد الحاصلين على البطاقة الانتخابية والبالغ عددهم ٢٣٢٥٤٩٦ نسمة، وهذه النسبة تدل على تدني نسبة المشاركة السياسية (١).

والناظر في القوانين والتي تكفل الحقوق يجدها تعول على المحاذير على حساب الحقوق ، ففي قانون المطبوعات والنشر تبرز عدة قيود غير مبررة وتعارض مع الحريات التي كفلها الدستور الأردني (٢).

ثانيا : التحديات التي ترتبط بمفهوم الثقافة السياسية :

وفي ظل التحول الديمقراطي وعمليات الإصلاح التي يشهدها العالم العربي و الأردن على وجه التخصيص يبرز العديد من المحددات، والتي ترتبط بالثقافة السياسية السائدة ومنها(٣):

١- غلبة مفهوم التعصب على مفهوم المواطنة: والتعصب يشمل عدة مظاهر ومنها الديني والمذهبي والطائفي والعشائري ، إذ يعاني الأردن من بروز التعصب العشائري على حساب الإلتزام والمواطنة .

٢- التصور التقليدي: وهو ابتعاد الافراد عن النظر إلى المستقبل والتفوق بالماضي البعيد.

٣- غياب الثقة وثقافة الحوار : يعاني المجتمع الأردني من غياب جسور الإلتصال بين الأفراد ، وكذلك غياب النقد المسؤول البناء ، وعدم تقبل الآخر . هذا يقودنا للحديث عن انعكاس ظاهرة التحول الديمقراطي على الأردن ، فقد تجاوب الأردن مع هذه الظاهرة بعد سنوات انقطاع طويلة ، كان لها أبرز الأثر على ترسيخ مجموعة من القيم في سلوك أفراد هذا النظام السياسي، هذا الغياب للديمقراطية فترة من الزمن وفي ظل غياب الرقابة القانونية والمؤسسية على أعمال السلطة التنفيذية التي انفردت باتخاذ القرارات، واصدار التشريعات مما انعكس كلى كافة فئات ، وشرائح المجتمع الأردني، وساهم في ترسيخ قيم التسلط السياسي ، وما يرتبط بها النظرة السلطوية الشاملة، ورفض النقد والحوار، وعدم تقبل الرأي الآخر .

١- فتحية احمد الزعبي ، " الانتخابات آلية الديمقراطية : الحالة الأردنية انتخابات عام ٢٠٠٣ " ،
٢- يعطي قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته ، وزير الاعلام سلطات واسعه، بدأ من اعطاء الترخيص وذلك في المادة (١٥) ، الى أغلاق المطبوعة وسحب الترخيص، وذلك في مادته (١٩).

٣- امين عواد مشاقبة، " التربية الوطنية في الأردن"، ط ٨ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٣٥-٣٦ .

إن التوجه الأردني نحو الديمقراطية، وكذلك تحديد مسارة، كان ضرورة من ضرورات التطور، والتنمية السياسية، ووسيلة لاحتواء المتغيرات المستجدة على الساحة الأردنية، وقد استوجب هذا التوجه تثبيت دعائم العمل السياسي وتكريسه، وإقامة الأصول، والقواعد السياسية حيث جرى تفعيل العديد من نصوص الدستور وإطلاق الحريات العامة (١).

لكن هذا التحول بقي مقيدا بالعديد من المحددات والنابعة من مجموعة من القيم الثقافية، والتخوف من الخوض في المعترك السياسي، وغلبة مفهوم التعصب للعشيرة والقبيلة على حساب المواطنة، ولا تنسى دور الأسرة الأردنية من خلال ما تمارسه في تعزيز قيم التسلط والتعصب، فنمط التسلط الأبوي الذي ما زال رب الأسرة في العائلة الأردنية يتخذه كقيمة ونقطة انطلاق، ولد لدى الأفراد نمطاً من أنماط التفكير والذي يقدر مبادئ التسلط والإعتماد على الغير في إتخاذ القرارات، والعزوف عن الإنخراط في العمل السياسي القائم على الاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية النازمة لسلوك المجموع، ولا يختلف واقع التعددية السياسية في الأردن عن غيره من الأقطار العربية، حيث تتصف المشاركة السياسية بالشكلية وعدم الفاعلية، فالقرارات السياسية تتخذ بالفعل من قبل القيادات السياسية العليا، ثم تدعى الجماهير للمشاركة من خلال التصويت في انتخابات واستفتاءات تخضع لصور كثيرة من التلاعب، فالمشاركة أقرب الى التعبئة منها إلى المشاركة الحقة، حيث تلجأ بعض النظم لتعبئة قطاعات من الجماهير لمائدة قراراتها وسياساتها من خلال المؤتمرات والاحتفالات العامة والندوات، وجاء صدور القانون المؤقت للانتخابات من قبل الحكومة الأردنية في بداية آب ١٩٩٣، وبعد حل مجلس النواب الأردني الحادي عشر، ليضمن للحكومة انتخاب مجلس نواب يوافق على خطواتها السياسية، فهذا القانون جعل من حق الناخب انتخاب مرشح واحد في الدائرة التي يمثلها أكثر من مقعد نيابي، وعلى الرغم من مشاركة معظم الأحزاب السياسية في الانتخابات إلا أن دورها لم يكن فاعلاً، فقد جعل قانون الانتخاب المؤقت الحملة الانتخابية أقل تسييساً وأكثر اعتماداً على الأسس التقليدية في التعبئة، إذ أصبحت تعتمد على المطالب المحلية والجهوية وأساليب الحشد والتعبئة العشائرية والعائلية، وعليه بقي المجتمع الأردني في بنيته الثقافية مجتمعاً تقليدياً يتوارى فيه دور الفرد، مما أدى إلى فشل تطبيق التعددية السياسية الغربية، إذ تحولت مؤسسات التعددية السياسية الرسمية التي أقيمت على النمط الغربي، إلى هياكل ديكورية شكلية تأخذ من الديمقراطية الليبرالية الشكل في حين أن ديناميات عملها ظلت من حيث المضمون تقوم على المنهج الأبوي التقليدي واعلاء الجهوية والعشائرية (٢).

١- هايل ودعان الدعجة، " التحول الديمقراطي في الأردن: ١٩٨٩-١٩٩٧"، منشورات وزارة الثقافة،

عمان ٢٠٠٥، ص ص ٣٤-٣٦.

٢- عبد العزيز الحزاعلة، مرجع سابق، ص ص ١٠٧-١٠٩.

وتعد هذه المعوقات من أبرز المؤثرات الواقفة كعقبة من عقبات التنمية السياسية في الأردن ، ويتحدث عن ذلك الدكتور محمد كنوش الشرعة في دراسة تحليلية لتوجهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية ، حيث أشارت تحليلات الدراسة الى ارتفاع نسبة من يرجع سبب ترسخ التعددية الحزبية إلى الموروث الاجتماعي والعشائري والثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني، ومشكلة الفقر والبطالة ونسبة الأمية وهيمنة السلطة التنفيذية وضعف الأحزاب السياسية(١)، حيث أدى الانتماء للأنساق الاجتماعية الفرعية (القبيلة والعشيرة والجهوية) إلى إضعاف دور الأحزاب السياسية في الأردن، هذا إلى العديد من التحديات ومنها (٢) :

- ١- ضعف الدور المطلوب من الأحزاب السياسية ، حيث لا يزال موروث تقليدي بطروحاته وأساليب عمله.
- ٢- تركيز أغلب منظمات المجتمع المدني على المعارضة السياسية وإغفالها لدورها في المعارضة الحقوقية والمطلبية.
- ٣- ضعف مبدأ التشاور فيما بين مؤسسات صنع القرار ، بما يخدم المصلحة العامة.
- ٤- ضعف دور مجلس الأمة في المساهمة بدعم وتنمية الحياة السياسية.
- ٥- عدم إتاحة الفرصة لبعض التيارات السياسية للقيام بدورها في تعزيز التنمية السياسية.
- ٦- استمرار تردد وإحجام الفئات الاجتماعية المختلفة عن العمل السياسي الحزبي المنظم.
- ٧- البيئة الثقافية وسيادة علاقات اجتماعية مختلفة.

ومن هنا يتبين الضعف الذي تعاني منه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن تبعا للموروث الثقافي السائد فيما بين أفراد هذا المجتمع والتردد والعزوف عن الإنخراط في العمل السياسي، والتي تقف حائلاً أمام إقامة تعددية سياسية حقة عمادها حياة حزبية تترسخ فيها البرامجية وتتلاشى فيها المصالح الذاتية لصالح المصلحة العامة والتي تخدم أكبر قدر من قطاعات المجتمع الأردني. وعلى الرغم من مرور المجتمع الأردني بمرحلة تحول نحو الديمقراطية ودعم لكافة الفئات للمشاركة السياسية إلا أنها لازالت دون المستوى المطلوب ، وهناك عزوف واضح من قبل الشباب عن الانخراط في النشاطات السياسية (٣).

هذا وقد تجاهلت المنظومة السياسية في الأردن ، التماشي في مفاهيم التغيير بما

١- محمد كنوش الشرعة، " اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية"، مركز الدراسات

الأردنية ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥، ص ص ٧٠-٧٣

٢- نفس المرجع ، ص ص ٣٨-٣٩

٣- جمال مرعي، " الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني :دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦، ص ٢٢.

ينتناسب وفلسفة المجتمع، حيث أن أي تغيير تقدمي يحدث في ظل ما يمليه المجتمع من تغيير، ففي ارساء التحول نو الديمقراطية وما تمليه من تعددية سياسية، تجاهل النظام السياسي الأردني المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع الأردني وعلى مر العقود السالفة، مما عدة صدمات كانت عائقاً أمام التعددية السياسية الحقة (١).

إذ تحتم عملية التحول الديمقراطي العديد من الخطوات والمتماشية جنباً إلى جنب والثقافة السائدة في المجتمع، وبما يتوافق وفكر أفراد المجتمع، ومن خلال ما توصلت له الدراسة التي قام بها عبد العزيز العواملة (٢)، تبين ضرورة إيجاد الثقافة السياسية المناسبة التي تمكن المواطن من أداء دوره السياسي بوعي وكفاية، وبما يتوافق وأفكاره، وهذا يحتاج إلى منظومة معرفية وخطة تنموية تركز عملها على الفرد منذ صغره حتى وصوله إلى المشاركة الحقة والعمل السياسي بوعي منه وإدراك للدور المنتظر منه.

ولعل تدني مستوى المشاركة السياسية في الأردن يتركز في عدة عوامل، شكل العامل الثقافي والمحصور بالنظرة التاريخية للعمل الحزبي، والتخوف من عدم استمرار المسيرة الديمقراطية، أو حتى عدم الاقناع بالنظام الديمقراطي المتاح لأفراد المجتمع تحت عدة هواجس أهمها الخوف من الأجهزة الأمنية والتورط في قضايا هم في غنى عنها، كما أن أفراد المجتمع الأردني على الأغلب غير مقتنعين بأن الدولة تشجع الديمقراطية واحترام الرأي (٣).

والممتنع لوضع المجتمع المدني في الأردن، وعقب تولي جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، يجده أخذ بالتوجه نحو تفعيل مؤسسات هذا المجتمع واشراكها في صنع القرار، هذا ما شكل انفراجاً في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، إلا أنه من الواضح في خريطة المجتمع المدني الحالية في الأردن، يجدها ذات وجهتين، وهما: المنظمات ذات البعد التقليدي مثل الروابط والجمعيات الخيرية القائمة، ومنظمات ذات بعد حديث كالنقابات العمالية والأحزاب السياسية، وما يثير الانتباه تدني أعداد المنتسبين لهذه المنظمات، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة عدد الأفراد ممن ينتمون إلى تنظيمات في المجتمع المدني قرابة ١٧% من إجمالي السكان عام ٢٠٠٤، ما يقدر بحوالي ٨٠٠ ألف شخص (٤)، وتندرج أعمال هذه المنظمات بعدة مناحي يشكل المنحى الاجتماعي والثقافي أهمها، حيث تبين مما سبق أن المجتمع الأردني مجتمع شبابي تشكل الفئة العمرية دون ١٥، سنة مانسبته ٤١.٥% من السكان، وهذا يعني أن نحو نصف السكان هم خارج المشاركة المدنية، هذا ويمتاز المجتمع.

١- عبد العزيز عواملة، " مفهوم التنمية السياسية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥، ص ١٠٧.

٢- المرجع نفسه، ص ١١١.

٣- جمال مرعي، مرجع سابق، ص ص ٩٦-٩٧.

الأردني بارتفاع نسبة التحضر، حيث أدت الهجرات الريفية إلى المدن إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر، مما يؤدي وعلى المدى البعيد إلى نقل العادات والتقاليد القديمة إلى المدن كالجھوية والعشائرية، وهنا يبدأ دور التنظيمات في المجتمع المدني، والذي لابد من تركيزة على نقل الأفكار السياسية والمشاركة السياسية بأسلوب حضاري يبنى على تقبل الأراء والتعددية، والعمل على تجنيد قطاعات مختلفة وبشكل أفقي يشمل كافة شرائح المجتمع، تنقل لها ثقافتها وتروج لها (١). ولابد من تجاوز المعوقات والتحديات التي تحد من قيام تنمية سياسية، تعتمد على التعددية والمشاركة السياسية، من خلال القضاء على الأنتماءات المتعددة الداخلية والخارجية، والعمل على إزالة المفاهيم التقليدية كالعشائرية والإقليمية والطائفية والفهم الخاطئ للديمقراطية من لدن البعض من أبناء المجتمع الأردني، وتدریس الفكر السياسي الأردني للطلبة عموماً، ولطلبة الجامعات خصوصاً، وفتح المجال لممارسة العمل الحزبي داخل حرم الجامعات ومواجهة مفهوم الإرهاب الفكري، وإحتكار الحقيقة.

١- مصطفى محمود الواكد، مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٥.

المبحث الرابع البيئة التشريعية في الأردن

منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن ، سعت الحكومة على خلق أطر عملية تنظم كافة أجزاء العملية السياسية ، فما شهدته الساحة الأردنية من ظهور العديد من الأحزاب السياسية كان الدافع على إيجاد قانون ناظم لهذه الأحزاب ، منسجما مع القانون الأساسي للإمارة.

وتبعاً للمسيرة الديمقراطية التي انتهجها الأردن تم إصدار العديد من القوانين الانتخابية الناظمة لعملية الإقتراع والترشيح، كما وتحدد الدوائر الانتخابية والتمثيل النسبي للأقليات العرقية والدينية في الأردن ، وتبعاً لأهمية الانتخابات يربط الكثير من الباحثين بين الديمقراطية وبين الانتخابات(١).

المطلب الأول : قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ :

مرت الأحزاب السياسية في الأردن بالعديد من المراحل، بين التعددية السياسية والوصول للسلطة ، وبين الحظر ولعدة إعتبارات، ومنذ عام ١٩٢٨ وأبان إبرام المعاهدة الأردنية – البريطانية، برزت التنظيمات الحزبية بصورة فاعلة من خلال العمل على التجنيد السياسي وتعبئة الجماهير ضد هذه الخطوة من الحكومة، وبقيت فكرة المعارضة قائمة إلى أن أبرمت المعاهدة الأردنية – البريطانية الثانية عام ١٩٤٦ ، وعندها أقدمت الحكومة إلى منح الترخيص لحزبين سياسيين هما : حزب النهضة العربية وحزب الشعب الأردني.

وبعد صدور دستور عام ١٩٥٢ والذي شكل إنطلاقة مهمة في الحياة السياسية، إذ اعطى الحرية لتشكيل الأحزاب السياسية ، وبرز ذلك في صعود قوى المعارضة ونيلها لأغلبية المقاعد في البرلمان عام ١٩٥٦، وبقي الأمر على ذلك لغاية عام ١٩٥٧ عندما أقدمت الحكومة على حل الأحزاب ، مما دفعها للعمل السري والذي أستمر إلى عام ١٩٨٩ وبشكل غير شرعي ، وإلى عام ١٩٩٢ قبيل إصدار قانون ناظم للحياة الحزبية تحت رقم ٣٢ ، والذي شكل نقلة نوعية إلى حد ما في مجال التعددية السياسية في الأردن(٢).

على الرغم من رفع القيود عن تكوين الأحزاب السياسية أبان إنتخابات عام ١٩٨٩(٣)، كان لا بد من وضع قانون يحدد هذا العمل وينظم أوجه نشاطه، وبشكل منسجم وروح الدستور الأردني.

١- ثروت بدوي ، " النظم السياسية "، ج ١، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ١٩٥-١٩٦.

٢- قانون الأحزاب السياسية في الأردن رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ والمنشور في الجريدة الرسمية في ٢٣/٨/١٩٩٢

٢- غازي صالح نهار. " الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية في الأردن للفترة ١٩٨٩-١٩٩٧"، مجلة شؤون اجتماعية، سنة ١٨، عدد ٦٩، ربيع ٢٠٠١، ص ٦٦.

وفيما يخص هذا القانون، وعلى الرغم من الإنفراج السياسي الذي شكله، إذ ترد العديد من الانتقادات والتي تقلل من سقف الحرية التي منحها الدستور الأردني لكافة الأردنيين(١).

وتأكيدا على ذلك يعطي هذا القانون للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب الطوعي لها (٢)، وضمن شروط حيث يحدد هذا القانون من عدد الأعضاء المؤسسين للحزب على أن لا يقل عن خمسين عضواً، وأن لا يقل عمر الأعضاء عن ٢٥ عاماً، وأن يمارسوا نشاطهم علناً ووفق إطار القانون والدستور، وأن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة، وأن يكون مقيماً بصفة دائمة في المملكة، وأن لا يدعي جنسية أخرى، إلى غير ذلك من الشروط (٣)، وهذا يتعارض مع ما أقره الدستور الأردني "الشعب الأردني جزء من الأمة العربية....." (٤).

ونص القانون على إمكانية تفتيش مقر الحزب بقرار قضائي، كما ولا يجوز للحزب أن يعلن عن نفسه أو يمارس نشاطه إلا بعد صدور قرار وزير الداخلية بالموافقة على الحزب (٥)، كما ويقتصر تمويل الحزب على موارد أردنية محلية ومعلنة(٦).

كما وتوضح المادة ٢١ بعض المبادئ والتي يتعين على الحزب السياسي التقيد بها ومنها : الإلتزام بأحكام الدستور الأردني، واحترام سيادة القانون، والالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم، والمحافظة على إستقلال الوطن، عدم الإرتباط المالي والتنظيمي بأي جهة غير أردنية، والإمتناع عن أستقطاب أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن، وعدم إستخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة والتعليم للتنظيم الحزبي (٧).

كما ويعطي هذا القانون حق المعاقبة بالحبس والتغريم على من تسلم أي أموال من أي جهة غير أردنية أو يشارك بحزب غير مرخص (٨).

-
- ١- الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ ، المادة (١٦) الفقرة (٢) " للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية.....".
 - ٢- قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (٤).
 - ٣- قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (٥).
 - ٤- الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ ، المادة (١).
 - ٥- قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (١٨) الفقرة (أ) - (ب) والمادة (١٣) من نفس القانون.
 - ٦- قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (١٩).
 - ٧- قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (٢١).
 - ٨- قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (٢٤).

كما ويعطي هذا القانون العديد من الصلاحيات والسلطات لوزير الداخلية تجاه الأحزاب السياسية وأنشطتها، ومن ذلك : حق حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى مقدمة من وزير الداخلية، إذا خالف الحزب أياً من أحكام الدستور أو أخل بأحكام هذا القانون (١)، وهذا يتنافى وروح الدستور الأردني الذي يجيز للأردنيين الحق في تكوين الأحزاب والانتساب لها، ومن هذا الباب يبقى التخوف قائماً إذ لا يوجد ما يمنع تعسف السلطة التنفيذية تجاه الأحزاب.

ووفقاً للمادة (١٧) من هذا القانون والتي تجيز للحزب إصدار مطبوعة دورية أو أكثر، لكن ضمن الشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به ومنها:

الحق لكل أردني في إصدار المطبوعات الصحفية، ويتضح ذلك من نص المادة (١١) وهذا نصها " لكل أردني ولكل شركة يمتلكها أردنيون الحق بإصدار مطبوعة صحفية... لكل حزب سياسي أردني مسجل حق إصدار مطبوعته الصحفية....." (٢) .

هذا وقد حدد قانون المطبوعات والنشر جملة من الشروط والتي تحد من حرية التعبير ومنها رأس مال الصحيفة اليومية وغير اليومية في مادته (١٣) وهذا نصها " على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يشترط لمنح الرخصة لمطبوعة دورية فيما يتعلق برأس مالها أن لا يقل رأس مالها المدفوع عن نصف مليون دينار إذا كانت مطبوعة صحفية يومية..... أن لا يقل رأس مالها المدفوع عن مائة ألف دينار إذا كانت مطبوعة صحفية غير يومية....." (٣) .

ومن ذلك يتضح التقييد في منح الترخيص للمطبوعة من خلال شرط رأس مال المطبوعة، وهذا يتنافى مع روح الدستور الأردني .

وبالرغم مما ورد في قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ من قيود ، إلا أنه قد شكل نقلة نوعية على طريق النهج الديمقراطي في الأردن ، وأعطى لمؤسسي الحزب جملة من الحقوق، ومنها اعطاه حق الطعن لدى المحكمة في قرارات وزير الداخلية، واعطاء الحزب الشخصية الاعتبارية حال الإعلان عن تأسيسه ، والحق في إصدار مطبوعة دورية أو أكثر ، ويصون هذا القانون مقار الحزب ووثائقه ومراسلاته واتصالاته ، ولا يجوز مدهامتها أو مراقبتها بالإبقرار قضائي(٤).

١- قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (٢٥) الفقرة (أ) و (ب) و (ج).

٢- قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته ، المادة (١١).

٣- قانون المطبوعات والنشر رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته ، المادة (١٣).

٤- قانون الأحزاب السياسية الأردنية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، المادة (١١) و المادة (١٧) والمادة (١٨).

المطلب الثاني : قانون الإنتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته :

تعد العملية الإنتخابية الآله الناقله للديمقراطية، وتعد أيضا من قنوات الإتصال بين القاعدة الجمهورية والهيئة الحاكمة، ومن خلالها تسند السلطة للحكام. وتلجأ النظم الديمقراطية إلى إيجاد قوانين إنتخابية من شأنها تنظيم وتحديد المعنيين بهذه العملية، بدءاً من تحديد أسماء المرشحين، والناخبين ، والدوائر الإنتخابية، وما هي أسس تقسيم الدوائر، وتباين القوانين الأنتخابية من مجتمع إلى آخر وتبعاً للمتغيرات التاريخية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية والدينية لذلك المجتمع، هذا وقد تتباين القوانين الإنتخابية في المجتمع الواحد من فترة إلى أخرى وتبعاً لعدة متغيرات . والأردن كغيره من الدول ذات النهج الديمقراطي سعى إلى إيجاد قوانين إنتخابية ، ومنذ البدايات الأولى لتأسيس الإمارة، وتبعاً للمتغيرات التاريخية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية والدينية، أصدر العديد من القوانين بلغ عددها ستة قوانين في الفترة ما بين عامي ١٩٢٣-٢٠٠١، والعديد من القوانين المعدلة للقانون الإنتخابي . والمتتبع لهذه القوانين يجد فيها تبايناً ملحوظاً، ففي القانون الإنتخابي لسنة ١٩٢٣ لم تعطى المرأة حق الإنتخاب، وأعطى أفراد الجيش والضباط حق الإنتخاب، وسن الناخب ٢٠ عاماً ، على غرار القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذي أعطى المرأة حق الإنتخاب، وحجب هذا الحق عن العسكريين، والإبقاء على سن الناخب عشرين عاماً، كما أصبحت السلطة التشريعية في ظل هذا القانون مكونه من مجلسي النواب والأعيان.

وجاء هذا التغيير البارز في القوانين الإنتخابية إستجاباً للتغيير الذي طرأ على الحياة السياسية في الأردن ، والمتمثلة بإصدار دستور جديد عام ١٩٥٢، وتوالت إصدارات القوانين الإنتخابية وتعديلاتها والسارية المفعول في وقتها ، وأصدر قانون إنتخابي عام ١٩٨٤ وآخر عام ١٩٨٦، وآخر عام ١٩٨٩، إلى أن أصدر القانون الإنتخابي المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣، والذي شكل ضربة للتعددية الحزبية في الأردن والتي تشكل عماد الديمقراطية، وعلى عكس سابقه من القوانين، تبنى هذا القانون مبدأ الصوت الواحد بحيث يكون للناخب صوتاً واحداً يدلي به لمرشح واحد من نفس دائرته الإنتخابية بغض النظر عن المقاعد المخصصة لتلك الدائرة .

وقد وردت على هذا القانون عدة ملاحظات ومنها (١):

- أظهرت استطلاعات الرأي العام الأردني، أن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وأغلبية الرأي العام ضد قانون الصوت الواحد الذي طبق في إنتخابات عام ١٩٩٣، وأنعكس هذا القانون على نتائج الإنتخابات عام ١٩٩٣ حيث تراجع عدد ممثلي الأحزاب المعارضة الإسلاميين والقوميين واليساريين الى ١٩ عضواً مقابل ٢٧ عضواً في المجلس السابق(٢).

١- فتحية احمد الزعبي ، " الانتخابات آلية الديمقراطية : الحالة الأردنية انتخابات عام ٢٠٠٣"، إشراف محمد مصالحة، مركز الدراسات البرلمانية، عمان ٢٠٠٤، ص ٤٣.
٢- هابل ودعان الدعجة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

- إن هذا القانون لم يطرح على مجلس النواب إلا في الدورة العادية الرابعة وهي الدورة الأخيرة من حياة مجلس النواب الحادي عشر، وهذه مخالفة واضحة لروح الدستور الأردني (١).
- في تاريخ ١٩٩٦/١٢/٣٠ تم إحالة القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ ، على اللجنة القانونية لمجلس النواب ، وأصدرت قراراً بأغلبية أعضائها برفض القانون ورده للحكومة.
- في تاريخ ١٩٩٧/١/٢٦ ، عقد المجلس لمامشة قرار اللجنة القانونية القاضي ببرد القانون المؤقت ، وفي هذه الجلسة تم إقرار هذا القانون بأغلبية ٥١ صوتاً ومعارضة ٢١ صوتاً وإمتناع أربعة نواب ، وغياب أربعة نواب.
- في تاريخ ١٩٩٧/٧/٨ أصدرت جماعة الإخوان المسلمين قراراً بمقاطعة إنتخابات عام ١٩٩٧ ترشيحاً وانتخاباً، إحتجاجاً على قانون الصوت الواحد، هذا وأنضم إلى تيار المقاطعة بعض المنظمات غير الحكومية كإتحاد المرأة الأردني والنقابات المهنية ، وبعض الشخصيات الوطنية السياسية المستقلة، وذلك بعد إحجام الحكومة عن إجراء حوار مع قوى المعارضة (٢).

وفي ٢٠٠١/٧/١٩ أصدر القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ بصورة قانون مؤقت والذي جرت بموجبه إنتخابات مجلس النواب الرابع عشر، جاء هذا القانون ليعدل سن الناخب ليصبح ١٨ عاماً ليتماشى والقانون المدني الأردني (٣)، مما سيوسع قاعدة المشاركة وخاصة بين قطاع الشباب.

١- فتحية أحمد الزعبي، " مجلس النواب الأردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١"، مرجع سابق ، ص ٤٣.

٢- نفس المرجع، ص ص ١٥-١٧.

٣- قانون الانتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١، المادة (٣) الفقرة (أ) : " لكل أردني أكمل ثماني عشر سنة شمسية من عمرة في اليوم الأول من الشهر الأول من عام الانتخاب الحق في الانتخاب....." وهذا يتفق مع منطوق المادة (٤٣) من القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ " كل شخص يبلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية.....وسن الرشد هي ثماني عشرة سنة شمسية كاملة".

وكذلك الأمر يشترط هذا القانون على المرشح أن لا يكون منتميا الى هيئة سياسية أو حزب أو تنظيم سياسي غير أردني إلى غير ذلك من الشروط كشرط الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل ، وأن لا يدعي بجنسية أو حماية أجنبية (١)، وكان أحرى بالمشرع إضافة شرط التعلم والمعرفة بالأمر ذات المنحى السياسي ومعرفة ما يلقي على عاتقه من دور تشريعي ورقابي.

هذا وتم تعديل على عدد الدوائر المخصصة للإنتخاب ليلبغ عددها ٤٥ دائرة، وكذلك المقاعد المخصصة لها الى ١١٠ مقعدا ، ولكن هذه المقاعد بقيت قائمة على معايير إنتقائية وليست قائمة نسبيا لعد السكان، على الرغم من زيادة عدد المقاعد لتلافي بعض السلبيات المتعلقة بقانون الصوت الواحد من خلال تجزئة بعض الدوائر، لكن مبدأ عدم المساواة بقي في هذا التقسيم، ففي دائرة كالدائرة الأولى في محافظة إربد أربعة مقاعد ، أما الدائرة الثالثة فلها مقعد واحد وهذا يبين عدم المساواة في إعطاء الصوت بنسبة ١/٤ الى ١/١ (٢).

ويرد على هذا القانون عدة ملاحظات ومنها (٣) :

- لقد أخذ القانون الانتخابي في الأردن بمبدأ الصوت الواحد وذلك بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣، وجاء القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١ ليؤكد على هذا المبدأ وذلك في المادة ٣٥ الفقرة هـ وهذا نصها" يقوم المقترح بكتابة اسم المرشح الذي يريد انتخابه ولا يجوز كتابة اسم أكثر من مرشح واحد".
- أن قانون الصوت الواحد مقتبس عن الدول الغربية مثل بريطانيا لكنها تقسم الدوائر الإنتخابية على عدد المرشحين على خلاف ما هو موجود في الأردن.
- جاء في القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣ والمعدل للقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١، تخصيص ست مقاعد على شكل كوتا وذلك لتنمية دور المرأة، وهذه مخالفة واضحة لروح الدستور الأردني ، ففي المادة (٦) من الدستور الأردني وهذا نصها " الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق او اللغة أو الدين".

١- قانون الانتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١، المادة (٨) الفقرة أ- ك.

٢- النظام رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠١، المادة (٢).

٣- فتحية احمد الزعبي ، " الانتخابات آلية الديمقراطية : الحالة الأردنية انتخابات عام ٢٠٠٣"، مرجع سابق ، ص ص ٤٨-٥١.

أضف إلى ذلك قصر المدة المحددة للترشيح تبدأ قبل ثلاثين يوماً من تاريخ الإقتراع ولمدة ثلاث أيام ، وهذه الفترة بحد ذاتها غير كافية ، لخوض حملة إنتخابية منظمة ، إضافة إلى شرط الخمسمائة دينار التي لا يعتبر الترشيح مقبولاً بدونها(١).

- ساهم هذا القانون على اعطاء العشائرية بعداً أكبر على حساب الحياه الحزبية.

- أثبت هذا القانون في الجانب المتعلق في تقسيم الدوائر الإنتخابية عدم المساواة، ففي الدائرة الثانية من محافظة العاصمة ٩٠ ألف مواطن لهم أربعة مقاعد نيابية، في حين أن ١٢ ألف مواطن في إحدى ألوية الكرك لهم مقعداً واحداً، مما سيؤدي إلى بروز نواب الدائرة الانتخابية الصغيرة على حساب نواب الوطن.

- أن كل القوانين الإنتخابية والتي جرت بموجبها كافة العمليات الانتخابية للمجالس النيابية في الاردن كلها كانت قوانين مؤقتة أصدرتها الحكومة، وكذلك لم نلاحظ الجدية في مناقشتها في المجالس النيابية، فتارة كانت تقر وأخرى كانت تعرض على المجلس في آخر دوراته(٢).

وهذا يؤكد القصور الحاصل في هذا القانون ، مما جعله قاصراً عن ايجاد حياة حزبية في المجتمع السياسي الأردني .

وبالإطلاع على الدراسة التي أجراها الدكتور عبد العزيز خزاولة على النخب السياسية في المجتمع الأردني ، اتضح وجود دور بالغ الأهمية في بين العلاقات القرابية والعشائرية في العملية الانتخابية، وهذا ما أكده صدور قانون الصوت الواحد، إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية كانت عبارة عن هياكل فارغة عاجزة عن القيام بدور فاعل ، إذ يرى ٦٧.١% من أفراد العينة أن للعلاقات العشائرية والعائلية جل الأثر في وصول حوالي نصف أعضاء مجلس النواب الحادي عشر ١٩٨٩، ويرى ٩٠.٥% من أفراد العينة على أنه كان للعلاقات والانتماءات العشائرية الدور في وصول حوالي نصف أعضاء المجلس الثاني عشر ١٩٩٣، وهذا يعني أن غالبية أعضاء مجلس النواب الثاني عشر قد تم انتخابهم على أسس قرابية عشائرية(٣).

١- قانون الانتخاب المؤقت رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١، المادة (١١) و المادة (١٢).

٢- طرح القانون الانتخابي المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ على المجلس الحادي عشر في الدورة العادية الرابعة، وهذا مخالف لما ورد في المادة ، المادة (٩٤) الفقرة (١) وهذا نصها " عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب أن لا تخالف أحكام هذا الدستور قوة القانون على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده....." .

٣- عبد العزيز خزاولة ، مرجع سابق، ص ١١٠.

الفصل الثاني
الإطار التطبيقي (التحليل الإحصائي)

المبحث الأول : إتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية
في الأردن

المبحث الثاني : النتائج والتوصيات

الفصل الثاني :

الإطار التطبيقي (التحليل الإحصائي)

يشتمل هذا الفصل على الجانب الميداني من الدراسة والذي يتضمن استطلاع لآتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية، من خلال عينة الدراسة الممثلة لطلبة جامعة آل البيت، وللوصول لإثبات فرضيات هذه الدراسة تم تصميم استبيان يتكون من ثلاث جوانب ، وهي على التوالي : ما يتعلق بالمتغيرات الشخصية ، والأسئلة المغلقة ، والأسئلة المفتوحة.

المبحث الأول: إتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية في الأردن

إجراءات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على إتباع منهجية البحث الإحصائي ، بالإضافة إلى منهجية البحث الميداني، حيث لجأ الباحث إلى تصميم إختبار مكون من مجموعة من الأسئلة والتي تحمل في طياتها العديد من الدلالات ذات الأهمية لهذه الدراسة ، ولذلك تم اللجوء للعديد من الاختبارات التحليلية للوصول لنسب رياضية تدل على نمط الثقافة السياسية السائدة في مجتمع الدراسة ، والوقوف على إتجاهات طلبة الجامعات الأردنية تجاه الحياة الحزبية.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة آل البيت المسجلين على المواد المطروحة في الفصل الصيفي من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، والبالغ عددهم ١٢٦٦٣ طالبا وطالبة حسب قوائم وحدة القبول والتسجيل في جامعة آل البيت (١)، ويحمل مجتمع الدراسة العديد من الخصائص والتي تساعد على إعطاء تعميمات على طلبة الجامعات الأردنية ، لتشابه الخصائص الديمغرافية في كلاهما.

عينة الدراسة :

تم اختيار كليتين من كليات الجامعة من أصل سبع كليات وثلاث معاهد، وهما كلية العلوم وكلية العلوم التربوية، والبالغ عددهما مجتمعتين ٣٨٠٨ طالبا وطالبة موزعين في ضوء الخصائص المعتمدة في هذه الدراسة والمتمثلة في (الجنس ، الديانة ، الدخل الشهري ، مكان الإقامة ، التخصص ، مستوى تعلم الأب ، مستوى تعلم الأم)، إذ تشكل هذه العينة المتاحة مانسبته ٣٠.٥% من حجم مجتمع الدراسة الكلي ، وتم توزيع الاختبار على كافة أعضاء العينة بواقع ٣٠٠ إختباراً ، أسترجع منها ٢٦٣ إختباراً، وأستبعد ١١ إختباراً لعدم صلاحيتها في التحليل الإحصائي ، فأصبح العدد النهائي للعينة ٢٥٢ عضواً لتشكل مانسبته ٦.٦% من مجتمع الدراسة وهي نسبه وافية ومقبولة ومتفق عليها من ذوي الإختصاص في مجالها.

صدق أداة الدراسة :

تم عرض أداة الدراسة على سبعة من ذوي الإختصاص الفني والأكاديمي ، وبالإضافة لذلك تم توزيع ٤٠ إختباراً على مجموعة من الطلبة بواقع ٢٦ طالبا و ١٤ طالبة كعينة إستكشافية للتأكد من درجة وضوح الإختبار وسجلت نسبة ٧.٦% وفقا لمعامل ارتباط بيرسون وهذه نسبة ذات أهمية في مجال هذه الدراسات.

١- جامعة آل البيت ، المرفق- الأردن .

أداة الدراسة :

تجسدت أداة الدراسة من خلال اختيار مجموعة أسئلة ذات دلالة مباشرة وغير مباشرة لقياس توجهات الطلبة نحو الأحزاب السياسية ، مع مراعاة عدد من المتغيرات ذات التأثير على أفراد العينة.

وفيما يلي توضيح تفصيلي للإختبار وفق ثلاث أجزاء وهي:

الجزء الأول : ويتضمن مجموعة من المعلومات حول خصائص عينة الدراسة، في ضوء المتغيرات الشخصية والتمثلية في (الجنس ، الديانة ، الدخل الشهري ، مكان الإقامة ، التخصص ، مستوى تعلم الأب ، مستوى تعلم الأم).

الجزء الثاني: ويتضمن فقرات بصيغة أسئلة مغلقة لغرض قياس توجهات أفراد عينة الدراسة من خلال مفهوم الكفاءة السياسية ومفهوم الفعالية السياسية، وهي بواقع ١٢ سؤالاً.

الجزء الثالث : ويتضمن فقرات بصيغة أسئلة مفتوحة، مكونة من ٣٨ سؤالاً، موزعة بغرض قياس جميع أبعاد الدراسة وهي كما يلي:

الأسئلة (١٢، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٧): وتقيس متغير توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، من خلال ما لديهم من شعور نحو المشاركة بالحياة السياسية، وأن لذلك الشعور تلك الأهمية .

الأسئلة (٣، ٥، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٣، ١٥، ٢٣، ٢٤، ٣١، ٣٦) : وتقيس متغير توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه الآخرين في المجتمع ، من خلال شعورهم بالانتماء لبعضهم البعض ، و ما لديهم من ثقة تمكنهم من الإستعداد للتعاون مع غيرهم.

الأسئلة (١، ٢، ٤، ٩، ١٠، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٢، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨) : وتقيس متغير توجهات الأفراد وآراؤهم في التركيبة الحكومية بشكل تقييمي، من خلال آراؤهم في المؤسسات السياسية القائمة وحكمهم على أدائها.

أسلوب التحليل الإحصائي :

تم استخدام الحزمة الإحصائية (spss) وطبقت عدة اساليب ومنها:
التكرارات.

النسب المئوية.

المتوسطات الحسابية.

الإنحراف المعياري.

إختبار التباين الأحادي (One – Way ANOVA) .

عرض وتحليل البيانات:

أولاً : وصف لعينة الدراسة ، بما تحملة من متغيرات شخصية كما تظهر في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١)

الأعداد والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية

النسبة %	العدد	فئات المتغير	المتغير الشخصي	الرقم
٦٣.١٤%	١٥٩	ذكر	الجنس	١-
٣٦.٩٦%	٩٣	أنثى		
٨٢.١٩%	٢٠٧	مسلم	الديانة	٢-
١٧.٨١%	٤٥	مسيحي		
٣٣.٣٠%	٨٤	أقل من ٢٠٠ دينار	الدخل الشهري للأسرة	٣-
٤٠.٩٠%	١٠٣	٢٠١ - ٥٠٠ دينار		
٢٥.٨٠%	٦٥	٥٠١ دينار فأكثر		
٤٧.٢٤%	١١٩	مدينة	مكان الإقامة	٤-
١٧.٤٦%	٤٤	بادية		
٣٥.٣٠%	٨٩	قرية		
٥٥.٥٨%	١٤٠	تخصصات أدبية	التخصص	٥-
٤٤.٤٢%	١١٢	تخصصات علمية		
١٦.٦٧%	٤٢	أمي	مستوى تعلم الأب	٦-
٢١.٠٤%	٥٣	أساسي		
٢٢.٦٠%	٥٧	ثانوي		
٩.٥٢%	٢٤	دبلوم		
٣٠.١٧%	٧٦	جامعي		
٢٣.٨٢%	٦٠	أمي	مستوى تعلم الأم	٧-
٢٦.٩٩%	٦٨	أساسي		
١٦.٦٧%	٤٢	ثانوي		
١٣.٤٩%	٣٤	دبلوم		
١٩.٠٣%	٤٨	جامعي		

ثانياً : وصف إتجاهات عينة الدراسة تجاه الأحزاب السياسية على مستوى طلبة جامعة آل البيت، وذلك من خلال التطبيق على الإختبار ككل، والتطبيق على الأجزاء الفرعية للإختبار ووفق التالي:

١- يبين الجدول رقم (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأختبار الثلاث، وهي:

توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، من خلال ما لديهم من شعور نحو المشاركة بالحياة السياسية، وأن لذلك الشعور تلك الأهمية ، وأشارت التحليلات الأولية لعينة الأختبار إلى أن الوسط الحسابي لهذا المحور هو ٥٧.٧، وانحراف معياري يشكل ما نسبته ٦.٣٧ من مجموع الفقرات المخصصة لقياس هذا المحور.

توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه الآخرين في المجتمع ، من خلال شعورهم بالانتماء لبعضهم البعض ، و ما لديهم من ثقة تمكنهم من الإستعداد للتعاون مع غيرهم، وأشارت التحليلات الأولية لعينة الأختبار إلى أن الوسط الحسابي لهذا المحور هو ٥٤.٩، و انحراف معياري يشكل ما نسبته ٦.٤٤ من مجموع الفقرات المخصصة لقياس هذا المحور.

توجهات الأفراد التقييمية في التركيبة الحكومية، وأشارت التحليلات الأولية لعينة الأختبار إلى أن الوسط الحسابي لهذا المحور هو ٤٩.٥ و إنحراف معياري يشكل ما نسبته ٦.٩١ من مجموع الفقرات المخصصة لقياس هذا المحور.

الجدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاختبار الثلاث

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير
٦.٣٧	٥٧.٧	توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، من خلال ما لديهم من شعور نحو المشاركة بالحياة السياسية، وأن لذلك الشعور تلك الأهمية
٦.٤٤	٥٤.٩	توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه الآخرين في المجتمع ، من خلال شعورهم بالانتماء لبعضهم البعض ، و ما لديهم من ثقة تمكنهم من الإستعداد للتعاون مع غيرهم.
٦.٩١	٤٩.٥	توجهات الأفراد التقييمية في التركيبة الحكومية
٦.٥٧	٥٤.١	الوسط الكلي

التفسير:

وتظهر التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة موزعين على محاور الأختبار الثلاث مجتمعه وبعد إستخراج المتوسط الحسابي لمجموع الأسئلة ووفقا لكل محور كما ذكر سابقا ، تبين وجود تدني نسبي لمستوى الثقافة السياسية لدى عينة الدراسة إذ يشكل الوسط الحسابي ما نسبته ٥٤.١ ، وانحراف معياري تقدر نسبته ٦.٥٧ من حجم الفقرات المخصصة لكل محور مجتمعة .

وسيتم معالجة هذه المحاور كل على حدى ، من خلال استخراج التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بما يتلائم ومجموع الفقرات المخصصة لذلك المحور وهي كما يلي:

المحور الأول: التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وفقا لمتغير توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع وبصيغة مجتمعة ، حيث تظهر بيانات الجدول رقم (٣) أن الطروحات الحزبية لا تتناسب وتوجهات الأفراد حيث بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة وفقا لذلك ٥٤.٤ ، بانحراف معياري ٧.٢٣ ، وبلغ وسط الاجابات على أن الطموح لتبوء وظيفة في أجهزة الدولة ما يقف حائلا دون الانتساب للحزاب ٥٨.٦ ، بانحراف معياري ٦.٦٧ ، وبلغ الوسط الحسابي لاجابات العينة على ضرورة ايجاد احزاب سياسية لتطوير الحياة السياسية ٥٢.٣ ، بانحراف معياري ٥٦.٣ ، وبلغ الوسط الحسابي لاجابات العينة فيما يخص ضرورة أن يولى الفرد بدور فاعل في الحياة السياسية ٥٣.٣ ، بانحراف معياري ٦.٠٠ ، وبلغ الوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة فيما يخص ضرورة ايجاد تنظيمات سياسية منبثقة من الواقع الأردني ٥٤.٦ ، بانحراف معياري ٥.٧٧ ، وبلغ الوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة حول مبداء اختلاف وتعدد الآراء كظاهرة صحية في المجتمع ٦٤.٤ ، بانحراف معياري ٨.٦٨ ، وبلغ الوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة فيما يخص ماتناط به الحكومة كمصدر للقرارات والمبادرات ٦٦.٦ ، بانحراف معياري ٨.٦٨ ، وبلغ الوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة بوصف نمط الثقافة السياسية في المجتمع الأردني بانها ثقافة تابعة للنظام ولا تشجع على المشاركة السياسية ٦٧.٥ ، بانحراف معياري ٩.٤٥ ، وبلغ الوسط الحسابي لأفراد العينة حول ارجاع سبب تراجع دور الاحزاب والعزوف عن الانتساب لها لانقطاعها ولفترة طويلة من الزمن مانسبته ٤٧.٦ ، بانحراف معياري ٤.٧٣ .

كما تبين من نتائج الجدول رقم (٢) . أن المتوسط الحسابي لتوجهات الطلبة نحو العمل السياسي ما زالت محدودة ، فيرتفع المتوسط الحسابي عند توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، من خلال ما لديهم من شعور نحو المشاركة بالحياة السياسية، وأن لذلك الشعور تلك الأهمية، على حساب باقي التوجهات، وهذا يؤكد على تدني مستوى الثقافة السياسية لدى الطلبة، وما يؤكد حقيقة ابتعادهم عن العمل السياسي، واعتقادهم بعدم جدوى هذا العمل، وهذا يحتم ضرورة العمل على تشجيع الأفراد نحو العمل السياسي، من خلال إيلاء الطلبة دوراً أكبر في الحياة السياسية.

التفسير:

تبين مما سبق وجود تدني ملحوظ في اتجاهات الأفراد نحو الدور المنتظر منهم في المجتمع حيث تظهر عدة معيقات وتحديات يعتقد أفراد العينة بأنها السبب الرئيسي لتراجع دورهم في المجتمع ، وبعده مناحي ومنها المنحى الداخلي والذي يقف حائلاً للوصول للمشاركة السياسية الحقة ، فبنية مؤسسات المجتمع المدني ما زالت قاصرة عن القيام بالدور المتوقع منها، ففي الدور المتوقع من الأحزاب من خلال طروحاتها ، والبعيدة كل البعد عن متطلبات أفراد المجتمع، والتي يجب أن تقوم على علاقة تكاملية بين طرفي المعادلة الأفراد والأحزاب السياسية ، كما أن العلاقة غير السوية بين الأحزاب السياسية القائمة والحكومة شكلت طابعا من الخوف بل التردد الشديد لدى أفراد المجتمع الأردني تجاه العملية السياسية ، حيث وصفت في معظم الأحيان بأنها علاقة تصادمية.

ومن خلال التحليلات تبين التدني الشديد في إنتشار مفهوم التعددية الفكرية ، ومرد ذلك إلى الدور الذي تمارسه السلطة التنفيذية من خلال تبنيها وتفرداها في إصدار القرارات، مما ولد عند الأفراد تقاعساً إزاء العمل السياسي، إذ لم تتجسد فكرة إلاء الفرد بدور فعال في الحياة السياسية، من خلال المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني ، وتخوفا من عدم استمرار المسيرة الديمقراطية ولعدة اعتبارات.

أضف لذلك ضرورة ترسخ مفهوم الثقافة السياسية التي تمكن الفرد من أداء دورة السياسي بوعي وكفاية ، مصدرها المصلحة العامة وهدفها تحقيق المواطنة الصالحة ، من خلال الثقة السياسية بمؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب السياسية والتي تعمل من أجل الأفراد ، وتنبثق من الواقع الأردني ، وتكون ذات قدرة تنافسية قائمة على التعددية الفكرية لتلبي احتياجات أفراد المجتمع.

وكذلك العمل على تطوير مبدأ المسؤولية الذاتية ، والحكم المحلي لتمكين المجتمع من إدارة شؤونه المختلفة بعيداً عن التدخل الحكومي المباشر ، حيث تبين من خلال ارتفاع من يحكم على الحكومة بأنها مصدر المبادرات ، حيث أنها تناط بكافة القرارات والمبادرات.

و تبين أن الطلبة ليس لديهم تلك الرغبة في المشاركة السياسية، لما لديهم من شعور بعدم جدوى هذا العمل، حيث يعزي الطلبة ذلك الى انقطاع الحياة الحزبية في الأردن ولفترة زمنية طويلة ، والدور الذي لعبته السلطة التنفيذية كمصدر للقوانين والقرارات في ظل غياب السلطة التشريعية، مما ولد لدى الأفراد شعورا بسلبية العمل السياسي وعدم فاعليته.

الجدول رقم (٣)

التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية
لإجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في
المجتمع ، من خلال ما لديهم من شعور نحو المشاركة بالحياة السياسية، وأن
لذلك الشعور تلك الأهمية وبصيغة مجتمعة

الانحراف المعياري*	الوسط الحسابي *	معارض بشدة w(٣)	معارض w(٢)	محايد w(١)	موافق w(٤)	موافق بشدة w(٥)	الفقرة
٧.٢٣	٥٤.٤	١٧	٣٠	٥٨	٨٨	٥٩	١٢ الطروحات الحزبية والمواقف السياسية لا تتناسب وتوجهات الأفراد
٦.٦٧	٥٨.٦	٣١	٤٤	٣٠	٦٧	٨٠	١٤ الطموح لتبوء وظيفة في أجهزة الدولة ما يقف حائلاً دون إنتسابك للأحزاب
٥.٦٣	٥٢.٣	٣٠	٣٩	٥٧	٧٠	٥٦	١٩ وجود أحزاب سياسية قوية ضروره لتطوير الحياة السياسية من خلال إيجاد التعددية السياسية
٦.٠٠	٥٣.٣	٢٤	٥٠	٤٧	٧٤	٥٧	٢٠ يجب على الفرد أن يولى بدور فاعل في الحياة السياسية من خلال المشاركة في التنظيمات السياسية
٥.٧٧	٥٤.٦	١٩	٣٩	٤٠	٧٦	٦٨	٢١ لا بد من إيجاد تنظيمات سياسية منبثقة من الواقع الأردني
٨.٦٨	٦٤.٤	١٩	٣٢	٢٠	٨٠	١٠١	٢٥ إختلاف وتعدد الآراء والاتجاهات ظاهرة صحية ومطلوبة في المجتمع
٩.٤٥	٦٦.٦	١٢	٣٥	١٥	٧٢	١١٨	٢٦ تناط كل القرارات والمبادرات بالحكومة
٩.٦١	٦٧.٥	١٥	٢٣	١٨	٧٦	١٢٠	٢٨ الثقافة السياسية في المجتمع الأردني هي ثقافة تابعة للنظام و لا تشجع على المشاركة وتكرس التسلط السياسي
٤.٧٣	٤٧.٦	٤١	٥٧	٦٤	٣٧	٥٣	٣٧ أدى انقطاع الحياة الحزبية في الاردن ولفترة زمنية طويلة، الى تراجع دورها، والعزوف عن الأنتساب لها
٧.٠٨	٥٧.٧						مجموع الفقرات

المحور الثاني: التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لإجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه الآخرين في المجتمع ،

$$\bar{X} = \frac{\sum wX}{\sum w} : \text{الوسط الحسابي}$$

$$S_{xx} = \sum x^2 - \frac{(\sum X)^2}{n} = S^2 = \frac{S_{xx}}{n} = S = \sqrt{S^2} : \text{الانحراف المعياري}$$

تظهر بيانات الجدول رقم (٤)، أن الأحزاب السياسية في الأردن لاتبلي آمال وطموح المواطنين، حيث بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة وفق ذلك ٥٥.٤، بانحراف معياري ٦.٥١، وبلغ الوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة فيما يخص اقتصار الأحزاب الأردنية على النخب السياسية ٥٣.٩، بانحراف معياري ٥.٨٩، وبلغ الوسط الحسابي لاجابات عينة الدراسة في حكمهم على تراجع دور الأحزاب السياسية في الأردن لعدم وجود توزيع جغرافي لمراكز الأحزاب ٥٤.٢، بانحراف معياري ٥.٥٨، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص تخوف الأفراد من الإنتساب للأحزاب السياسية جراء البيانات الرسمية المستمرة ضد العمل الحزبي صراحة أو تلميحاً ٥٣.٤، بانحراف معياري ٥.٠٥، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة حول أرجاع عدم شعورهم بالإطمئنان والثقة تجاه استمرار الديمقراطية والتعددية الحزبية ما يسبب عزوفاً عن الإنتساب للأحزاب السياسية ٤٨.٨، بانحراف معياري ٥.٨٥، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص عدم الثقة بالقيادات الحزبية الموجودة ٥٣.٣، بانحراف معياري ٤.٩٦، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص عدم جدوى العمل الحزبي ٥٣.٤، بانحراف معياري ٦.٦١، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص الرغبة في الإنتساب لحزب يتوافق وقناعة الفرد ٤٩.٧، بانحراف معياري ٤.١١، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص التأكيد على احترام عقائد الأسرة وتوجيهاتها ٦٠.٠، بانحراف معياري ٧.٦٩، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص ارجاع عزوف الافراد عن الإنتساب للأحزاب جراء التخوف المتولد لدى الفرد ٥٨.٠، بانحراف معياري ٩.١٨، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص ما يلعبه التسلط الابوي من أثر على اتجاهات وسلوكيات الفرد ٥٥.٥ بانحراف معياري ٥.٤٤، وفيما يتعلق بمدى تقبل أفراد عينة الدراسة للرأي الآخر بلغ الوسط الحسابي ٦٤.١، بانحراف معياري ٨.٤٧.

التفسير:

تبين من خلال التحليلات وجود فجوة كبيرة بين الأحزاب السياسية والأفراد ، حيث لا يروى الأفراد ذلك الدور الواضح والفعال للأحزاب السياسية فهي مجرد بنى خدمية ليس لها أية تأثير يذكر على الحياة السياسية إذ يرون أن الأحزاب السياسية القائمة ليس لها ذلك التمثيل الواسع بين قطاعات المجتمع المختلفة ، فهي مقتصره على النخب ، فالأحزاب السياسية في وضعها الراهن تسبب عزوفاً عند الطلبة نحو الحياة الحزبية لافتقارها للديمقراطية الداخلية وسيطرة الطابع الشخصي مما يولد لدى الفرد شعوراً بعدم جدوى هذه البنى الحزبية، كذلك الأمر فالقيادات الحزبية الموجودة والقائمة على بناء علاقات اجتماعية محددة وتعمل من أجل دوافع ذاتية مصلحة ، وتركز هذه الأحزاب في مراكز المدن الكبرى وفي العاصمة عمان ، له الأثر بجهل الأفراد بمعنى ومفهوم الحزبية السياسية.

ولا نتجاهل النمط التربوي السائد في المجتمع الأردني والذي يقدر التسلطية، ففي الأسرة الأردنية يعنى الأب متفرداً بإصدار القرارات والمبادرات، مما يولد لدى أفراد الأسرة تقاعساً في إصدار القرارات والاعتماد على الغير في ذلك ، وكذلك اتجاه الأفراد

لتقدير وإعلاء قيم وأراء القبيلة والعشيرة على حساب مفاهيم المواطنة، وعدم ثقتهم بالمؤسسات السياسية القائمة، مما ولد اللامبالاة نحو العمل السياسي لدى الأفراد.

الجدول رقم (٤)

التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وفقا لمتغير توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه الآخرين في المجتمع ، من خلال شعورهم بالإنتماء لبعضهم البعض ، و ما لديهم من ثقة تمكنهم من الإستعداد للتعاون مع غيرهم وبصيغة مجتمعة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
		w(٣)	w(٢)	w(١)	w(٤)	w(٥)	
٦.٥١	٥٥.٤	٢١	٤١	٤٨	٧٢	٧٠	٣ لا تلبى الأحزاب السياسية في الأردن آمال وطموحات المواطنين
٥.٨٩	٥٣.٩	٢٥	٤٤	٥٠	٦٩	٦٤	٥ تقتصر الأحزاب السياسية في الأردن على النخب السياسية
٥.٥٨	٥٤.٢	٣١	٤٢	٤٧	٧٠	٦٢	٦ تراجع دور الأحزاب السياسية في الأردن لعدم وجود توزيع لمراكز الأحزاب في القرى والتجمعات السكانية المحيطة بالمدن
٥.٠٥	٥٣.٤	٣٧	٤٠	٤٩	٦٨	٥٨	٧ جاء تخوف الفرد من الإنتساب للأحزاب السياسية، من جراء البيانات الرسمية المستمرة ضد الأحزاب والعمل الحزبي ، صراحةً أو تلميحاً
٥.٨٥	٤٨.٨	٢٨	٤٥	٤٤	٧١	٦٤	٨ عدم شعور المواطن بالإطمئنان والثقة تجاه إستمرار المسيرة الديمقراطية والتعددية الحزبية ما يجعله يعزف عن الإنتساب للأحزاب
٤.٩٦	٥٣.٣	٣٥	٤٥	٤٧	٦٧	٥٨	١١ لا يثق الفرد بالقيادات الحزبية الموجودة
٦.٦١	٥٣.٤	٨٢	٥٥	٢١	٤٦	٤٨	١٣ للفرد قناعة بجدوى العمل الحزبي
٤.١١	٤٩.٧	٦٤	٥١	٤٨	٤١	٤٨	١٥ الرغبة بالإنتماء لحزب سياسي يتوافق وقناعاتك
٧.٦٩	٦٠.٠	١٧	٤٥	٣٠	٧٠	٩٠	٢٣ لا بد من احترام عقائد الاسرة وتوجهاتها
٩.١٨	٥٨.٠	٤٠	٢٨	٤٠	٦٦	٧٨	٢٤ يرجع ضعف الأحزاب في الأردن نتيجة للتخوف المتولد لدى الفرد
٥.٤٤	٥٥.٥	٣٩	٤٨	٣٤	٦٩	٦٢	٣١ يؤثر نمط التسلط الأبوي في الأسرة على إتجاهات الفرد وسلوكه السياسي
٨.٤٧	٦٤.١	٣٩	٢٤	١٣	٩٦	٨٠	٣٦ أتقبل الرأي الآخر، وإن اختلف وأفكاري
٦.٢٧	٥٤.٩						مجموع الفقرات

المحور الثالث: التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وفقاً لمتغير توجهات الأفراد وآراؤهم في التركيبة الحكومية بشكل تقييمي ، تظهر بيانات الجدول رقم (٥)، أن تراجع دور الأحزاب السياسية في الأردن يرجع في مجمله إلى أجهزة الاعلام الرسمية حيث بلغ الوسط الحسابي لذلك ٤٨.٨ ، بانحراف معياري ٧.٠٤، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص الحكم على قانون الانتخاب بعدم صلاحيته في تشجيع الحياة الحزبية ٥٢.٦ بانحراف معياري ٦.١٥ ، ويرجع أفراد عينة الدراسة تراجع دور الأحزاب لكثرتها وتشابه برامجها وبلغ الوسط الحسابي لذلك ٤٩.٧ ، وبانحراف معياري ٦.٦٧ ، وبلغ الوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من خلال حكمهم على تناول الأحزاب لقضايا خارجية وليست محلية ٥١.٠ بانحراف معياري ٦.٨٩ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص في الحكم على بعد هياكل الأحزاب عن قيم الديمقراطية ٤٩.٤ ، وبانحراف معياري ٧.٠ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص مدى تشجيع الحكومة على العمل الحزبي ٤٣.٨ ، وبانحراف معياري ٦.٠٧ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص مدى تشجيع الأسرة على العمل الحزبي ٤٤.٨ ، وبانحراف معياري ٥.٥٠ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص مدى تشجيع المؤسسات التعليمية (مدارس- كليات- جامعات) على الإنتساب للأحزاب السياسية ٤١.٥ ، وبانحراف معياري ٧.١٦ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص ما يلقى على الجامعات من دور كبير ورئيسي في تنمية ثقافة الفرد السياسية ٦١.٨ ، وبانحراف معياري ٧.٨٧ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص الحكم على أعضاء مجلس النواب بأنهم نواب خدمات ٥٠.٨ ، وانحراف معياري ٦.٣٠ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص الحكم على المقررات الجامعية من خلوها من كل ما يلزم لخلق الإنسان الديمقراطي، أو انها تركز على دور الحكومة باعتبارها مصدر القرارات والمبادره ٤٥.٩ ، وانحراف معياري ٧.٥٦ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص ارجاع ضعف المؤسسات والتنظيمات السياسية إلى سيطرة الطابع الشخصي ، والركون للصلوات الشخصية في شغل المناصب المهمة على الصعيد النخبوي ٥٤.٦ ، وانحراف معياري ٧.٨٧ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص الحكم على الأحزاب بأنها لا تعد مدارس ديمقراطية بقدر ما تعد مؤسسات وظيفتها تقديم الخدمات لأعضائها ٥١.٠ ، وانحراف معياري ٦.٨٧ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص الحكم باعادة النظر بالمقررات الجامعية بما يخدم الأحزاب السياسية ، وخطط التنمية السياسية ٥٤.٤ ، وانحراف معياري ٦.٨٤ ، وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص الحكم على التجربة الحزبية التاريخية في الاردن تجربة رائدة من نوعها، وخصوصاً في الخمسينيات من القرن الماضي ٤٣.٢ ، وانحراف معياري ٧.٤٨ .

تبين من نتائج الجدول رقم (٥)، ارتفاع نسبة حكم الأفراد على سلبية المؤسسات السياسية القائمة وعدم مقدرتها على التماشي ومتطلبات الديمقراطية، وكذلك سلبية القوانين والتشريعات والمتعلقة على وجه الخصوص بالحياة الحزبية.

التفسير:

تبين من خلال التحليلات أن أفراد العينة بدت تترسخ لديهم مفاهيم النقد البناء ، حيث يرجع أغلب أفراد العينة ذلك العزوف عن الإنخراط في العمل الحزبي إلى القصور الناتج عن مؤسسات التنشئة السياسية ، ففي هذا الإطار الذي تحياه هذه المؤسسات ، بقيت عاجزة عن الوصول إلى أذهان الأفراد ، بل أنها بقيت منحصره في فئة نخبوية محدودة، وهذا يتناقض مع أبعاد التنمية السياسية، إذ تعنى هذه المؤسسات بعلمنة الثقافة من خلال غرس القيم والعقلانية الموضوعية في نظام القيم الفردي وحتى حمله إلى المشاركة الحقة.

أما البعد الآخر من أبعاد التنمية وهو التنوع في الأدوار ، فيلاحظ على أفراد العينة التفاوت في إستنباط الحكم الصحيح على جوانب القصور في مؤسسات التنشئة السياسية، فيرجع البعض القصور للأسرة، ويرجعه البعض الآخر على المؤسسات التعليمية ، في حين يرجعه البعض إلى الأحزاب السياسية ، أو المؤسسات الرسمية، متجاهلين أن هذه الأجزاء تعمل بشكل تكاملي ومشارك، وفي فلك المشاركة الى أقصى قطاعات المجتمع، وهنا يتضح شعور أفراد العينة نحو المشاركة المطلوبة منه فهي وحسب رؤيته بلا فائده تعود عالية أو على الوطن وهنا لا بد من تعزيز مفهوم الثقافة السياسية والتربية الوطنية لدى الأفراد ، ومن هنا يجب التركيز على عدة اعتبارات ، ومنها البعد الوطني والمتجسد في الثقافة الوطنية الأردنية تراثاً وحاضراً ومستقباً ، وهذا الدور يجب أن تولى به مؤسسات التنشئة السياسية ، ومن خلال التحليل لعينة الدراسة وجد تدني هذا الدور .

وثاني هذه الاعتبارات الاعتبار الديمقراطي ، إذ تمثل الديمقراطية السياسية صمام أمان يحدد أختصاص وآلية عمل لكافة قطاعات المجتمع ، ومن خلال تحليلات الدراسة تبين تعويل أفراد العينة على إبتعاد هياكل مؤسسات المجتمع المدني عن روح الديمقراطية ، فكيف تكون مؤسسات هي عماد الديمقراطية مبتعدة عن هذه الديمقراطية في داخلها، مما يشكل شكاً لدى أفراد المجتمع.

وثالث هذه الأبعاد البعد السياسي والذي يشكل أساس المشاركة الفعالة من خلال تنمية المسؤولية الفردية لدى الفرد ، والعمل السياسي له قنوات يعمل من خلالها ، ويضبطه الدستور كمرجع لا يجوز الخروج عنه ، حيث تبين من خلال عينة الدراسة الحكم على سلبية قانون الإنتخاب على العمل الحزبي، وهذا يتناقض مع مبادئ الدستور الذي أعطى الحريات وضمنها.

الجدول رقم (٥)

التوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة وفقا لتوجهات الأفراد التقييمية في التركيبة الحكومية وبصيغة مجمعة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معارض بشدة (٣) w	معارض (٢) w	محايد (١) w	موافق (٤) w	موافق بشدة (٥) w	الفقرة
٧.٠٤	٤٨.٨	١٤	٤٥	٧٨	٦٢	٥٥	١ ترجع النظرة السلبية للأحزاب السياسية في الاردن الى أجهزة الإعلام الرسمية
٦.١٥	٥٢.٦	٢٨	٣٣	٦١	٧٢	٥٨	٢ لا يساهم قانون الإنتخاب على تشجيع الحياة الحزبية في الأردن
٦.٦٧	٤٩.٧	١٧	٤٢	٧١	٧٠	٥٢	٤ تراجع دور الأحزاب لكثرتها وتشابه أفكارها وبرامجها
٦.٨٩	٥١.٠	١٢	٤٥	٦٦	٧٢	٥٧	٩ تتناول الأحزاب الأردنية قضايا خارجية وليست محلية وطنية، مما لة الاثر لتراجع دورها
٧.٠٠	٤٩.٤	٩	٥٣	٦٨	٧٠	٥٢	١٠ إبتعاد هيكل الأحزاب السياسية عن قيم الديمقراطية في داخلها
٦.٠٧	٤٣.٨	٥١	٥٠	٨٠	٣١	٤٠	١٦ تشجع الحكومة على الإنضمام للأحزاب السياسية
٥.٥٠	٤٤.٨	٥٨	٧٠	٥٥	٣٧	٣١	١٧ تشجع الأسرة أبنائها على الإنتساب والعمل الحزبي
٧.١٦	٤١.٥	٤٧	٨٨	٦٢	٣١	٢٤	١٨ تشجع المؤسسات التعليمية (مدارس- كليات- جامعات) على الإنتساب للأحزاب السياسية
٧.٨٧	٦١.٨	٧٦	٢٤	١٣	٥٦	٨٣	٢٢ يلقى على الجامعات دور كبير ورئيسي في تنمية ثقافة الفرد السياسية
٦.٣٠	٥٠.٨	١٧	٥٣	٥٨	٧٠	٥٤	٣٠ تكاد أن نطلق على أعضاء المجالس النيابية المتلاحقة في الأردن، بنواب خدمات تشغلهم المصالح الذاتية الفئوية
٧.٥٦	٤٥.٩	١٣	٨٨	٦٢	٣٣	٥٦	٣٢ تكاد أن تخلو المقررات الجامعية من كل ما يلزم لخلق الإنسان الديمقراطي، أو انها تركز على دور الحكومة باعتبارها مصدر القرارات والمبادره
٧.٨٧	٥٤.٦	٥٠	٤٢	٧٦	٦٠	٥٤	٣٣ يرجع ضعف المؤسسات والتنظيمات السياسية الى سيطرة الطابع الشخصي، والركون للصلوات الشخصية في شغل المناصب المهمة على الصعيد النخبوي
٦.٨٧	٥١.٠	٢١	٣٠	٧٣	٧٠	٥٨	٣٤ لا تعد الأحزاب السياسية القائمة مدارس ديمقراطية بقدر ما تعد مؤسسات وظيفتها تقديم الخدمات لأعضائها
٦.٨٤	٥٤.٤	٢٧	٣٤	٥٦	٤٨	٨٧	٣٥ المقررات الجامعية بحاجة الى تغيير بما يخدم الأحزاب السياسية، وخطط التنمية السياسية
٧.٤٨	٤٣.٢	٥١	٣٠	٨٠	٤٨	٤٣	٣٨ تعد التجربة الحزبية التاريخية في الاردن تجربة رائدة من نوعها، وخاصتاً في الخمسينيات من القرن الماضي
٦.٨٨	٤٩.٥						مجموع الفقرات

المحور الرابع : إجابات عينة الاختبار وفقا للمتغيرات الشخصية.
تراوحت إجابات عينة الدراسة بين خمس محاور ، هذا وقد تأثرت هذه الإجابات إلى حد ما بطبيعة المتغيرات الشخصية، وعلى النحو التالي :

السؤال الأول : هل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية تبعاً لمتغير الجنس ؟

يظهر الجدول رقم (٦) والمعالج بالتباين الأحادي (One – Way ANOVA) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية وتوجهات الطلبة من جهه ، ومتغير الجنس، حيث تتقارب المتوسطات الحسابية وإلى حد ما على المجموعات الخمس مجتمعة تبعاً لمتغير الجنس، إذ بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الجنس على الرغبة في الانتساب في الأحزاب ، فبلغ الوسط الحسابي لدى الذكور ١٩.٦٥ ، بانحراف معياري قدره ٢.٦٨ ، مقابل ١٧.٣٣ لدى الإناث ، بانحراف معياري قدره ٢.٢٥ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٤٣ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

في حين بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الجنس على مستوى الثقافة السياسية ، فسجلت ٤٤.٥ للذكور ، بانحراف معياري قدرة ٦.١٥ ، مقابل ٥٦.٠ للإناث، بانحراف معياري قدرة ٨.١٣ ، وبلغت قيمة (F) ١.٩٨ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الجنس على توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع، فسجلت ٢٥.٧٢ للذكور، بانحراف معياري قدرة ٤.١١ ، مقابل ٣١.٩٨ للإناث ، بانحراف معياري قدرة ٤.٤٢ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٣١ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الجنس على توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط ، فسجلت ٢٦.٥٠ للذكور، بانحراف معياري قدره ١.٢١ ، مقابل ٢٨.٤٠ للإناث، بانحراف معياري قدره ١.٨١ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٦ وهذه القيمة تدل على عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعاً لمتغير الجنس.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الجنس توجهات الأفراد وآراؤهم التقييمية ، فسجلت ٢٥.٧٢ للذكور، بانحراف معياري قدره ٨.٤١ ، مقابل ٣١.٩٨ للإناث، بانحراف معياري قدره ٨.٦١ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٣١ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

التفسير:

تبين من نتائج التحليل لعينة الدراسة ارتفاع نسبة الذكور إلى نسبة الإناث ممن عرضوا للاختبار، وهذا يؤكد حقيقة أن الذكور أكثر إقبالاً من الإناث على العمل السياسي.

ومن خلال التحليلات تبين ارتفاع الوسط الحسابي لدى الذكور فيما يخص التوجه نحو العمل الحزبي على خلاف تدنت هذه النسبة لدى الإناث، ومرد ذلك أن الذكور أكثر إقبالاً على العمل السياسي من الإناث، لطبيعة الثقافة السياسية والمجتمعية التي تحياها المجتمعات العربية، والتي تقضي بتبعية المرأه للرجل في كافة مناحي الحياة، والأردن من بين هذه الدول يسوده النمط الأبوي التسلسلي داخل هذه الأسر، مما يحتم على المرأه التقيد بما يمليه عليها الزوج أو الأب. والمثير للانتباه ارتفاع مستويات الثقافة السياسية بكافة توجهاتها عند الإناث، وها يؤكد حقيقة أن الإناث أكثر قدره على إستيعاب الموضوعات في الحقول الاجتماعية منها عند الذكور، عملاً من الإناث لإبراز دورها وتفوقها في المجتمع، وتمكينها من دور أكبر في مجالات الحياة.

وهذا التدني لدى الذكور مرده الى القصور الناتج من مؤسسات التنشئة السياسية، وتدني الوعي السياسي والذي يحتم بالضرورة إلى تدني مستويات الثقافة السياسية، وبالتالي إنعدام المهارات السياسية للانخراط في العمل السياسي، بدءاً من الحوار، والنقاش، والإعتراض، والذهاب للتصويت، والتنظيم، والإنتساب لمؤسسات المجتمع المدني.

ولا ننسى أهمية مؤسسات التنشئة السياسية في الأردن، وعلى رأسها الجامعات والتي تعاني في مجمل خططها من القصور وعلى وجه التخصيص ذلك الجانب المتعلق في العمل السياسي، فلا بد من زيادة الإهتمام بالطلبة وحملهم لتعلم الجوانب السياسية، وتثقيفهم بمعالم النظام السياسي، والدور المنتظر منهم، لرفع سوية الوعي السياسي .

وكذلك يجب عدم تجاهل دور الأحزاب السياسية في الأردن، والذي ما زال غير واضحاً في الرؤية، فأغلبية أفراد العينة يرون عدم وجود دور واضح للأحزاب السياسية، وهذا قد يعود إلى ضعف بعض الأحزاب السياسية وتمزقها وعدم فاعليتها.

وكذلك عدم إنحصار الأحزاب السياسية على النخب والرموز السياسية فقط، بل هي للأعضاء، وتفتتح مراكزها ومقراتها باستمرار، وذلك لتعرغها الجماهير، ولا ننسى ضرورة إصدار الصحف والمجلات الحزبية، والمعبره عن آراء ومقورات وبرامجية الحزب.

وعطفاً على ماسبق، وعلى الرغم من وجود فروق ذات دلالات احصائية بين اتجاهات الطلبة ومستوى الثقافة السياسية لديهم من جهة ومتغير الجنس من جهة

أخرى ، يظهر تدني ملحوظ في مستوى الثقافة السياسية ، هذا ما يؤكد ضرورة العمل على تثقيف الفرد وحمله على العمل السياسي ، من خلال تجذير المفاهيم السياسية في مناحي الحياة المختلفة ، هذا وبينت التحليلات إلى أن الإناث تفوق الذكور من حيث مستوى الثقافة السياسية ، مما يؤكد على ضرورة إنخراط الإناث في العمل السياسي ، لما تحمله من وعي وثقافة سياسية تفوق الذكور.

الجدول رقم (٦)

نتائج التحليل الأحادي (One – Way ANOVA) لاختبار الفروق بين

متوسطات إجابات الطلبة تبعاً لأثر الجنس على محاور الدراسة

أهمية (F)	قيمة (F)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	العدد	الجنس	المتغير
٠.٦١	٠.٤٣	٢.٦٨	١٩.٦٥	١٥٩	ذكر	الرغبة في الإنتساب للأحزاب
		٢.٢٥	١٧.٣٣	٩٣	أنثى	
٠.١٤	١.٩٨	٦.١٥	٤٤.٥	١٥٩	ذكر	مستوى الثقافة السياسية
		٨.١٣	٥٦.٠	٩٣	أنثى	
٠.٥٣	٠.٣١	٤.١١	٢٥.٧٢	١٥٩	ذكر	توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع
		٤.٤٢	٣١.٩٨	٩٣	أنثى	
٠.٤٢	٠.٦	١.٢١	٢٦.٥٠	١٥٩	ذكر	توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط
		١.٨١	٢٨.٤٠	٩٣	أنثى	
٠.٧٤	٠.٢	٨.٤١	٢٤.٠	١٥٩	ذكر	توجهات الأفراد التقييمية
		٨.٦١	٢٥.٥	٩٣	أنثى	
٠.٥٩	٠.٥٣	٤.٥١	٢٧.٢٥	١٥٩	ذكر	الوسط الحسابي للمجموعات مجتمعه
		٥.٠٤	٣١.٨٤	٩٣	أنثى	

السؤال الثاني : هل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية تبعاً لمتغير الديانة؟

يظهر الجدول رقم (٧) والمعالج بالتباين الأحادي (One – Way ANOVA) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية وتوجهات الطلبة من جهة ، ومتغير الديانة من جهة أخرى ، حيث تتقارب المتوسطات الحسابية وإلى حد ما على المجموعات الخمس مجتمعة تبعاً لمتغير الديانة، إذ بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الديانة على الرغبة في الانتساب في الأحزاب ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يعتنق الإسلام ٢١.٤٨ ، بانحراف معياري قدره ٣.٥ ، مقابل ١٥.٥ لمن يعتنق المسيحية، بانحراف معياري قدره ٢.٦٠ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٨٤ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعاً لمتغير الديانة ولصالح من يعتنق الإسلام .

في حين بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الديانة على مستوى الثقافة السياسية ، فسجلت ٥٢.٦ لمن يعتنق الإسلام، بانحراف معياري قدره ٥.٦٠، مقابل ٤٧.٩ لمن يعتنق المسيحية ، بانحراف معياري قدره ٩.٢٤ ، وبلغت قيمة (F) ٣.٦٤ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير الديانة ولصالح من يعتنق الإسلام.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الديانة على توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع، فسجلت ٢٩.٣ لمن يعتنق الإسلام، بانحراف معياري قدره ٤.٢٨، مقابل ٢٨.٤ لمن يعتنق المسيحية ، بانحراف معياري قدره ٤.١١ ، وبلغت قيمة (F) ٠.١٧ وهذه القيمة تدل على عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير الديانة.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الديانة على توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط ، فسجلت ٢٤.٢٣ لمن يعتنق الإسلام بانحراف معياري قدره ١.٩٩، مقابل ٣٠.٦٧ لمن يعتنق المسيحية ، بانحراف معياري قدره ١.٦٣ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٣٦ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير الديانة ولصالح من يعتنق المسيحية. وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الديانة و توجهات الأفراد التقييمية ، فسجلت ٢٣.٢٢ لمن يعتنق الإسلام، بانحراف معياري قدره ٨.٧٤، مقابل ٢٦.٢٨ لمن يعتنق المسيحية، بانحراف معياري قدره ٨.٨٥ ، وبلغت قيمة (F) ٠.١٦ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير الديانة ولصالح من يعتنق المسيحية.

التفسير:

تبين من خلال التحليلات أن نسبة المسلمين كانت تفوق نسبة المسيحيين، وهذا مرده إلى أن غالبية السكان في الأردن من المسلمين ، وعلى ذلك كانت أعداد المسيحيين ممن إستجابوا للإختبار المعد كانت ضئيلة. يعتبر الدين من العوامل والأكثر تأثيراً على توجهات الأفراد السياسية، لأن معتقدات الأفراد الدينية تؤثر بشكل كبير على شدة المشاركة السياسية أو ضعفها، وذلك من خلال النظر للأحزاب السياسية كأدوات لتفتيت وحدة الأمة أو أنها تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي، وتبرز في الديانة الإسلامية فرق تطلق عبارات كتلك القائلة " حزب الله وحزب الشيطان"، تقف حائلاً بل مانعاً يحرم الإنتساب للأحزاب السياسية.

أما ما تبين من خلال التحليل لعينة الدراسة أن معتنقي الديانة الإسلامية لديهم الميل إلى الأحزاب السياسية، أكثر ممن يعتنق الديانة المسيحية، وهذا يؤكد حقيقة أن الأحزاب ذات التوجه الإسلامي في الأردن ذات قدرة ومكانة بارزة على خريطة العمل السياسي، وذلك يتضح من خلال تاريخها السياسي، ففي فترة حظر الأحزاب السياسية في الأردن في نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم، كانت

تعمل ومن خلال المساجد ودور العبادة ، وكما أنها لم تغفل العمل من خلال النقابات والجمعيات والأندية.

وتبين من نتائج الجدول رقم (٧)، تقارب في النسب بين محاور الدراسة ومتغير الديانة ، مما يؤكد على تساوي كلى الديانتين الإسلامية والمسيحية في علاقتها مع محاور الدراسة، في حين وجدت فروق تبعا لمتغير من يعتنق الإسلام في توجههم نحو الأحزاب السياسية، وهذا ما يؤكد قوة الأحزاب ذات التوجه الإسلامي.

الجدول رقم (٧)

نتائج التحليل الأحادي (One – Way ANOVA) لاختبار الفروق بين

متوسطات إجابات الطلبة تبعا لأثر متغير الديانة على محاور الدراسة

أهمية (F)	قيمة (F)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	العدد	الديانة	المتغير
٠.٥٠٦	٠.٨٤	٣.٥٠	٢١.٤٨	٢٠٧	مسلم	الرغبة في الإنتساب للأحزاب
		٢.٦٦	١٥.٥	٤٥	مسيحي	
		٥.٦	٥٢.٦	٢٠٧	مسلم	مستوى الثقافة السياسية
٠.٠٠٢	٣.٦٤	٩.٢٤	٤٧.٩	٤٥	مسيحي	
		٤.٢٨	٢٩.٣	٢٠٧	مسلم	توجهات الأفراد وأراؤهم نحو دورهم في المجتمع
٠.٩٠١	٠.١٧	٤.١١	٢٨.٤	٤٥	مسيحي	
		١.٩٩	٢٤.٢٣	٢٠٧	مسلم	توجهات الأفراد وأراؤهم تجاه المحيط
٠.٦٠٤	٠.٣٦	١.٦٣	٣٠.٦٧	٤٥	مسيحي	
		٨.٧٤	٢٣.٢٢	٢٠٧	مسلم	توجهات الأفراد التقييمية
٠.٩١	٠.١٦	٨.٥٨	٢٦.٢٨	٤٥	مسيحي	
		٤.٨٢	٣٠.١٦	٢٠٧	مسلم	الوسط الحسابي للمجموعات مجتمعه
٠.٦٨٥	٠.٤٢	٥.٢٤	٢٩.٧٥	٤٥	مسيحي	

السؤال الثالث : هل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية تبعا لمتغير الدخل الشهري؟

يظهر الجدول رقم (٨) والمعالج بالتباين الأحادي (One – Way ANOVA) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية وتوجهات الطلبة من جهة ، ومتغير الدخل الشهري ، حيث تتقارب المتوسطات الحسابية وإلى حد ما على المجموعات الخمس مجتمعة تبعا لمتغير الدخل الشهري، إذ بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الدخل الشهري على الرغبة في الانتساب في الأحزاب ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقل دخلهم الشهري عن ٢٠٠ دينار ١٣.٤٦، بانحراف معياري قدره ٣.٣١، ومن يتراوح دخلهم الشهري ما بين ٢٠١ - ٥٠٠ دينار ١٥.٣٢، بانحراف معياري قدره ٣.٦٥، ومن يزيد دخلهم الشهري عن ٥٠١ دينار ٨.٢٠، بانحراف معياري قدره

٣.١٢ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٥٣ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير الدخل الشهري ولصالح من يتراوح دخلهم الشهري بين ٢٠١-٥٠٠ دينار.

في حين بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الدخل الشهري على مستوى الثقافة السياسية ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقل دخلهم الشهري عن ٢٠٠ دينار ٣٣.٦٢ ، بانحراف معياري قدره ٤.٢٤ ، ومن يتراوح دخلهم الشهري ما بين ٢٠١-٥٠٠ دينار ٤٦.٢٢ ، بانحراف معياري قدره ٤.٣١ ، ومن يزيد دخلهم الشهري عن ٥٠١ دينار ٢٠.٦٦ ، بانحراف معياري قدره ٤.١٤ ، وبلغت قيمة (F) ٠.١٧ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير الدخل الشهري ولصالح من يتراوح دخلهم الشهري بين ٢٠١-٥٠٠ دينار.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الدخل الشهري على توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقل دخلهم الشهري عن ٢٠٠ دينار ١٩.٢٣ ، بانحراف معياري قدره ٥.٠٢ ، ومن يتراوح دخلهم الشهري ما بين ٢٠١-٥٠٠ دينار ٢٢.٨١ ، بانحراف معياري قدره ٥.١٢ ، ومن يزيد دخلهم الشهري عن ٥٠١ دينار ١٥.٦٥ ، بانحراف معياري قدره ٤.٩٩ ، وبلغت قيمة (F) ٠.١٣ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير الدخل الشهري ولصالح من يتراوح دخلهم الشهري بين ٢٠١-٥٠٠ دينار.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الدخل الشهري على توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقل دخلهم الشهري عن ٢٠٠ دينار ١٨.٣٠ ، بانحراف معياري قدره ١.٣٤ ، ومن يتراوح دخلهم الشهري ما بين ٢٠١-٥٠٠ دينار ١٩.٢٥ ، بانحراف معياري قدره ١.٤٥ ، ومن يزيد دخلهم الشهري عن ٥٠١ دينار ١٧.٣٥ ، بانحراف معياري قدره ١.٠١ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٤٤ ، وهذه القيمة تدل على عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير الدخل الشهري.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير الدخل الشهري على توجهات الأفراد وآراؤهم التقييمية ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقل دخلهم الشهري عن ٢٠٠ دينار ١٦.١٨ ، بانحراف معياري قدره ٢.٠١ ، ومن يتراوح دخلهم الشهري ما بين ٢٠١-٥٠٠ دينار ١٨.١٢ ، بانحراف معياري قدره ٢.٢١ ، ومن يزيد دخلهم الشهري عن ٥٠١ دينار ١٥.٢٠ ، بانحراف معياري قدره ١.٩٧ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٢٤ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات

إحصائية تبعا لمتغير الدخل الشهري ولصالح من يتراوح دخلهم الشهري بين ٢٠١-٥٠٠ دينار .

التفسير:

تبين من خلال التحليل لعينة الدراسة ، ارتفاع نسبة من يتراوح دخلهم الشهري بين ٢٠١-٥٠٠ دينار على باقي الشرائح، وهذا يرجع إلى ارتفاع نسبة من يتراوح دخلهم السنوي ما بين ٣٠٠٠-٤٥٠٠ دينار من المجموع الكلي للسكان، ويؤثر الدخل الشهري للأسرة على توجهات الفرد السياسية، وذلك من خلال تمكين الفرد من الخروج من دائرة الحاجات الفسيولوجية إلى الحاجات الإجتماعية ، ويؤثر مستوى الدخل على مشاركة الفرد وتبين ذلك من التحليلات لعينة الدراسة حيث ازادت نسبة من يرغبون في الانتساب للأحزاب عند ذوي الدخل المرتفع، كما ارتفعت مستويات الثقافة السياسية عند ذوي الدخل المرتفع، فبعدما يحقق الفرد حاجاته الأولية من مأكّل ومشرب تبدأ إحتياجات ذات طابع اجتماعي تترسخ لديه ، فيذهب للعمل الجمعي وإلى إبراز دوره في ما بين رفاقه أو ما يسمون بالجماعات الأولية والجماعات الثانوية وبنسب متفاوتة. وفي المجتمع الأردني الذي تسوده العلاقات ذات الطابع التلاحمي الأسري، وتبعاً للعشيرة، يذهب الأفراد للعمل السياسي وبشكل مبتور أو محدود ولخدمة أبناء العشيرة وعلى المدى الضيق ، ففي الإنتخابات لحظ التوجه نحو أبناء العشيرة على غيرهم من المرشحين لمجلس النواب، وهذا ما واجهه الباحث حيث لم يلحظ ذلك التأثير المطلق للدخل الشهري، فكان الذهاب للإنتخاب مقرة إبن العشيرة، على حساب نائب الشعب، وكأن الإنتخاب غاية مصلحة. ولا نتجاهل دور الطبقة الوسطى كعجلة تحمل العمل السياسي ، ولكن هذا الدور بحاجة إلى توجيهه نحو العمل البناء والمشاركة المبنية على الوعي والمعرفة الحقة.

وتبين من نتائج الجدول رقم (٨)، ارتفاع نسبة التوجه نحو العملية السياسية عند ذوي الدخل المتدني والمتوسط ، وهذا يؤكد أهمية دور الطبقات الوسطى في العملية السياسية.

الجدول رقم (٨)

نتائج التحليل الأحادي (One – Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات الطلبة تبعاً لآثر متغير الدخل الشهري على محاور الدراسة

المتغير	الدخل الشهري للأسرة	العدد	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة (F)	أهمية (F)
الرغبة في الإنتساب للأحزاب	٢٠٠ فأقل	٨٤	١٣.٤٦	٣.٣١	٠.٥٣	٠.٤٩٩
	٥٠٠-٢٠٠١	١٠٣	١٥.٣٢	٣.٦٥		
مستوى الثقافة السياسية	٥٠١ فأكثر	٦٥	٨.٢٠	٣.١٢	٠.١٧	٠.١٥١
	٢٠٠ فأقل	٨٤	٣٣.٦٢	٤.٢٤		
توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع	٥٠٠-٢٠٠١	١٠٣	٤٦.٢٢	٤.٣١	٠.١٣	٠.٩٨٨
	٥٠١ فأكثر	٦٥	٢٠.٦٦	٤.١٤		
توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط	٢٠٠ فأقل	٨٤	١٩.٢٣	٥.٠٢	٠.٤٤	٠.٦٨٠
	٥٠٠-٢٠٠١	١٠٣	٢٢.٨١	٥.١٢		
توجهات الأفراد التقييمية	٥٠١ فأكثر	٦٥	١٧.٣٥	١.٠١	٠.٢٤	٠.٨١١
	٢٠٠ فأقل	٨٤	١٦.١٨	٢.٠١		
الوسط الحسابي للمجموعات مجتمعه	٥٠٠-٢٠٠١	١٠٣	١٨.١٢	٢.٢١	٠.٥٥	٠.٥٢٠
	٥٠١ فأكثر	٦٥	١٥.٢٠	١.٩٧		
	٢٠٠ فأقل	٨٤	٢٠.١٥	٥.٩٣		
	٥٠٠-٢٠٠١	١٠٣	٢٤.٣٤	٦.٢١		
	٥٠١ فأكثر	٦٥	١٥.٤١	٥.٦٦		

السؤال الرابع : هل هناك فروق ذات دلالات احصائية بين مستوى الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية تبعاً لمتغير مكان الإقامة؟

يظهر الجدول رقم (٩) والمعالج بالتباين الأحادي (One – Way ANOVA) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية وتوجهات الطلبة من جهة ، ومتغير مكان الإقامة ، حيث تتقارب المتوسطات الحسابية والى حد ما على المجموعات الخمس مجتمعة تبعاً لمتغير مكان الإقامة، إذ بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مكان الإقامة على الرغبة في الانتساب في الأحزاب ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقطنون المدن ١٥.٢١ ، بانحراف معياري قدره ٤.١٠ ، و ٩.٤٥ لمن يقطنون البادية ، بانحراف معياري قدره ٣.٤٧ ، و ١٢.٣٢ لمن يقطنون القرى ، بانحراف معياري قدره ٣.٩١ ، وبلغت قيمة (F) ٠.١٩ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية وأصالح من يقطنون المدن.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مكان الإقامة على مستوى الثقافة السياسية ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقطنون المدن ٣٧.٢٥ ، بانحراف معياري قدره ٦.٣٠ ، و ٢٩.٧٥ لمن يقطنون البادية، بانحراف معياري قدره ٤.٢١ ، و ٣٣.٥٠ لمن يقطنون القرى، بانحراف معياري قدره ٣.٣٠ ، وبلغت قيمة (F) ٣.٠ وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح من يقطنون المدن.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مكان الإقامة على توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقطنون المدن ٢٣.٩٩ ، بانحراف معياري قدره ٨.٠١ ، و ١٣.٤٠ لمن يقطنون البادية بانحراف معياري قدره ٦.١٢ ، و ٢٠.٣١ لمن يقطنون القرى بانحراف معياري قدره ٧.٦٠ ، وبلغت قيمة (F) ١.٨٩ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح من يقطنون المدن.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مكان الإقامة على توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقطنون المدن ٢١.١٧ ، بانحراف معياري قدره ٦.٤٩ ، و ١٤.٥٠ لمن يقطنون البادية بانحراف معياري قدره ٤.٠١ ، و ١٩.١٧ لمن يقطنون القرى، بانحراف معياري قدره ٦.٠٢ ، وبلغت قيمة (F) ١.١ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح من يقطنون المدن.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مكان الإقامة على توجهات الأفراد وآراؤهم التقييمية ، فبلغ الوسط الحسابي لدى من يقطنون المدن ١٩.٣٣ ، بانحراف معياري قدره ٨.٥١ ، و ١١.٢٠ لمن يقطنون البادية بانحراف معياري قدره ٦.٠٣ ، و ١٨.٧٩ لمن يقطنون القرى بانحراف معياري قدره ٧.٣٦ ، وبلغت قيمة (F) ٢.٤٧ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح من يقطنون المدن.

التفسير:

تبين من خلال التحليل لعينة الدراسة، إرتفاع نسبة قاطني المدن في المرتبة الأولى ومن يقطنون القرى بالمرتبة الثانية، ومرد ذلك إلى الهجرة الموائية من البادية إلى المدن طلباً للخدمات، وتبين ذلك الفرق الواضح في النسب تبعاً لمتغير مكان الإقامة ، حيث ارتفعت نسبة من لديهم الرغبة في الإنتساب للأحزاب السياسية ممن يقطنون المدن وتقاربت إلى حد ما هذه النسبة ممن يقطنون القرى، وهذا مرده إلى قرب فكرة الأحزاب السياسية عند سكان المدن تبعاً لوسائل الاتصال المختلفة، وما تلعبه التقنيات التكنولوجية من دور بتعريف الفرد بالمفاهيم والأفكار السياسية، ولا ننسى قرب المقرات الحزبية في الأردن بل تركزها في المدن الكبرى ، كما لا بد من التطرق لطبيعة الحياة الترفيهية التي يحيها سكان المدن، وعلى النقيض تلك الحياة القاسية والتي يحيها سكان البادية، وكذلك طبيعة البنى التعليمية في هذه المناطق والتي تعاني من بعدها عن بعض

النواحي، وقلة عددها، مما لا يوفر للأفراد ذلك الوقت الكافي لممارسة الأنشطة المختلفة وعلى رأسها الأنشطة ذات الطابع الثقافي. أما ما يتعلق بمستويات الثقافة السياسية ارتفعت نسبة توجهات الأفراد نحو دورهم في المجتمع وما يمثله من المشاركة السياسية، في القرى والبادية وذلك تبعاً للنمط الجهوي والعشائري السائد فيهما. وتبين من نتائج الجدول رقم (٩)، تزايد نسبة التوجه نحو العملية السياسية لمن يقطنون المدن، وهذا ما يؤكد دور مؤسسات التنشئة السياسية في المدن ووجود تقنيات الإتصال على خلاف القرى والبادية التي تعاني من التهميش وبعدها عن مؤسسات المجتمع المدني والتي تتركز في مراكز المدن والمحافظات الأردنية.

الجدول رقم (٩)

نتائج التحليل الأحادي (One – Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات الطلبة تبعاً لأثر متغير مكان الإقامة على محاور الدراسة

أهمية (F)	قيمة (F)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	العدد	مكان الإقامة	المتغير
		٤.١٠	١٥.٢١	١١٩	مدينة	الرغبة في الإنتساب للأحزاب
		٣.٤٧	٩.٤٥	٤٤	بادية	
٠.٠٠٠	٠.١٩	٣.٩١	١٢.٣٢	٨٩	قرية	
		٦.٣	٣٧.٢٥	١١٩	مدينة	مستوى الثقافة السياسية
		٤.٢١	٢٩.٧٥	٤٤	بادية	
٠.٠٠٢	٣.٠	٣.٣٠	٣٣.٥	٨٩	قرية	
		٨.٠١	٢٣.٩٩	١١٩	مدينة	توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع
		٦.١٢	١٣.٤٠	٤٤	بادية	
٠.١٦٧	١.٨٩	٧.٦٠	٢٠.٣١	٨٩	قرية	
		٤.٩٠	٢١.١٧	١١٩	مدينة	توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط
		٣.٨٠	١٤.٥٠	٤٤	بادية	
٠.١٨٠	١.١	٤.٦٠	١٩.١٧	٨٩	قرية	
		٦.٤٩	١٩.٣٣	١١٩	مدينة	توجهات الأفراد التقييمية
		٤.٠١	١١.٢٠	٤٤	بادية	
٠.٠٤٣	٢.٤٧	٦.٠٢	١٨.٩٧	٨٩	قرية	
		٨.٥١	٢٣.٣٩	١١٩	مدينة	الوسط الحسابي للمجموعات مجتمعه
		٦.٠٣	١٥.٦٦	٤٤	بادية	
٠.٠٤٢	٢.٤٨	٧.٣٦	٢٠.٨٥	٨٩	قرية	

السؤال الخامس : هل هناك فروق ذات دلالات احصائية بين مستوى الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية تبعاً لمتغير التخصصات؟
يظهر الجدول رقم (١٠) والمعالج بالتباين الأحادي (One – Way ANOVA) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية وتوجهات الطلبة من جهة ، ومتغير التخصصات، حيث تتقارب المتوسطات الحسابية والى حد كبير على المجموعات الخمس مجتمعة تبعاً لمتغير التخصصات، إذ بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير التخصصات على الرغبة في

الانتساب في الأحزاب ، فبلغ الوسط الحسابي لدى الأفراد في التخصصات الأدبية ١٨.٩٥ ، بانحراف معياري قدره ٠.٦٧ ، و ١٨.٠٣ لدى الأفراد في التخصصات العلمية، بانحراف معياري قدره ٠.٦٦ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٠١ وهذه القيمة تدل على عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير التخصصات .

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير التخصصات على مستوى الثقافة السياسية ، فبلغ الوسط الحسابي لدى الأفراد في التخصصات الأدبية ٥٠.٥ ، بانحراف معياري قدره ٠.٣٦ ، و ٥٠.٠ لدى الأفراد في التخصصات العلمية بانحراف معياري قدره ٠.٣٦ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٠٠ ، وهذه القيمة تدل على عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير التخصصات .

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير التخصصات على توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، فبلغ الوسط الحسابي لدى الأفراد في التخصصات الأدبية ٢٩.١٢ ، بانحراف معياري قدره ٠.٣٧ ، و ٢٨.٥٨ لدى الأفراد في التخصصات العلمية بانحراف معياري قدره ٠.٣٦ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٠١ ، وهذه القيمة تدل على عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير التخصصات .

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير التخصصات على توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط ، فبلغ الوسط الحسابي لدى الأفراد في التخصصات الأدبية ٢٨.٣٣ ، بانحراف معياري قدره ١.٢٤ ، و ٢٦.٥٨ لدى الأفراد في التخصصات العلمية بانحراف معياري قدره ١.٣٢ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٠٨ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح التخصصات الأدبية .

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير التخصصات على توجهات الأفراد وآراؤهم التقييمية ، فبلغ الوسط الحسابي لدى الأفراد في التخصصات الأدبية ٢٥.٥٨ ، بانحراف معياري قدره ١.١٧ ، و ٢٣.٩٢ لدى الأفراد في التخصصات العلمية بانحراف معياري قدره ١.١٥ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٠٢ ، وهذه القيمة تدل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح التخصصات الأدبية .

التفسير:

تبين من خلال التحليلات على عينة الدراسة تقارب النسب ولصالح التخصصات الأدبية، إلا أنها على المجل كانت متدنية، ومرد ذلك لإبتعاد المناهج التعليمية والخطط الدراسية المعدة عن المفاهيم والأفكار السياسية، مما يحتم ضرورة إعادة النظر في المناهج والخطط الدراسية ، وتضمينها الأفكار السياسية وتعريف الطلبة بمناحي الحياة السياسية وتشجيعهم على المشاركة والعمل السياسي.

ولا ننسى التطرق لمبدأ اللامبالاة والإهتمام كمعطيات تفرضها المؤسسات التعليمية وتغرسها في الفرد ، ففي العمل الطوعي والنشاطات والرحلات ، ذلك الجانب المهم والذي يساعد على تنمية الإبداع والمسؤولية الفردية تجاه الوطن والفرد ذاته، فيتعلم الفرد المبادرة والمناقشة الخلاقة وتقبل الرأي الآخر، والدخول في التنظيمات الاجتماعية والسياسية.

وتبين من نتائج الجدول رقم (١٠)، على الرغم من وجود فروق بسيطة بين متغير التخصصات والعملية السياسية ، إلا أن هذه النسب متدنية إلى حد ما ، مما يؤكد على ضرورة إيلاء المفاهيم السياسية مكاناً أكبر في المناهج والمقررات الدراسية، مع التأكيد على اهتمام طلبة التخصصات الأدبية في المجالات السياسية.

الجدول رقم (١٠)

نتائج التحليل الأحادي (One – Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات الطلبة تبعاً لأثر متغير مكان التخصصات محاور الدراسة

المتغير	التخصصات	العدد	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة (F)	أهمية (F)
الرغبة في الإنتساب للأحزاب	أدبية	١٤٠	١٨.٩٥	٠.٦٧	٠.٠١	٠.٩٩
مستوى الثقافة السياسية	علمية	١١٢	١٨.٠٣	٠.٦٦		
	أدبية	١٤٠	٥٠.٥	٠.٣٦	٠.٠٠	٠.٠٠
	علمية	١١٢	٥٠.٠	٠.٣٦		
توجهات الأفراد وأراؤهم نحو دورهم في المجتمع	أدبية	١٤٠	٢٩.١٢	٠.٣٧	٠.٠١	٠.٩٩
	علمية	١١٢	٢٨.٥٨	٠.٣٦		
توجهات الأفراد وأراؤهم تجاه المحيط	أدبية	١٤٠	٢٨.٣٣	١.٢٤	٠.٠٨	٠.٩٠٩
	علمية	١١٢	٢٦.٥٧	١.٣٢		
توجهات الأفراد التقييمية	أدبية	١٤٠	٢٥.٥٨	١.١٧	٠.٠٢	٠.٩٢
	علمية	١١٢	٢٣.٩٢	١.١٥		
الوسط الحسابي للمجموعات مجتمعه	أدبية	١٤٠	٣٠.٤٩	٠.٧٦	٠.٠١	٠.٩٩
	علمية	١١٢	٢٩.٤٢	٠.٧٧		

السؤال السادس : هل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية تبعاً لمتغير تعلم الأب ؟

يظهر الجدول رقم (١١) والمعالج بالتباين الأحادي (One – Way ANOVA) عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية وتوجهات الطلبة من جهة ، ومتغير مستوى تعلم الأب، حيث تتقارب المتوسطات الحسابية والى حد ماعلى المجموعات الخمس مجتمعة تبعاً لمتغير مستوى تعلم الأب، إذ بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأب على الرغبة في الانتساب في الأحزاب ، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ٦.١٥ ممن مستوى تعلم الأب لديهم أمي ، بانحراف معياري قدره ٢.٤٣ ، و ٨.٠٤ لمن هو اساسي ، بانحراف معياري قدره ٢.٥٥ ، و ٨.٦٠ لمن هو ثانوي ، بانحراف معياري قدره ٢.٦٨ ، و ٥.٧٧ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ٢.٦١ ، و ٨.٤٢

لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ٢.٦٦، وبلغت قيمة (F) ٠.٢٥ ، وهذه القيمة تدلل على عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير مستوى تعلم الأب.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأب على مستوى الثقافة السياسية، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ١٨.٩٠ ممن مستوى تعلم الأب لديهم أمي ، بانحراف معياري قدره ٤.٢١ ، و ٢٠.١١ لمن هو اساسي، بانحراف معياري قدره ٢.٤١ ، و ٢٠.١٥ لمن هو ثانوي ، بانحراف معياري قدره ٢.٤٤ ، و ١٩.٢٤ للدبلوم ، بانحراف معياري قدره ١.٥٨ ، و ٢٢.١٠ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ٢.٦٦، وبلغت قيمة (F) ١.٠٨ ، وهذه القيمة تدلل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح المستوى الجامعي.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأب على توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ١٠.٢٠ ممن مستوى تعلم الأب لديهم أمي، بانحراف معياري قدره ٣.٢١ ، و ١١.٥٤ لمن هو اساسي، بانحراف معياري قدره ٣.٥٧ ، و ١١.٥٨ لمن هو ثانوي، بانحراف معياري قدره ٣.٦٢ ، و ٩.٨٩ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ٢.٨٩ ، و ١٤.٤٩ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ٣.٧٦ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٨٧ ، وهذه القيمة تدلل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح المستوى الجامعي.

وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأب على توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط ، فبلغ الوسط الحسابي لدى أفراد العينة ٩.٧٦ ممن مستوى تعلم الأب لديهم أمي، بانحراف معياري قدره ٢.٩٨ ، و ١٠.٨٧ لمن هو اساسي، بانحراف معياري قدره ٣.٦٥ ، و ١٠.٩٨ لمن هو ثانوي، بانحراف معياري قدره ٣.٧٤ ، و ٧.٢٥ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ٢.٦٦ ، و ١٦.٠٤ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ٣.٩٧ ، وبلغت قيمة (F) ١.٣١ ، وهذه القيمة تدلل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح المستوى الجامعي.

بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأب على توجهات الأفراد وآراؤهم التقييمية، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ٩.٠١ ممن مستوى تعلم الأب لديهم أمي، بانحراف معياري قدره ٣.٢٤ ، و ٩.٨٠ لمن هو اساسي، بانحراف معياري قدره ٣.٥٢ ، و ٩.٩٠ لمن هو ثانوي، بانحراف معياري قدره ٣.٥٧ ، و ٨.٠٠ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ٣.٠٢ ، و ١٢.٧٩ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري ٤.٤٦ ، وبلغت قيمة (F) ١.٤٤ ، وهذه القيمة تدلل على وجود فروق إحصائية ولصالح المستوى الجامعي.

التفسير:

تبين من خلال التحليل لعينة الدراسة الارتفاع النسبي في أعداد الأباء المتعلمين نسبياً لغير المتعلمين أو ذو التعليم المتدني ، وتبين أن لمتغير مستوى تعلم الأب ذلك التأثير المباشر على توجهات الطلبة، حيث ارتفعت رغبة الأفراد ممن لديهم توجه نحو العمل الحزبي ، كلما ارتفع مستوى تعلم الأب على الأغلب، مما كان له الأثر في التأثير على توجهاتهم وميلهم نحو العمل السياسي. كما أن هذه النسب ارتفعت في مستويات الثقافة السياسية عند من يزيد تعلم الأب لديهم عن دبلوم ، وبما أن عينة الدراسة كانت من الطلبة الجامعيين ، فإن من المسلم به أن مستوى التعلم المرتفع له الأثر في رفع سوية العمل السياسي لدى الأفراد، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تدخل من قبل متغيرات أخرى . ويساعد تعلم الأب على زيادة سوية تعلم الأفراد كون الأبناء أكثر تأثراً بأبائهم، حيث يحاول الفرد تقليد والده بشكل مستمر وخاصة في المراحل الأولى من حياته، إلى أن تتبين معالم شخصيته المستقلة، وفي مجتمعاتنا العربية وفي الأردن على وجه التخصيص يسود النمط الأبوي والمتمثل بسيطرة رب الأسرة على كافة القرارات والمبادرات، مما يولد لدى الأبناء تبعيئاً تعلي من دور الأب والأجداد ما يعرف (بالجهوية) ، ومن هنا يقل مبدأ المبادرة في الفرد فيبقى عاشقاً للتسلطية.

هذا وتسود تعاليم ونصائح الأباء في مخيلة الأبناء جانبا لا يمكن تجاهله أو التخطي عنه، فتحذير الأباء غير المتعلمين للأبناء من مخاطر العمل السياسي، بقيت واضحة ولحد اليوم ، تشكل موروثاً ثقافياً يحد من انتشار الثقافة السياسية الحقة القائمة على التعددية الفكرية والسياسية والمشاركة السياسية.

وتبين من نتائج الجدول رقم (١١) وجود فروق لدى الطلبة تبعاً لمستوى تعلم الأب ولصالح من تعلم الأب لديهم جامعي ، وهذا يؤكد حقيقة دور الأب بغرس القيم والمفاهيم فيما يتعلق بالحياة العامة، على خلاف ذلك لم توجد هذه الفروق تجاه الإنتساب للأحزاب رغم تدني هذه النسب

الجدول رقم (١١)

نتائج التحليل الأحادي (One – Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات الطلبة تبعاً لأثر متغير مستوى تعلم الأب على محاور الدراسة

أهمية (F)	قيمة (F)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	العدد	مستوى تعلم الأب	المتغير
٠.٨٠٨	٠.٢٥	٢.٤٣	٦.١٥	٤٢	أمي	الرغبة في الإنتساب للأحزاب
		٢.٥٥	٨.٠٤	٥٣	أساسي	
		٢.٦٨	٨.٦٠	٥٧	ثانوي	
		٢.٦١	٥.٧٧	٢٤	دبلوم	
		٢.٦٦	٨.٤٢	٧٦	جامعي	
٠.٣٩٠	١.٠٨	٤.٢١	١٨.٩٠	٤٢	أمي	مستوى الثقافة السياسية
		٢.٤١	٢٠.١١	٥٣	أساسي	
		٢.٤٤	٢٠.١٥	٥٧	ثانوي	
		١.٥٨	١٩.٢٤	٢٤	دبلوم	
		٢.٦٦	٢٢.١٠	٧٦	جامعي	
٠.٦٠١	٠.٨٧	٣.٢١	١٠.٢	٤٢	أمي	توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع
		٣.٥٧	١١.٥٤	٥٣	أساسي	
		٣.٦٢	١١.٥٨	٥٧	ثانوي	
		٢.٨٩	٩.٨٩	٢٤	دبلوم	
		٣.٧٦	١٤.٤٩	٧٦	جامعي	
٠.٢٥٩	١.٣١	٢.٩٨	٩.٧٦	٤٢	أمي	توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط
		٣.٦٥	١٠.٨٧	٥٣	أساسي	
		٣.٧٤	١٠.٩٨	٥٧	ثانوي	
		٢.٦٦	٧.٢٥	٢٤	دبلوم	
		٣.٩٧	١٦.٠٤	٧٦	جامعي	
٠.١٥١	١.٤٤	٣.٢٤	٩.٠١	٤٢	أمي	توجهات الأفراد التقييمية
		٣.٥٢	٩.٨٠	٥٣	أساسي	
		٣.٥٧	٩.٩٠	٥٧	ثانوي	
		٣.٠٢	٨.٠٠	٢٤	دبلوم	
		٤.٤٦	١٢.٧٩	٧٦	جامعي	
٠.٤٩٧	٠.٩٥	٣.٢١	١٠.٨٠	٤٢	أمي	الوسط الحسابي للمجموعات مجتمعه
		٣.١٤	١٢.٠٧	٥٣	أساسي	
		٣.٢١	١٢.٢٤	٥٧	ثانوي	
		٢.٥٥	١٠.٠٣	٢٤	دبلوم	
		٣.٥٠	١٤.٧٦	٧٦	جامعي	

السؤال السابع : هل هناك فروق ذات دلالات احصائية بين مستوى الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية تبعاً لمتغير تعلم الأم ؟

يظهر الجدول رقم (١٢) والمعالج بالتباين الأحادي (One – Way ANOVA) عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين مستوى الثقافة السياسية وتوجهات الطلبة من جهة ، ومتغير مستوى تعلم الأم، حيث تتقارب المتوسطات الحسابية والى حد ما على المجموعات الخمس مجتمعة تبعاً لمتغير مستوى تعلم الأم، إذ بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأم على الرغبة في الانتساب في الأحزاب ، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ٨.١٢

ممن مستوى تعلم الأم لديهم أمي، بانحراف معياري قدره ١.٥٥، و ٨.٣٤ لمن هو اساسي، بانحراف معياري قدره ١.٧٦ ، و ٦.٨٤ لمن هو ثانوي، بانحراف معياري قدره ١.١٢، و ٦.٦١ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ١.٠٢، و ٧.٠٧ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ١.١٤ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٧٤، وهذه القيمة تدلل على عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية تبعا لمتغير مستوى تعلم الأم.

و بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأم على مستوى الثقافة السياسية، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ٢٤.١٢ ممن مستوى تعلم الأم لديهم أمي، بانحراف معياري قدره ٨.٦٦ ، و ٢٤.١٣ لمن هو أساسي، بانحراف معياري قدره ٨.٦٩ ، و ٢٠.١ لمن هو ثانوي، بانحراف معياري قدره ٧.١١ ، و ١٤.٤٨ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ٧.٠١، و ١٧.٦٧ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ٧.١٥، وبلغت قيمة (F) ١.٦٨ وهذه القيمة تدلل على وجود فروق إحصائية ولصالح المستوى الأساسي .

توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع ، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ١٢.١ ممن مستوى تعلم الأم لديهم أمي، بانحراف معياري قدره ١.٥٤ ، و ١٢.٢٥ لمن هو أساسي، بانحراف معياري قدره ١.٥٦، و ١١.٣٧ لمن هو ثانوي، بانحراف معياري قدره ١.٤٣ ، و ١٠.٤٤ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ١.٣٥ ، و ١١.٥٤ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ١.٤٤ ، وبلغت قيمة (F) ٠.٢١ وهذه القيمة تدلل على وجود فروق ذات دلالات إحصائية ولصالح المستوى الأساسي.

بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأم على توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط ، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ١٢.٠١ ممن مستوى تعلم الأم لديهم أمي، بانحراف معياري قدره ٢.٠٢ ، و ١٢.٠٩ لمن هو اساسي، بانحراف معياري قدره ٢.٠٣ ، و ١٠.١٨ لمن هو ثانوي، بانحراف معياري قدره ١.٩١ ، و ٩.٩٧ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ١.٨٦ ، و ١٠.٦٥ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ٢.٠٠ ، وبلغت قيمة (F) ٠.١٧ وهذه القيمة تدلل على وجود فروق احصائية ولصالح المستوى الابتدائي.

بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة فيما يخص أثر متغير مستوى تعلم الأم على توجهات الأفراد وآراؤهم التقييمية، فبلغ الوسط الحسابي لدى افراد العينة ١١.١٢ ممن مستوى تعلم الأم لديهم أمي، بانحراف معياري قدره ٢.٢٣ ، و ١١.١٣ لمن هو أساسي، بانحراف معياري قدره ٢.٢٤ ، و ١٠.١٨ لمن هو

ثانوي، بانحراف معياري قدره ٢.٠٣ ، و ٨.٩٩ للدبلوم، بانحراف معياري قدره ١.٩٤، و ٩.١٥ لمن هم جامعيين، بانحراف معياري قدره ٢.٠٤، وبلغت قيمة (F) ٠.٣ وهذه القيمة تدل على وجود فروق احصائية ولصالح المستوى الأساسي.

التفسير:

تبين من خلال التحليلات لعينة الدراسة تدني تعلم الأمهات وارتفاع نسبة الأمية فيما بينهن، ويرجع ذلك إلى نمط الثقافة السائدة في المجتمع الأردني ، والتي مازالت تحد من دور المرأة الأردنية ، على الرغم من الدعوات المتتالية لإعلاء دور المرأة واشراكها جنباً إلى جنب مع الرجل، هذا ولم تلحظ أية آثار لمتغير تعلم الأم على مستويات الثقافة السياسية، ومرد ذلك لطبيعة النمط الأبوي السائد في المجتمعات العربية والأردن على وجه الخصوص، ففي هذا النمط والذي مازال يسود الأسرة الأردنية تقاعساً لدور المرأة بل تهيمش دورها على الأغلب، ومرد ذلك للعادات الخاطئة في فهم الدين الإسلامي والذي أعطى المرأة حقوقها كما للرجل، وبقيت ثقافة العيب تتجذر في أذهان أفراد المجتمع الأردني، مما حد من مشاركة المرأة في المجال العام ، وحتى الحد من دورها كمعلمة ومربية لأبنائها فالقول والفعل محصوران بتعاليم الأب المتسلط.

وتبين من نتائج الجدول رقم (١٢)، عدم وجود علاقة بين مستوى تعلم الأم واتجاهات الطلبة ، وهذا ما يؤكد تدني دور الأم في عمليات التنشئة السياسية ، بل تهيمش دورها ، لطبيعة تسلط الأب في الأسرة ، وتبعية الأم له.

الجدول رقم (١٢)
نتائج التحليل الأحادي (One – Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات
إجابات الطلبة تبعاً لأثر متغير مستوى تعلم الأم على محاور الدراسة

المتغير	مستوى تعلم الأم	العدد	الوسط الحسابي المرجح	الإنحراف المعياري	قيمة (F)	أهمية (F)
الرغبة في الإنتساب للأحزاب	أمي	٦٠	٨.١٢	١.٥٥	٠.٧٤	٠.٤٨٨
	أساسي	٦٨	٨.٣٤	١.٧٦		
	ثانوي	٤٢	٦.٨٤	١.١٢		
	دبلوم	٣٤	٦.٦١	١.٠٢		
مستوى الثقافة السياسية	أمي	٦٠	٢٤.١٢	٨.٦٦	١.٦٨	٠.١٢٠
	أساسي	٦٨	٢٤.١٣	٨.٦٩		
	ثانوي	٤٢	٢٠.١	٧.١١		
	دبلوم	٣٤	١٤.٤٨	٧.٠١		
توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع	أمي	٦٠	١٢.١	١.٥٤	٠.٢١	٠.٨٠٩
	أساسي	٦٨	١٢.٢٥	١.٥٦		
	ثانوي	٤٢	١١.٣٧	١.٤٣		
	دبلوم	٣٤	١٠.٤٤	١.٣٥		
توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه المحيط	أمي	٦٠	١٢.٠١	٢.٠٢	٠.١٧	٠.٨١٦
	أساسي	٦٨	١٢.٠٩	٢.٠٣		
	ثانوي	٤٢	١٠.١٨	١.٩١		
	دبلوم	٣٤	٩.٩٧	١.٨٦		
توجهات الأفراد التقييمية	أمي	٦٠	١١.١٢	٢.٢٣	٠.٣	٠.٨٦٩
	أساسي	٦٨	١١.١٣	٢.٢٤		
	ثانوي	٤٢	٩.١١	٢.٠٣		
	دبلوم	٣٤	٨.٩٩	١.٩٤		
الوسط الحسابي للمجموعات مجتمعه	أمي	٦٠	١٣.٤٩	٣.٢	٠.٦٢	٠.٥٠٣
	أساسي	٦٨	١٣.٥٨	٣.٢٥		
	ثانوي	٤٢	١١.٥٢	٢.٧٢		
	دبلوم	٣٤	١٠.٠٩	٢.٦٣		
جامعي	٤٨	١١.٢١	٢.٧٥			

المحور الخامس : عرض وتحليل لنتائج الدراسة:

من خلال ما قامت به هذه الدراسة من عرض وتحليل لنموذجها والمعد لغاية قياس نوعية العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومن خلال مجموعه من الفرضيات ، أنطلقت هذه الدراسة ساعيناً تأكيداً أو دحضها، وتبين وجود علاقة طردية بين مستوى الثقافة السياسية واتجاهات الطلبة نحو الأحزاب السياسية ، فكلما ارتفعت قيمة الثقافة السياسية لدى الأفراد ، ازدادت رغبتهم نحو العمل السياسي، وترسخت توجهاتهم السياسية نحو محيطهم السياسي، وبالعودة لما توصلت له الدراسة من نتائج تبينت هذه العلاقة الجدلية بين مفهوم الثقافة السياسية ورغبة الفرد بالعمل السياسي وبكافة مستوياته.

وعلى الرغم من هذه العلاقة الجدلية تتفاوت نسب ومستويات الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات تبعاً لعدة متغيرات شخصية ذاتية، وأخري موضوعية محيطة بالفرد، تشكل أدوات استحداث توجه الفرد وتنشئة اجتماعياً وسياسياً، وبشكل عام وبناءً على النموذج المعد لهذه الدراسة ، يتضح لنا أن مستويات الثقافة السياسية لدى أفراد العينة أخذت بالاتجاه نحو التكامل النسبي، وهذا ما تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة الثلاث ، حيث ترتفع نسبه توجه الأفراد نحو المؤسسات السياسية وغير السياسية وبشكل تقييمي، وكذلك ترتفع نسبة توجهات الأفراد نحو المجتمع من خلال مفهومي الكفاءة السياسية ، ومفهوم الفعالية السياسية، فيشعر الأفراد بقيمة الحياة السياسية، وترتفع نسب حكمهم على عدم فعالية الحياة السياسية . وهذا يتوافق مع ما وصل له مازن غرايبة في دراسته الموسومة " نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك : دراسة ميدانية" (١).

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أمين مشاقبة والموسومة " الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين : دراسة ميدانية " (٢)، وإلى حد كبير في الحكم على المحور الثالث والذي يتعلق بالجانب التقييمي من خلال حكم عينة الدراسة على المؤسسية السياسية القائمة وسلبية الأحزاب السياسية الموجودة وعدم قدرتها على التأثير بمسالك الحياة السياسية.

وكذلك الأمر ترتفع نسبة من لديهم الرغبة في العمل السياسي إلى ٣٠% من الحجم الكلي لعينة الدراسة لديهم الرغبة في الإنتساب للأحزاب السياسية المتوافقة مع وجهات نظرهم، وتبعاً للمتغيرات الشخصية، فتزداد هذه النسبة عند الذكور منها عن الإناث، وتزداد هذه النسبة عند ذوي الدخل المرتفع، وتزداد هذه النسبة عند من يقطنون المدن ، وتزداد معرفة الأفراد بالمفاهيم السياسية ممن هم في التخصصات الأدبية عنها في تلك العلمية، وترتفع نسبة معرفة الأفراد بالمفاهيم السياسية كلما ارتفع مستوى تعلم الأب، وعلى النقيض لم توجد علاقة بين معرفة الفرد بالمفاهيم السياسية ومستوى تعلم الأم ، مما يؤكد على تدني دورها .

١- مازن غرايبة، مرجع سابق، ص ص ١٦٢ - ١٦٤.

٢- أمين مهنا المشاقبة، " الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين : دراسة ميدانية "، مرجع سابق، ص ص

٩٧-١٠٤.

وتبين من خلال التحليلات وجود متغيرات موضوعية محيطة بالفرد تتمثل بدور النظام السياسي بأجهزته المختلفة، ومؤسسات التنشئة السياسية، حيث ارتفعت نسبة من يعززون سبب ضعف الأحزاب السياسية لوسائل الإعلام ، ومن جراء البيانات الرسمية ضد العمل الحزبي ، صراحةً أو تلميحاً، حيث يتجه أفراد العينة وبشكل واضح إلى سلبية المؤسسة السياسية القائمة نحو العمل الحزبي وسلبية القوانين والأنظمة المتعلقة بهذا العمل، ويرجع البعض هذا الضعف إلى مؤسسات التنشئة السياسية ، حيث شكلت هذه المؤسسات على مر العقود الماضية أدوات ساهمت في تراجع الحياة الحزبية من خلال ما ولدته من نظرة سلبية لدى الأفراد، ترسخت كموروث فكري تمثل بإعلاء قيم القبيلة ، والعشيرة على حساب المواطنة، وكذلك الدور الذي يلعبه رب الأسرة من خلال النمط التسلطي على كافة أفراد العائلة مما ولد لدى الأفراد شعوراً يحملهم على عشق التسلط وفي كافة أرجاء الحياة ،مما ولد السمع والإذعان والطاعة ، والتنحي عن التعبير وإصدار القرارات، وحتى الإشتراك في الحياة العامة، وحمله للأجيال القادمة ، هذا أعطى للنظام السياسي بعداً أكبر في إصدار القرارات والتعليمات، حيث أصبح من المتعذر معالجتها.

وتزداد نسبة من يحكمون على سلبية المقررات الجامعية في طرح المفاهيم والأفكار السياسية.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة عكسية بين توجهات الطلبة والبيئة المحيطة بهم.

وخلاصة القول أن النموذج الذي تم تناوله لمعالجة هذه الدراسة حول وجود ثلاث توجهات تحدد سلوك الفرد نحو العمل السياسي، وأن هذه التوجهات ليست بالضرورة أن تجتمع في آن واحد فقد تتقدم احداها على الأخرى وهذا ما توصلت له هذه الدراسة حيث تذهب توجهات عينة الدراسة إلى التكامل في نمطين من توجهات الأفراد وهما: توجهات الأفراد نحو الآخرين ، وتوجهاتهم التقييمية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات العلمية في هذا الباب ، كون هذه التوجهات متفاوتة عبر الزمان والمكان، وتبعاً لعدد من المتغيرات الذاتية والموضوعية المحيطة بالفرد. كما وتؤكد هذه الدراسة على التفاوت والتباين بين توجهات الأفراد وتبعاً للعديد من المتغيرات الذاتية ، كالجنس والديانة والتخصص ومكان الإقامة ومستوى تعلم الأب والأم والدخل الشهري للأسرة، وكان لهذه المتغيرات تأثيراً متفاوتاً ، وبعده معايير.

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى إثبات فرضيتها ، حيث توصلت إلى العديد من النتائج ، والتي إنحصرت في مستوى الثقافة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية من خلال عينة الدراسة، أضف إلى ذلك توجهاتهم نحو الإنتساب في الأحزاب السياسية، تبين وبشكل عام تبعاً للإختبار المعد لهذه الدراسة، نوعاً من العزوف والتردد الشديد تجاه العملية السياسية ، وفيما يتعلق بمحاور الدراسة، يتضح تدني ملحوظ في مستوى الكفاءة السياسية في عدم شعور الأفراد نحو المشاركة السياسية ، وكذلك تدني مستوى الفعالية السياسية إذ يشعر الأفراد بعدم جدوى العمل السياسي وشعورهم باللامبالاة، وتتضح هذه التوجهات في النظرة السلبية عند طلبة الجامعات تجاه الأحزاب السياسية.

أضف لذلك شعور الفرد بعدم الثقة السياسية ، فيتنحى الفرد عن الإشتراك مع غيره ولا يتقبل الآخرين، وبلغ الوسط الحسابي ٦٤.١% ممن ليس لديهم القدره على تقبل الرأي الآخر، وبلغ الوسط الحسابي ٤٨.٨% ممن ليس لديهم ثقة تجاه إستمرار المسيرة الديمقراطية والتعددية الحزبية، وبلغ الوسط الحسابي ٦٠% ممن يتزايد لديهم الإستعداد للتضحية من أجل العشيرة ، والتمسك بقيم الأسرة ، وإعلاء مبادئها، وهذا ما يدل على نمط الثقافة السياسية في المجتمع الأردني والمتجه نحو إعلاء القيم السلطوية والتعصب للعشيرة والقبيلة وعلى حساب المواطنة.

وفيما يخص توجهات الطلبة وأرائهم التقييمية تجاه التركيبة الحكومية والمؤسسات السياسية القائمة والسياسات العامة، بلغ الوسط الحسابي ٥٢.٦% ممن يحكمون على سلبية المؤسسات السياسية القائمة ، سواء الحكومية وغير الحكومية ، ممثلاً بقانون الإنتخاب على الأحزاب السياسية، وبلغ الوسط الحسابي ٥١% ممن يحكمون على الأحزاب السياسية القائمة بأنها لاتعد مدارس ديمقراطية بقدر ما تعد مؤسسات وظيفتها تقديم الخدمات لأعضائها على سلبية قانون الإنتخاب تجاه العمل الحزبي، وتزداد النظرة السلبية نحو الأحزاب السياسية .

وفيما يتعلق بمؤسسات التنشئة السياسية (أسرة – جامعات) ، بلغ الوسط الحسابي ٤٥.٢% ممن يحكمون على تدني دور الأسرة في تشجيع أبنائها على العمل الحزبي، وبلغ الوسط الحسابي ٤٨.٥% ممن يحكمون على تدني دور المؤسسات التعليمية على التشجيع للعمل الحزبي.

ومن خلال ماسبق يمكن الحكم على نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة الجامعات الأردنية بالنمط المتجه إلى التكامل وهذا ما يؤكده المحور الثالث من محاور الدراسة إذ بدأت تترسخ لدى هذا المجتمع بوادر النقد البناء، على الرغم مما لدى الأفراد من تخوف وعدم ثقة سياسية .

هذا وتوصلت الدراسة إلى وجود نوع من الإختلاف في نمط الثقافة السياسية في المجتمع الأردني ، وتبعاً لعدة عوامل ، كالجنس والديانة ومكان الإقامة والدخل

الشهري والتخصص ومستوى تعلم الأب والأم ، وتفاوتت هذه العوامل في التأثير على ثقافة الفرد، وبشتى الوسائل.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الثقافة السياسية وإتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الانتساب للأحزاب السياسية ، حيث توجد علاقة جدلية بين إتجاهات الطلبة بما تحمله من قيم وسلوكيات لها الأثر في إعداد الفرد وتوجيهه سياسياً، وحملة على العمل السياسي، حتى المشاركة الفعالة بدءاً من الإتجاه نحو العمل الجمعي والانتساب للجماعات السياسية والعمل الطوعي والإشتراك في المؤتمرات، حتى الوصول للانتساب في الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بالفرضية القائلة بوجود علاقة سببية بين المتغيرات الشخصية (الجنس، الديانة، التخصص، الدخل الشهري للأسرة، مكان الإقامة، مستوى تعلم الأب ، مستوى تعلم الأم) من جهة ، وإتجاهات طلبة الجامعات الأردنية من جهة أخرى، وتبين مايلي:

- تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (٦) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين إتجاهات الطلبة تبعاً لمتغير الجنس ، ولصالح الإناث، وكذلك وجدت فروق ذات دلالات إحصائية لرغبة الطلبة للانتساب للأحزاب السياسية تبعاً لمتغير الجنس ، ولصالح الذكور.

- تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (٧) عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين إتجاهات الطلبة تبعاً لمتغير الديانة ، وعلى الخلف وجدت فروق ذات دلالات إحصائية لرغبة الطلبة للانتساب للأحزاب السياسية تبعاً لمتغير الديانة ، ولصالح من يعتنق الدين الإسلامي، وهذا يؤكد حقيقة قوة الأحزاب ذات التوجه الإسلامي.

- تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (٨) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين إتجاهات الطلبة تبعاً لمتغير الدخل الشهري، ولصالح من يزيد دخلهم الشهري عن ٢٠١ دينار، وهذا ما يؤكد حقيقة تدني الوعي السياسي والثقافة السياسية في المجتمع الأردني تبعاً لتدني مستوى الدخل الشهري ، ووجدت فروق ذات دلالات إحصائية لرغبة الطلبة للانتساب للأحزاب السياسية تبعاً لمتغير الدخل الشهري، ولصالح من يزيد دخلهم الشهري عن ٢٠١ دينار .

- تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (٩) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين إتجاهات الطلبة تبعاً لمتغير مكان الإقامة ، ولصالح من يقطنون المدن، ووجدت فروق ذات دلالات إحصائية لرغبة الطلبة للانتساب للأحزاب السياسية تبعاً لمتغير مكان الإقامة، ولصالح من يقطنون المدن .

- تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (١٠) عدم وجود فروق

ذات دلالات إحصائية بين اتجاهات الطلبة تبعاً لمتغير التخصص ، وكذلك الأمر عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية لرغبة الطلبة للإنتساب للأحزاب السياسية تبعاً لمتغير التخصص.

- تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (١١) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين اتجاهات الطلبة تبعاً لمتغير مستوى تعلم الأب ، ولصالح الجامعيين، على خلاف ذلك عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية لرغبة الطلبة للإنتساب للأحزاب السياسية تبعاً لمتغير مستوى تعلم الأب.

- تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (١٢) وجود فروق ذات دلالات إحصائية بين اتجاهات الطلبة تبعاً لمتغير مستوى تعلم الأم ، ولصالح الجامعيين، على خلاف ذلك عدم وجود فروق ذات دلالات إحصائية لرغبة الطلبة للإنتساب للأحزاب السياسية تبعاً لمتغير مستوى تعلم الأم.

وهذا ما يؤيد صحة الفرضية القائلة بوجود فروق ذات دلالات إحصائية ولحد كبير بين اتجاهات الطلبة والمتغيرات الشخصية.

وفيما يتعلق بالمؤثرات النابعة من البيئة المحيطة للفرد وأثرها على توجهاته، تبين من خلال تحليلات الدراسة وجود عوامل ذات تأثير مباشر وأخرى ذات تأثير غير مباشر، وهي في ثلاث مناحي وهي:

أولاً: ما يتعلق بالنظام السياسي : تم وضع عدة فقرات ذات الإتصال المباشر بما يتعلق بالنظام السياسي سواء المؤسسية القائمة أو ما يصدر عن النظام من قوانين وتعليمات، إذ تشير تحليلات الدراسة إلى أن ٤٦.٤% من مجموع عينة الدراسة يعززون تراجع دور الأحزاب السياسية للقصور الناجم عن وسائل الإعلام في الأردن، ويحكم مانسبته ٥١.٦% من مجموع عينة الدراسة بسلبية قانون الإنتخاب على العمل الحزبي، ويحكم مانسبته ٥٠.٢% من حجم عينة الدراسة عن الإنتساب للأحزاب جراء البيانات الرسمية وغير الرسمية تجاه العمل الحزبي.

وهذا ما يؤكد وجود مؤثرات نابعة من النظام السياسي تؤثر وبنسب متفاوتة على اتجاهات الأفراد.

ثانياً: ما يتعلق بمؤسسات التنشئة السياسية: تم وضع عدة فقرات ذات إتصال مباشر بما يتعلق بدور مؤسسات التنشئة السياسية سواء المباشرة منها أو غير المباشرة، لاهمية الدور الملقى على عاتقها ، إبتداءً من توعية الفرد وتكوين الشخصية السياسية لدية حتى اشراكه في العملية السياسية، إذ تشير تحليلات الدراسة إلى أن ٥٠.٨% من حجم عينة الدراسة يرجعون سبب عزوفهم عن الأنتساب للأحزاب السياسية للأسرة، في حين يرجع مانسبته ٥٣.٥% من حجم العينة ذلك للمؤسسات التعليمية ، ويقر مانسبته ٥٥.٢% من حجم العينة بأهمية الدور الملقى على عاتق الجامعات في تنمية الفرد وتوعيته سياسياً، هذا ويدعوا مانسبته ٥٣.٥% من حجم العينة إلى ضرورة تغيير المقررات الجامعية بما يخدم الأحزاب السياسية وخطط التنمية السياسية، وهذا ما يؤكد وجود مؤثرات نابعة من مؤسسات التنشئة السياسية وبنسب متفاوتة على اتجاهات الأفراد.

ثالثاً : ما يتعلق بالأحزاب السياسية نفسها: تم وضع عدة فقرات ذات إتصال مباشر بالأحزاب السياسية في الأردن ، لما للأحزاب السياسية من دور بالغ الأهمية في تجنيد الأفراد وتعبئتهم سياسياً، إذ تشير تحليلات الدراسة إلى وجود قصور شديد في العمل الحزبي في الأردن ، فبلغت نسبة من يرجع سبب عزوفة عن الأحزاب السياسية كون هذه الأحزاب لا تلبي آمال وطموح الأفراد مانسبته ٥٦.٣% من حجم عينة الدراسة ، ويرجع مانسبته ٥٨.٤% من حجم العينة عزوفهم إلى كثرة الأحزاب وتشابه أفكارها، أو أنها تقتصر على النخب بنسبة ٥٢.٨% ، ويرجع مانسبته ٥٢.٤% من حجم عينة الدراسة عزوفهم لعدم وجود توزيع لمراكز الأحزاب في القرى والتجمعات السكانية، أو أنها تتناول قضايا خارجية وليست محلية بنسبة ٥١.٢% من حجم عينة الدراسة ، وأنها مؤسسات بعيدة كل البعد عن قيم العمل الديمقراطي بنسبة ٤٨.٤% ، أو أنها لا تتناسب وتوجهات الأفراد بنسبة ٥٨.٣% من حجم عينة الدراسة.

وبمقارنة هذه النسب مع استطلاع للرأي أجراه مركز الرأي للدراسات والمعلومات عام ٢٠٠١، حول تدني الإقبال على الأحزاب السياسية ونشر بصحيفة الرأي(١)، على عينة مكونه من (٧٩٢) فرداً موزعين على التجمعات والتشكيلات النخبوية التالية : سياسيين، كتاب ، فنانون، وزراء سابقون، نقابيين، أساتذة جامعيون ، طلاب ، أظهرت نتائج أن ٥٧.٣% لا يثقون ببعض القيادات الحزبية، ويرجع ٦٨.١% أسباب عزوفهم عن الانضمام للأحزاب السياسية لعدم توافق أفكارها وطروحاتها مع توجهاتهم.

وتقاربت هذه النسب مع إستطلاع للرأي قام به مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عام ٢٠٠٦ نشر في صحيفة الدستور ، حول الديمقراطية في الأردن ، ومستوى الممارسة الديمقراطية كما يراها المواطنون، وما هي العوامل الأكثر إعاقة للديمقراطية في الأردن ، فضلاً عن تقييم دور الأحزاب السياسية ومدى جماهيريتها، والمنشور بصحيفة الدستور (٢). حيث أفاد ٨٩% من المستجيبين أن النظام السياسي الديمقراطي (حريات عامة ، ضمان المساواة في الحقوق المدنية والسياسية ، تداول السلطة ، محاسبة شفاقة للسلطة التنفيذية) هو نظام جيد لحكم البلد ، وكانت هذه النسبة ٨٣% في استطلاع ٢٠٠٥ ، و٩١% في استطلاع ٢٠٠٤ و ٨٨، ٨% في استطلاع ٢٠٠٣.

١- صحيفة الرأي الأردنية، العدد ١١٣٤١، ٢٧/٩/٢٠٠١، ص ٦.

٢- <http://www.addustour.comsearchresult.aspxfile=..archive/localnews/2006/07/>
Localnew-issue15143_day26_id179222.htm&dat=26072006&iss=15143

ولم يتحسن موقف المستجيبين من تقييم أداء الأحزاب السياسية بشكل جوهري. حيث أفاد حوالي ربع المستجيبين بأنهم لم يعرفوا أو غير معنيين فيما إذا كانت الأحزاب قد نجحت أم لا في ممارسة العمل السياسي. بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة منذ ١٩٩٦ وحتى هذا الاستطلاع ، يتبين أن تقييم الأردنيين لأداء الأحزاب السياسية لم يتغير جوهرياً ، إذ ما زال الرأي العام يرى أن الأحزاب تعاني من أزمة في الوصول إلى الشارع. وعند سؤال المستجيبين عما إذا كانت الأحزاب السياسية في الأردن تعمل على خدمة مصالح الناس ام خدمة مصالح قياداتها ، أفاد ٥٨ ، ٧% أنها تعمل لخدمة مصالح قياداتها مقارنة بـ ٥٣ ، ٣% في استطلاع عام ٢٠٠٥ ، وبـ ٤٩ ، ١% في استطلاع عام ٢٠٠٤ ، مقابل ١٤ ، ١٤% أفادوا بأنها تعمل لخدمة مصالح الناس في هذا الاستطلاع ، مقارنة بـ ١٣ ، ٨% في استطلاع عام ٢٠٠٥ ، وبـ ١٢ ، ٨% في استطلاع عام ٢٠٠٤. وتجدر الإشارة الى أن ٢٤% أجابوا بأنهم لا يعرفون ، مقارنة بـ ٢٩ ، ٧% في استطلاع عام ٢٠٠٥ ، وبـ ٣٥ ، ٣% في استطلاع عام ٢٠٠٤.

تشير المعلومات الواردة في الاستطلاع الى أن جميع الأحزاب السياسية القائمة تمثل فقط ٦ ، ٨% من التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين مقارنة بـ ٦ ، ٨% في استطلاع عام ٢٠٠٥ ، وبـ ٩ ، ٨% في استطلاع عام ٢٠٠٤. وهذا يعني ان أكثر من ٩٠% لا يرون أن الاحزاب القائمة تمثل تطلعاتهم هذه. وكانت جبهة العمل الإسلامي هي الأكثر تمثيلاً لتطلعات المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أي حزب سياسي أردني آخر ، إذ أفاد بذلك ٤ ، ٢% من مجموع المستجيبين في هذا الاستطلاع مقارنة بـ ٤ ، ٠% في استطلاع عام ٢٠٠٥ ، وبـ ٦ ، ٦% في استطلاع عام ٢٠٠٤ ، و ١٤ ، ٧% منهم في استطلاع عام ٢٠٠٣ الذي تم تنفيذه بعد الانتخابات النيابية التي جرت في ١٧ - ٦ - ٢٠٠٣.

وهذا ما يؤكد وجود مؤثرات نابعة من الأحزاب السياسية نفسها، وبنسب متفاوتة على إتجاهات الأفراد.

وهذا يؤكد صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة عكسية بين بين البيئة المحيطة بطلبة الجامعات ، واتجاهاتهم السياسية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة وبناءً على التحليلات المعدة، إلى العديد من الأسباب والتي تحد من توجه الطلبة نحو العمل السياسي :

أولاً: المؤثرات الذاتية الشخصية:

ويتمثل هذا المؤثر بالجانب الشخصي للطلبة ولمكون من المتغيرات الشخصية (الديمغرافية)، حيث تبين من خلال الاختبار المعد لذلك الأثر الذي تحدثه هذه المتغيرات، على توجهات الفرد وبنسب متفاوتة، مع عدم تجاهل العديد من المؤثرات المحيطة والتي لها آثار متفاوتة على الفرد وتوجهاته، وهذا ما تبين من خلال الجداول (٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢).

ثانياً: المؤثرات الموضوعية المحيطة:

وتتمثل هذه المؤثرات بالمحيط الاجتماعي والثقافي بمعناه الأوسع، والمؤسسات التعليمية والمجتمعية القائمة، الرسمية وغير الرسمية حيث تتفاوت نسب التأثير بين هذه البنى، حيث تبين من خلال التحليل ذلك الدور البالغ الأهمية، على توجهات الطلبة، وتكوين ثقافتهم السياسية وكذلك التنشئة السياسية، والمتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني، والمدارس والأسرة، والأحزاب السياسية، والنظام السياسي القائم بأجهزته المختلفة، حيث أثرت هذه المؤثرات على طبيعة العمل السياسي في الأردن، حيث أن القصور الناجم عن مؤسسات التنشئة السياسية، والتوغل الذي تقوم به السلطة التنفيذية من خلال التفرد بإصدار القرارات والمبادرات، أثر وبنسب كبيرة على توجهات الطلبة نحو العمل السياسي والأحزاب السياسية.

ثالثاً: الطابع الثقافي السائد:

يعد الجانب الثقافي من أقوى المؤثرات والمحددة لنمط لأنماط الحياة المختلفة، ويتمثل هذا الطابع في المجتمع الأردني، بالنمط الثقافي التقليدي والمتوقع نحو ذاته، من خلال محاربة الأفكار السياسية القائمة على التعددية الفكرية، حيث يساهم النمط الثقافي القائم على إعلاء مبدأ العشائرية، والجهوية، على محاربة الأنماط السياسية القائمة على التعددية والمواطنة الحقة، ومرد ذلك الأحداث التي مرت بها المنطقة من خلال الحروب والأحتلال والأزمات الاقتصادية، والابتعاد عن روح الديمقراطية، ومطاردة المعارضين، ومحاربة الحزبية، كل ذلك ساهم في ترسخ الأفكار التقليدية. وكذلك لا نتجاهل القصور الناجم عن مؤسسات التنشئة السياسية، والتي ما زالت تتغنى بالماضي السحيق، وتبتعد عن الحداثة، وتجاهلها لدور الفرد في العملية السياسية، وعدم تطرقها للأفكار والتعاليم السياسية.

توصيات الدراسة

من خلال ما وصلت له الدراسة من نتائج ، ومن خلال الإطلاع على الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة تم التوصل إلى عدد من التوصيات وهي:

العمل على تغيير وتحديث التشريعات والقوانين الناظمة للعمل الحزبي، بما يخدم العمل الحزبي ويشجع عليه، من خلال الرجوع الى روح الدستور الأردني .
العمل على تشجيع طلبة الجامعات الأردنية للعمل الجماعي وحملهم على المشاركة السياسية على أسس قويمة ، بعيدة عن العشائرية والفئوية.
تغيير المقررات الدراسية والوسائل التعليمية بما يخدم الثقافة السياسية، كتعريف الفرد بالنظام السياسي ، وتشجيعه للعمل الجماعي ، وتنمية روح المبادرة لديه.

العمل على تغيير النظرة السلبية لدى الطلبة تجاه العمل الحزبي، وترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية لديهم.

تنشيط العمل الإعلامي ، وإيلاء العمل الحزبي مكانة أكبر في الرسالة الإعلامية، وتشكيل ندوات داخل أسوار الجامعة وخارجها للحديث عن أهمية الحياة الحزبية.

تشكيل رحلات جماعية منظمة للطلبة لمقرات الأحزاب السياسية، لتعريفهم بأركان الحزب وأهم مبادئه وما هو الدور المنتظر منه.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً المصادر الأساسية

- تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٧٠.
- الكتاب الإحصائي السنوي ، عمان، العدد ٥١، ٢٠٠٠.
- تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٤.
- تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٨٠.
- التقرير السنوي ، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٣.
- الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢.
- القانون الأساسي لشرق الأردن لسنة ١٩٢٨
- القانون الانتخابي رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦.
- قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته .
- قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢.
- قانون الانتخاب رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١.
- القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦.
- النظام الانتخابي رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠١.

ثانياً المراجع العربية

- أمين. عواد بني حسن، " التحديث والإستقرار السياسي في الاردن "، ط ١، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٨٩.
- إبراهيم إبراهيم إبراهيم، " علم الاجتماع السياسي "، ط ١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.
- أبو اصبع. صالح أبو اصبع، " العوامة والهوية"، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان، ١٩٩٩.
- آلmond. جبرائيل آلmond، باويل. جي بنجهام باويل، " السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية"، ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.
- آلmond. جبرائيل آلmond، واخرون، " السياسة المقارنة: نحو منهج تنموي"، ترجمة احمد عناتي، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ١٩٨٠.
- البطاينة رافع شفيق، " الديمقراطية وحقوق الانسان في الأردن"، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٤.
- الحسيني. السيد، " علم الاجتماع السياسي، المناهج والقضايا"، القاهرة، ١٩٨٤.
- الحوراني. هاني الحوراني، واخرون، " المرشد الى الحزب السياسي" دار سندباد للنشر، عمان، ١٩٩٥.
- الخزاولة. عبد العزيز الخزاولة، " المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية في الأردن : دراسة تحليلية لرأي النخبة"، مركز الدراسات الأردنية ، جامعة اليرموك ، إربد - الأردن، ١٩٩٦.
- الخطيب. رناد الخطيب، " التيارات السياسية في الاردن ونص قانون الاحزاب"، دن، عمان، ١٩٩٢.
- الدبعي. جمال الدبعي، " المدخل الى علم الاجتماع السياسي" ط ١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩١.
- الدعجة. هايل ودعان الدعجة، " التحول الديمقراطي في الاردن: ١٩٨٩-١٩٩٧"، ط ١، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٥.
- الرويضان. هاشم سليمان الرويضان، " عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة الحزبية: دراسة حالة الجامعة الأردنية ٢٠٠٤"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦.
- الزعبي. فتحية أحمد، " مجلس النواب الأردني الثالث عشر ١٩٩٧-٢٠٠١"، مطبوعات الأمانة العامة لمجلس النواب ، عمان ، ٢٠٠٢.
- السمالوطي. نبيل، " بناء القوه والتنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي"، منشورات جامعة الأزهر، القاهرة، دت.

- السوداني. عبد المهدي، " المعوقات الاجتماعية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، في حمدي عبد الرحمن(محرر)، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات، المفرق الأردن، ٢٠٠٠.
- السويدي. محمد السويدي، " علم الاجتماع السياسي: ميدانة وقضاياة"، دن، الجزائر، ١٩٩٨.
- الشرعة. محمد كنوش الشرعة، " اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني نحو التنمية السياسية: دراسة احصائية تحليلية"، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، ٢٠٠٥.
- الصاوي. علي، " الجوانب المؤسسية للتحول الديمقراطي : دور البرلمان"، في حمدي عبد الرحمن(محرر)، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات، المفرق الأردن، ٢٠٠٠.
- العبدلات. مروان، " التيارات السياسية في الأردن"، دن، عمان، ١٩٩١.
- العزي. سويم العزي، " المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث"، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤.
- العوامل. عبد العزيز العوامل، " مفهوم التنمية السياسية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥.
- القصبي. عبد الغفار القصبي، " مناهج البحث في علم السياسة"، الكتاب الاول، مكتبة الاداب، القاهرة، ٢٠٠٤.
- الماضي. منيب، سليمان الموسى، " تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠-١٩٥٩"، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨.
- الموسى. سليمان، " تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٩-١٩٩٥"، ج ٢، مطبعة المحتسب، عمان، ١٩٩٦.
- الواكد. مصطفى محمود الواكد، " اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٥.
- بدوي. ثروت، " النظم السياسية"، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- بركات. نظام، وآخرون، مبادئ علم السياسة"، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٩.
- حجاج. خليل ابراهيم، "تاريخ الاحزاب السياسية الأردنية ١٩٤٦-١٩٧٠"، دن، عمان.
- حمارنة. مصطفى، " مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز ابن خلدون، القاهرة، ١٩٩٥.
- دانكان. جان ماري دانكان، " علم السياسة"، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٢.

- دوفرجية. مورييس دوفرجية، "علم اجتماع السياسة"، ترجمة سليم حداد، دن، بيروت، ٢٠٠١.
- سعد. إسماعيل علي سعد، "المدخل الى علم الاجتماع السياسي"، دن، بيروت، ١٩٨٩.
- عبد المنعم. أحمد فارس، "جامعة الدول العربية"، مركز دراسات الوحدة، ١٩٨٦.
- عيسى. محمد طلعت، "المدخل الى علم الاجتماع"، ط١، دار المعارف، لبنان، ١٩٧٥.
- كشاكش. كريم كشاكش، "الحريات العامة في الانظمة السياسية المعاصرة"، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧.
- محافظة. علي، "تاريخ الأردن المعاصر"، عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦، مطبعة القوات المسلحة، عمان، ١٩٧٣.
- مشاقبة. امين مشاقبة، "التربية الوطنية في الاردن"، ط ٨، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠٦.
- مشاقبة. أمين عواد، "النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية"، ط٧، دار الحامد للنشر، ٢٠٠٠.
- نقرش. عبد الله نقرش، "التجربة الحزبية في الاردن"، ط ٢، منشورات لجنة تاريخ الاردن، عمان، ١٩٩٢.
- يوسف. ألين يوسف، وآخرون، "قراءة شبابية للتنمية السياسية والواقع الحزبي في الاردن"، تحرير جمال شاكر الخطيب، الاحزاب السياسية في العالم العربي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٤.

ثالثاً الدراسات والدوريات

- الأنصاري. محمد جابر، "الدولة القطرية: هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو تحتل تعدديتها"، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٥، سبتمبر ١٩٩٣.
- البيج. حسين علوان البيج، "المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، **المستقبل العربي**، سنة ٢٠، عدد ٢٢٣، سبتمبر ١٩٩٧.
- الخزاعلة. عبد العزيز الخزاعلة، "السكان والبيئة في البادية الأردنية: علاقات الترحل والاستقرار، دراسة سوسيوأنثروبولوجية"، **مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ١٩، العدد ٤ ب، ٢٠٠٣.
- العقيلي. مازن العقيلي، و تيم. فوزي تيم، "الوعي بالنظام السياسي الاردني"، **المنارة للبحوث والدراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد ١١، عدد ٤، ديسمبر ٢٠٠٥.

- المنوفي. كمال المنوفي، " الثقافة السياسية والديمقراطية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي** ، سنة ٨، عدد ٨٠، اكتوبر ١٩٨٥.
- بركات. نظام، " وسائل التنشئة السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية: دراسة ميدانية لطلاب العلوم السياسية في الجامعات العربية"، **مجلة أبحاث اليرموك : سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ١٣، العدد ١٢، ١٩٩٧.
- خربوش. محمد صفي الدين ، " التحول نحو الديمقراطية في النظم السياسية العربية"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد ٥، العدد، ٣، تموز، ٢٠٠٠.
- سالم. ناديا حسن سالم، " التنشئة السياسية للطفل العربي: دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية"، **المستقبل العربي** ، سنة ٨، عدد ٥١، ١٩٨٣.
- عبد الله ثناء فؤاد، " خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي"، **المستقبل العربي** ، سنة ١٧، عدد ١٨، سبتمبر ١٩٩٤.
- غرايبة. مازن غرايبة، " نمط الثقافة السياسية السائدة لدى طلبة جامعة اليرموك: دراسة ميدانية"، **مجلة بحوث جامعة اليرموك : سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، مجلد ١٠، عدد ١، ١٩٩٤.
- غليون. برهان، " الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي : مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة"، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٥، مايو ١٩٩٠.
- ظاهر. أحمد جمال ظاهر، " إتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في الردين: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الاردن"، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، عدد ٣، خريف ١٩٨٦.
- محافظة. علي، " الأردن إلى أين"، **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، عدد ٢٥٦، حزيران ٢٠٠٠.
- مشاقبة. امين مهنا مشاقبة، " الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين " دراسة ميدانية"، **مجلة بحوث جامعة اليرموك: سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، مجلد ٩، عدد ١، ١٩٩٣.
- نهار. غازي صالح، " الإنتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية في الأردن للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٧"، **مجلة شؤون اجتماعية**، سنة ١٨، عدد ٦٩، ربيع ٢٠٠١.
- صحيفة الرأي الأردنية ، العدد ١١٣٤١، ٢٧/٩/٢٠٠١.
- صحيفة الرأي الأردنية ، العدد ١١٩٠٨، ٢٤/٤/٢٠٠٣.
- صحيفة الرأي الأردنية ، العدد ١٢٠٤٦، ١٠/٩/٢٠٠٣.

رابعاً المراجع الأجنبية

- Almond, Gabriel & Verba, Sidney, "The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations", Princeton, N.J., Princeton University press (1963).
- Clark. Robert, "Power and Policy in Third World", New York, John Wiley and Sons, 1982.
- Gellner, Ernest , " Culture, Identity, and Politics", Cambridge University Press.(1993).
- Katz. Danial, " The Functional Approach to the Study of Attituds ", Public opinion Quarltly, 24 (summer, 1960) .
- Kincaid, John, ed., "Political Culture, Public Policy and the American States", Philadelphia, Instityte for the Study of Human Issues, (1982).
- Lippa Richard, ' Introduction to Soial Psycholgy', Wadsworth Com, Cal, 1990.
- Pennock. Ronald J., "Democratic Political Theory", Princeton, N.J.Princeton University Press, 1979.
- Pye, Lucian & Verba, Sidney, "Political Cultur and Political. Development " , N.J. , Princeton, u.p, (1965).
- Rosenbaum. Walte, " Political Culture ", Praeger Publishers, N.Y, 1957.
- Zverev. I.D, "Teaching Meothed in The Soviet School I.B.E Educational Seinces", Unesco, Pareis, (1983).

خامساً المواقع الإلكترونية على شبكة الانترنت

١- موقع صحيفة الدستور الإلكتروني www.dustour.com.

الملاحق

أولاً : قانون الأحزاب رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢

- المادة ١. يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢. يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك:
- الوزارة : وزارة الداخلية.
- الوزير : وزير الداخلية.
- المحكمة : محكمة العدل العليا.
- المادة ٣. الحزب كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة الساسة وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.
- المادة ٤. للأردنيين الحق في تأليف الاحزاب السياسية والانتساب الطوعي اليها وفقاً لأحكام القانون.
- المادة ٥. يجب ان لا يقل عدد الاعضاء المؤسسين لاي حزب عن خمسين شخصاً ممن تتوافر فيهم الشروط الاتية:
- أ- ان يكون قد أكمل الخامسة والعشرين من عمره.
- ب- أن يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل.
- ج- أن لا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية او جنحة مخلة بالشرف او بالاخلاق العامة او بأي جناية أخرى (عدا الجرائم ذات الصفة السياسية) ما لم يكن قد رد اليه أعتباره.
- د- أن يكون متمتعاً بالاهلية المدنية والقانونية الكاملة.
- هـ- أن يكون مقيماً عادة في المملكة.
- و- أن لا يدعي بجنسية دولة اخرى او حماية أجنبية.
- ز- أن لا يكون عضواً في أي حزب آخر او أي تنظيم سياسي حزبي غير اردني.
- ح- أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة الاردنية او الاجهزة الامنية او الدفاع المدني.
- ط- أن لا يكون قاضياً.
- المادة ٦. يجب أن يتضمن النظام الاساسي للحزب ما يلي:
- أ- اسم الحزب وشعاره على ان لا يكون اسمه وشعاره مشابها لاسم حزب آخر وشعاره.
- ب- عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين مقاره الفرعية أن وجدت، على ان تكون هذه المقار جميعها داخل المملكة ومعلنة،
- وأن لا يكون أي منها ضمن مقر أي مؤسسة عامة او خاصة او خيرية او دينية او انتاجية او تعليمية.
- ج- المبادئ التي يقوم عليها الحزب والاهداف التي يسعى اليها ، ووسائل تحقيقها.

د- شروط العضوية في الحزب واجراءات الانضمام اليه بما يتفق مع أحكام الدستور.
هـ اجراءات تكوين تشكيلات الحزب وأختيار قياداته وتنظيم علاقته بأعضائه ومباشرته لنشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والادارية لأي من هذه التشكيلات على أن يكون ذلك على أساس ديمقراطي.

و- تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك اجراءات صرف أمواله واعداد موازنته وأقرارها.

ز- اجراءات الحل الاختياري للحزب او أندماجه مع غيره من الاحزاب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التي تؤول اليها هذه الاموال.

ح- الالتزام بالمبادئ والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.
المادة ٧. أ- يقدم طلب تأسيس الحزب الى الوزير موقعا من المؤسسين ومرفقاً به البيانات والوثائق الآتية:

١- ثلاث نسخ من النظام الاساسي للحزب موقعة من المؤسسين.
٢- قائمة بأسماء المؤسسين من أربعة مقاطع ومكان ولادة كل منهم وتاريخها ومهنته ومكان عمله وعنوانه.

٣- صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين او صورة مصدقة عن دفتر العائلة او عن البطاقة الشخصية.

٤- شهادة عدم محكومية كل من المؤسسين.

٥- شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين أمام الموظف المعين من قبل الوزير، بصحة تواقع جميع الأعضاء المؤسسين والبيانات

المتعلقة بهم. وعلى كل واحد من هؤلاء المؤسسين الخمسة أن يعين في هذه الشهادة عنوانه او موطنه المختار الذي يتم فيه

تبليغه الاوراق والاشعارات والكتب التي تصدرها الوزارة.

ب- يصدر الموظف المختص أشعاراً بتسلم طلب التأسيس، مبيناً فيه تاريخ تقديم الطلب والبيانات والوثائق المرفقة به.

المادة ٨. أ- يعتبر كل واحد من المؤسسين الخمسة المنصوص عليهم في البند ٥- من الفقرة أ- من المادة ٧- من هذا القانون مفوضاً

بتقديم البيانات والوثائق وتبلغ الاوراق والاشعارات والكتب نيابة عن جميع المؤسسين.

ب- يتم التبليغ بواسطة احد موظفي الوزارة بتسليم نسخة من الاوراق الى الشخص المراد تبليغه الذي يترتب عليه ان يوقع على نسخة اخرى من هذه الاوراق اشعاراً بوقوع التبليغ ، وعلى من يتولى التبليغ ان يدرج بيانا بتاريخ التبليغ وكيفية وقوعه مذيلاً بأسمه وتوقيعه.

المادة ٩. أ- للمؤسسين حق سحب أي وثائق او بيانات قدمت مع طلب التأسيس والاستعاضة عنها بغيرها، وذلك خلال مدة تبدأ من تاريخ تقديم طلب التأسيس وتنقضي بمرور خمسة عشر يوماً على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ب- للوزير ان يطلب من المؤسسين تقديم أي إيضاحات او وثائق او بيانات لازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وذلك بكتاب يصدره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس.

ج- لاحد المؤسسين الخمسة المذكورين في البند -٥- من الفقرة -أ- من المادة -٧- من هذا القانون تقديم الايضاحات والوثائق والبيانات المطلوبة وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغ كتاب الوزير، وللوزير تمديد هذه المدة لمثلها بناء على طلب المؤسسين.

د- يصدر الموظف المختص أشعاراً باستلام هذه الايضاحات والوثائق والبيانات مبيناً فيه أسم المؤسس الذي قدمها وتاريخ تسلمها.

المادة ١٠. أ- اذا كان طلب تأسيس الحزب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون يعلن الوزير عن تأسيس الحزب خلال سبعة أيام بعد انقضاء ستين يوماً على تاريخ تبليغ الاشعار بتسلم طلب التأسيس، او خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاشعار بتسلم الايضاحات والوثائق والبيانات المشار اليها في المادة -٩- من هذا القانون ، وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

ب- اذا امتنع الوزير عن الاعلان عن تأسيس الحزب خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة -أ- من هذه المادة فعليه أن يبين أسباب ذلك وان يبلغها الى المؤسسين وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا يجوز للوزير أيراد أسباب أخرى أمام المحكمة.

المادة ١١. أ- لأي من المؤسسين حق الطعن لدى المحكمة في قرار الوزير المشار اليه في الفقرة -ب- من المادة -١٠- من هذا القانون ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ هذا القرار. ب- تصدر المحكمة قرارها خلال ستين يوماً من تاريخ تسجيل استدعاء الطعن لدى ديوان المحكمة.

ج- اذا قررت المحكمة الغاء قرار الوزير يعلن الوزير عن تأسيس الحزب من تاريخ صدور قرار المحكمة وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية.

المادة ١٢. اذا نقص عدد الاعضاء المؤسسين عن خمسين عضوا لاي سبب من الاسباب، قبل الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون، يعتبر طلب التأسيس ملغى.

المادة ١٣. لا يجوز للحزب ان يعلن عن نفسه او يمارس نشاطه الا بعد صدور قرار الوزير بالموافقة على التأسيس او صدور قرار المحكمة بالغاء قرار الوزير برفض التأسيس وعلى الوزير الاعلان عن تأسيس الحزب وفقاً لاحكام هذا القانون.

المادة ١٤. يحظر استخدام مراكز النقابات والجمعيات الخيرية والاندية واجهزتها وأموالها لمصلحة أي تنظيم حزبي.
١٥. أ- يتمتع الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه بالشخصية الاعتبارية ولا يجوز حله او حل قيادته الا وفق أحكام نظامه الاساسي او بقرار من المحكمة.

ب- يتولى ادارة شؤون الحزب قيادة تؤلف وفقاً لاحكام نظامه الاساسي ويمثله رئيسه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية والادارية وفي حالة عدم وجود منصب رئيس حزب في نظامه الاساسي يتولى امينه العام مهام التمثيل تلك، وللرئيس او الامين العام حسب مقتضى الحال ان ينيب عنه خطياً واحداً او أكثر من أعضاء القيادة لممارسته اختصاصاته او أي منها وان يوكل اي محام في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بالحزب.

المادة ١٦. يشترط في العضو الذي يرغب في الانتساب الى الحزب بعد الاعلان عن تأسيسه، ان يكون قد اكمل الثامنة عشرة من عمره ، وذلك بالاضافة الى الشروط الاخرى المنصوص عليها في الفقرات من (ب الى ط) من المادة ٥-٥- من هذا القانون.

المادة ١٧. للحزب إصدار مطبوعة دورية او أكثر للتعبير عن مبادئه وآرائه، وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر المعمول به.

المادة ١٨. أ- مقرر الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصالاته مصونة فلا يجوز مراقبتها او مداومتها او مصادرتها الا بقرار قضائي.

ب- لا يجوز تفتيش اي مقر للحزب، باستثناء حالتي التلبس والجرم المشهود الا بقرار من المدعي العام وبحضوره بالاضافة الى ممثل عن الحزب فاذا رفض الاخير يثبت ذلك في محضر التفتيش الذي يجري حينئذ بحضور شاهدين.

ج- يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه ويتحمل المخالف المسؤولية المدنية والجزائية.

المادة ١٩. أ- على الحزب الاعتماد الكلي في موارد المالية على مصادر اردنية محلية معروفة ومعلنة ومحددة.

٢- للحزب قبول الهبات والتبرعات من المواطنين الاردنيين فقط على ان لا تزيد قيمة ما يقدمه الشخص الواحد عن خمسة الاف دينار سنوياً.

٣- للحزب أستثمار أمواله وموارده داخل المملكة بالطرق التي يراها مناسبة على أن تكون معلنة ومشروعة، وان لا يكون الهدف من ذلك تحقيق أي كسب او مصلحة شخصية لأي من أعضاء الحزب.
ب- تعفى مقار الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية التي تترتب على الاموال غير المنقولة.

ج- لغايات تطبيق أحكام قانون العقوبات تعتبر أموال الحزب بحكم الاموال العامة ويعتبر القائمون على شؤون الحزب والعاملون فيه لتلك الغايات بحكم الموظفين العموميين، وتسري على أعضاء قيادة الحزب الاحكام القانونية الخاصة بالكسب غير المشروع.
المادة ٢٠. على الحزب تزويد الوزير بنسخة من موازنته من كل سنة خلال الربع الاول منها، وبيان عن موارد المالية ومصادر تمويله، ووضعها المالي وللوزير او من يفوضه حق الاطلاع على حسابات الحزب وتدقيق قيوده المالية.

المادة ٢١. يتعين على الحزب التقيد بالمبادئ والقواعد الآتية في ممارسة أعماله، وان ينص على ذلك بشكل واضح في نظامه الاساسي:

أ- الالتزام بأحكام الدستور وأحترام سيادة القانون.
ب- الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم.
ج- الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وأمنه وصون الوحدة الوطنية ونبذ العنف بجميع أشكاله وعدم التمييز بين المواطنين.

٢٢. على الحزب أن يحتفظ في مقره الرئيسي بالسجلات والبيانات الآتية:
أ- النظام الاساسي للحزب.

ب- أسماء أعضاء الحزب والاعضاء المؤسسين واعضاء القيادة وعناوينهم ومحال أقامتهم.

ج- سجل قرارات القيادة.

د- سجل واردات الحزب ومصروفاته بصورة مفصلة.

د- الالتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية او المشاركة فيها.

هـ- الالتزام بعدم الارتباط التنظيمي اوالمالي بأي جهة غير أردنية او توجيه النشاط الحزبي بناء على أوامر او توجيهات من أي دولة او جهة خارجية.

و- الامتناع عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة واجهزة الامن والدفاع المدني والقضاء او إقامة تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

ز- عدم استخدام مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة وجميع مؤسسات التعليم للتنظيم الحزبي ، والمحافظة على حياد هذه المؤسسات تجاه الكافة في أداء مهامها.

المادة ٢٣. على قيادة الحزب أخطار الوزير بكتاب يودع في ديوان الوزارة مقابل أشعار بالاستلام بأي قرار يصدره الحزب بحل نفسه او أندماجه او تغيير من قياداته او اي تعديل في نظامه الاساسي وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور القرار او إجراء التغيير او التعديل.

المادة ٢٤. أ- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تتجاوز الف دينار او بكتا العقوبتين كل من تسلم أي أموال من أي جهة غير أردنية لحساب الحزب وتصادر تلك الأموال لحساب الخزينة..
ب- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار او بكتا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص او لا يعلن عن نفسه وفق أحكام هذا القانون.

ج- يعاقب كل من أقام تنظيمًا عسكرياً او شبه عسكري بمقتضى أحكام قانون العقوبات.

د- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر او بغرامة لا تتجاوز مئتي دينار كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها، وتجمع العقوبتان في حالة التكرار.

المادة ٢٥. أ- يجوز حل الحزب بقرار من المحكمة بناء على دعوى يقدمها الوزير اذا خالف الحزب أي حكم من أحكام الفقرتين (٢) و (٣)

من المادة -١٦- من الدستور او أخل بأي حكم جوهري من أحكام هذا القانون، ويجوز للمحكمة ان تصدر قرارا بأيقاف الحزب عن العمل بناء على طلب يقدمه الوزير اليها ، ويعتبر قرار وقف عمل الحزب ملغى اذا لم يقدم الوزير دعوى طلب حل الحزب خلال مدة ثمانية ايام من تاريخ تبليغه ذلك القرار.

ب- تصدر المحكمة حكمها النهائي في أي دعوى تقام بموجب هذه المادة خلال مدة لا تزيد على ستين يوماً من تسجيل الدعوى لديها.

ج- للوزير أن ينيب عنه خطياً رئيس النيابة العامة الادارية او أحد مساعديه في اقامة أي دعوى بموجب هذه المادة وفي تقديم اي طلب او دفع تقتضيه الدعوى او الطلب والقيام بجميع الاجراءات اللازمة بما في ذلك تقديم البيئات والمرافعات والتبليغات.

المادة ٢٦. لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ٢٧. يلغى قانون الاحزاب السياسية رقم -١٥- لسنة ١٩٥٥ م.

المادة ٢٨. رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

ثانياً: قانون الانتخاب لمجلس النواب
قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١
وتعديلاته.

قانون الانتخاب لمجلس النواب .
تعريف .

- المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠٠١) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك.
- الوزارة: وزارة الداخلية.
- الوزير: وزير الداخلية.
- الحاكم الإداري: المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء.
- الدائرة : دائرة الأحوال المدنية والجوازات ومديرياتها في المحافظات والمكاتب المرتبطة بها.
- الأردني : كل شخص ذكر أو أنثى يحمل الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردنية.
- الناخب: كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفق أحكام هذا القانون.
- المقترح : كل ناخب يمارس حقه الانتخابي.
- المرشح : كل أردني تم قبول طلب ترشيحه للانتخابات النيابية.
- النائب : كل مرشح فاز بعضوية مجلس النواب.
- الدائرة الانتخابية : كل جزء من المملكة خصص له مقعد أو أكثر من المقاعد النيابية بمقتضى النظام الصادر استناداً لأحكام هذا القانون.
- منطقة الانتخاب الفرعية: كل جزء من الدائرة الانتخابية يعين فيه مركز أو عدة مراكز للاقتراع.
- مركز الاقتراع والفرز: المكان الذي يعينه الحاكم الإداري ضمن دائرته الانتخابية لإجراء عملية الاقتراع والفرز من قبل لجنة أو أكثر.
- اللجنة العليا: لجنة الإشراف على الانتخابات والمشكلة بموجب هذا القانون .
- اللجنة المركزية: اللجنة المشكلة في كل محافظة بقرار من الوزير وفقاً لنص الفقرة (أ) من المادة (٢٤) من هذا القانون.
- لجنة الدائرة الانتخابية: اللجنة المشكلة في كل دائرة انتخابية بقرار من الوزير وفقاً لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٤) من هذا القانون.
- اللجنة الخاصة : اللجنة المشكلة في مركز الوزارة بقرار من الوزير وفقاً لنص البند (١) من الفقرة (ج) من المادة (٢٤) من هذا القانون .
- البطاقة : البطاقة الشخصية الصادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

المقيم : الأردني الذي يقع مكان أقامته المعتادة في دائرة انتخابية معينة ولا يعتبر منقطعاً عن الإقامة فيها لمجرد تغييره عن هذا المكان إذا رغب في العودة إليه في أي وقت يشاء، بما في ذلك الأردني المقيم خارج المملكة.

- حق الانتخاب.

المادة (٣): أ. لكل أردني اكمل ثماني عشرة سنة شمسية من عمره في اليوم الأول من الشهر الأول من عام الانتخاب الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب إذا كان مسجلاً في أحد الجداول الانتخابية النهائي

ب. يوقف استعمال حق الانتخاب للعاملين في القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة طيلة وجودهم في الخدمة الفعلية.

ج. يحرم من ممارسة حق الانتخاب:-

- ١- من كان محكوماً عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً.
- ٢- من كان محجوراً عليه لذاته أو لأي سبب آخر ولم يرفع الحجر عنه.
- ٣- من كان محكوماً عليه بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يشمل عفو عام أو لم يرد له اعتباره.
- ٤- من كان مجنوناً أو معتوهاً.

المادة (٤): لا يجوز للناخب أن يستعمل حقه في الاقتراع أكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد.

- جداول الناخبين

المادة (٥):

أ. ١- تتولى الدائرة إعداد جداول بأسماء المقيمين في كل دائرة انتخابية ممن يحق لهم الانتخاب الحاصلين على البطاقة الشخصية باستخدام الحاسوب وعلى أساس الرقم الوطني لكل منهم ولا يجوز تسجيل الناخب في أكثر من جدول واحد.

٢- يحق لأي من أبناء الدائرة الانتخابية المقيمين خارجها التسجيل في جداول الناخبين الخاصة بها بموجب طلب خطي يقدم للدائرة معززاً بوثائق ثبوتية تحدد بتعليمات صادرة عن الوزير.

ب. على المحاكم المختصة تزويد الدائرة خلال النصف الأول من الشهر الأول من كل سنة بجميع الأحكام الصادرة عنها، بعد اكتسابها الدرجة القطعية، والمتعلقة بالإفلاس والحجر وكذلك القاضية منها بالسجن مدة تزيد على السنة في الجرائم غير السياسية ولم يشملها عفو عام أو رد اعتبار على أن تكون متضمنة أسماء المحكومين وأرقامهم الوطنية .

ج. على الدائرة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن حالات الوفيات قد تم قيدها وذلك لشطب الناخبين المتوفين من جداول الناخبين المسجلين فيها.

د. على كل ناخب غير مكان إقامته من دائرة انتخابية إلى دائرة انتخابية أخرى أن يقدم طلباً خطياً معززاً بالوثائق الثبوتية إلى الدائرة لشطب اسمه من جداول الناخبين في الدائرة الانتخابية التي انتقل منها وتسجيله في الدائرة الانتخابية التي نقل مكان إقامته إليها.

هـ. على الدائرة تزويد الحاكم الإداري المختص بثلاث نسخ على الأقل من جداول الناخبين للدوائر الانتخابية التابعة له وخلال الموعد الذي يحدده الوزير لهذه الغاية. و. يقوم الحاكم الإداري بصفته رئيساً للجنة الدائرة الانتخابية بعرض جداول الناخبين التي زودته بها الدائرة في المكان الذي يقرره ولمدة أسبوع من تاريخ تسلمها كما يعلن عن عرضها في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل.

ز. لكل ناخب لم يرد اسمه في جداول الناخبين أو حصل خطأ في البيانات الخاصة به المدرجة في الجدول أن يطلب من الدائرة بعد حصوله على البطاقة الشخصية إدراج اسمه في الجدول أو تصحيح الخطأ الحاصل فيه وذلك خلال مدة أسبوع من تاريخ انتهاء عرض جداول الناخبين.

ح. ولكل ناخب ورد اسمه في جداول الناخبين أن يعترض لدى الدائرة وخلال المدة المحددة في الفقرة (ز) من هذه المادة على تسجيل غيره في الجدول ممن ليس له حق الانتخاب أو على إغفال تسجيل أسماء أشخاص لهم هذا الحق على أن يعزز اعتراضه بالبيانات اللازمة.

ط. ١- على الدائرة البت في الطلبات والاعتراضات المقدمة وفقاً لأحكام الفقرتين (ز) و(ح) من هذه المادة وإصدار القرارات بشأنها خلال مدة لا تتجاوز واحداً وعشرين يوماً من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمها.

٢- على الدائرة تزويد الحكام الإداريين بتلك القرارات خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لإصدارها ويتم عرضها في الأماكن ذاتها التي عرضت فيها بدايةً جداول الناخبين.

ي. تكون القرارات المذكورة في الفقرة (ط) من هذه المادة خاضعةً للطعن بها لدى محكمة البداية التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها خلال ثلاثة أيام من تاريخ عرضها، وعلى المحكمة الفصل في كل طعن خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه، وتبليغ قراراتها إلى الدائرة خلال ثلاثة أيام من صدورها.

ك. على الدائرة تعديل جداول الناخبين في الدوائر الانتخابية وفقاً لقرارات محاكم البداية في الطعون المقدمة إليها خلال خمسة أيام من تسلمها هذه القرارات وتزويد الحكام الإداريين بكشوفات لاحقة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إتمام تعديل الجداول لتصبح هذه الجداول جداول نهائية.

المادة (٦): تعتمد الجداول النهائية للناخبين في إجراء الانتخابات النيابية العامة أو الفرعية.

- الترشيح لعضوية مجلس النواب.

المادة (٧): بعد أن يصدر الملك أمره بإجراء الانتخابات لمجلس النواب بمقتضى أحكام الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور يتخذ مجلس الوزراء قراراً بتحديد تاريخ الاقتراع يعلنه رئيس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية.

المادة (٨): يشترط في المتقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس النواب ما يلي:-

أ- من يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل.

ب- من لا يدعي بجنسيه أو حماية أجنبية.

- ج- من يكون مسجلاً في أحد جداول الناخبين النهائية.
- د- أن يكون قد أتم ثلاثين سنة شمسية من عمره عند نهاية مدة الترشيح.
- هـ- أن لا يكون محكوماً عليه بالإفلاس ولم يستعد اعتباره قانونياً.
- و- أن لا يكون محجوراً عليه ولم يرفع الحجر عنه.
- ز- من لا يكون محكوماً بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية، ولم يشمل عفو عام.
- ح- أن لا يكون له منفعة مادية لدى إحدى الدوائر الحكومية بسبب عقد من غير عقود استئجار الأراضي والأماك ولا ينطبق ذلك على من كان مساهماً في شركة أعضاؤها أكثر من عشرة أشخاص.
- ط- أن لا يكون مجنوناً أو معتوهاً.
- ي- أن لا يكون من أقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص.
- ك- أن لا يكون منتمياً لأي هيئة سياسية أو حزب أو تنظيم سياسي غير أردني.
- المادة (٩): لا يجوز لأي من المذكورين أدناه الترشيح لعضوية مجلس النواب إلا إذا قدم استقالته قبل الموعد المحدد للترشيح وتم قبولها:
- ١- موظفو الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات والهيئات الرسمية العامة.
 - ٢- موظفو الهيئات العربية والإقليمية والدولية.
 - ٣- أمين عمان وأعضاء مجلس أمانة عمان وموظفو الأمانة.
 - ٤- رؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها وموظفو البلديات.
- المادة (١٠): لا يجوز لأي شخص أن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب إلا في دائرة انتخابية واحدة.
- المادة (١١): يبدأ الترشيح لعضوية مجلس النواب قبل اليوم المحدد لإجراء الاقتراع بثلاثين يوماً ويستمر لمدة ثلاثة أيام ولا يقبل أي طلب ترشيح يقدم بعد انتهائها.
- المادة ١٢- على كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب أن يدفع لمدير المالية في الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه فيها مبلغ خمسمائة دينار يقيد إيراداً للخزينة غير قابل للاسترداد.
- المادة (١٣):
- أ- يقدم طلب الترشيح على نسختين ومن ذات الشخص طالب الترشيح إلى رئيس اللجنة المركزية في المحافظة على الأنموذج الذي يقرره الوزير، مرفقاً به الوثائق الثبوتية وسائر البيانات المطلوبة بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، ويعطى مقدم الطلب إشعاراً باستلام طلبه.
 - ب- على اللجنة المركزية التأكد من مطابقة الطلب والوثائق والبيانات المقدمة من طالب الترشيح وإصدار قرارها بقبول الطلب أو رفضه خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه.

- ج- ١. إذا قررت اللجنة المركزية رفض طلب الترشيح فعليها بيان أسباب رفضها، ولطالب الترشيح أن يعترض على القرار لدى محكمة البداية التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصداره معزراً اعتراضه

بيانات واضحة ومحددة حصراً، وعلى المحكمة الفصل في الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه إليها ويكون قرارها بشأن اعتراض المرشح قطعياً غير قابل للطعن لدى أي مرجع آخر، وعليها تبليغ قراراتها إلى رئيس اللجنة المركزية فور صدورها .

٢. يسجل رئيس اللجنة المركزية طلبات الترشيح التي قبلها أو التي صدر قرار محكمة البداية بقبولها في سجل خاص لكل دائرة انتخابية على حده حسب وقت وتاريخ تقديم كل منها إليه، وعليه تنظيم قائمة بأسماء أولئك المرشحين وعرضها في مركز المحافظة والأماكن الأخرى التي يراها مناسبة حال اكتمال اكتساب طلبات الترشيح الدرجة القطعية ونشر تلك القائمة في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل. د- لكل ناخب حق الطعن في قبول ترشيح أي من المرشحين في دائرته الانتخابية لدى محكمة الاستئناف المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ عرض قوائم المرشحين المنصوص عليها في البند رقم (٢) من الفقرة (ج) من هذه المادة، وعلى المحكمة الفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه إليها ويكون قرارها قطعياً وعليها تبليغ قراراتها إلى رئيس اللجنة المركزية خلال يومين من تاريخ صدورها. هـ- على رئيس اللجنة المركزية أن يعلن عن التعديلات التي أدخلت على قائمة المرشحين بموجب قرارات محكمة الاستئناف فور تبلغه لها وبالطريقة ذاتها التي يتم الإعلان بها عن قائمة المرشحين بمقتضى أحكام البند رقم (٢) من الفقرة (ج) من هذه المادة وتعتبر هذه القائمة هي القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات النيابية. المادة (١٤): يجوز لأي مرشح أن يسحب ترشيحه قبل (٧٢) ساعة من بدء الاقتراع وذلك بتقديم طلب خطي لرئيس اللجنة المركزية وعليه أن يعلن عن ذلك في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل.

المادة (١٥): إذا تبين أن عدد المرشحين في القائمة النهائية في أي دائرة انتخابية مساوٍ لعدد المقاعد النيابية المخصصة لهذه الدائرة يعتبر أولئك المرشحون فائزين عنها بالتزكية.

المادة (١٦): تعفى الاستدعاءات والاعتراضات والطعون التي تقدم بموجب هذا القانون من الرسوم والطوابع وكذلك القرارات الصادرة بشأنها عن المحاكم والهيئات واللجان والحكام الإداريين.

الدعاية الانتخابية

المادة (١٧):

أ- تكون الدعاية الانتخابية حرة وفق أحكام هذا القانون ويسمح لأي مرشح القيام بها ابتداءً من تاريخ قبول الترشيح.

ب- يتعين على المرشح عند ممارسته الدعاية الانتخابية التقيد بما يلي:

١. الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون.

٢. احترام حرية الرأي والفكر لدى الغير.

٣. الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية وأمن الوطن واستقراره وعدم التمييز بين المواطنين.

٤. الالتزام بعدم إجراء الدعاية الانتخابية في الوزارات والدوائر والمؤسسات

الرسمية العامة.

٥. الالتزام بعدم التعرض لأي دعاية انتخابية لغيره من المرشحين سواءً بصورة شخصية أو بواسطة أعوانه في حملته الانتخابية.

ج- يمنع تنظيم وعقد الاجتماعات الانتخابية وإلقاء الخطب الانتخابية في دور العبادة والجامعات والمعاهد العلمية والمدارس الحكومية والخاصة والشوارع العامة وكذلك الأبنية التي تشغلها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة أو الخاضعة لإشراف الحكومة.

المادة (١٨):

أ- المرشحين نشر الإعلانات والبيانات المتضمنة أهدافهم وخطتهم ومناهج عملهم شريطة أن تحمل أسماءهم الصريحة وتعفى هذه الإعلانات والبيانات من الترخيص والرسوم.

ب- يجوز استعمال شعار الدولة الرسمي في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية كما يمنع لهذه الغاية استعمال مكبرات الصوت خارج القاعات وعلى وسائل النقل.

ج- يحظر إلصاق أي إعلان أو بيان انتخابي أو وضعه على الجدران وأعمدة الهاتف والكهرباء والأماكن العامة، بما في ذلك الصور والرسوم والكتابات، وتحدد الأماكن المخصصة لها من قبل مجلس أمانة عمان الكبرى والمجالس البلدية ولهذه المجالس في أي وقت الحق في إزالة أي مخالفة لهذا الحظر على نفقة من تتعلق بهم تلك الملصقات أو الصور والرسوم والكتابات من المرشحين دون الحاجة إلى إنذارهم.

د- لا يجوز أن تتضمن الخطابات والبيانات والإعلانات ووسائل الدعاية الانتخابية المساس بأي مرشح آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو إثارة النعرات الطائفية أو القبلية أو الإقليمية أو الجهوية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

هـ- يحظر إقامة المهرجانات والتجمعات بالقرب من مراكز الاقتراع والفرز.

المادة (١٩): يحظر على موظفي الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة وأمين عمان وأعضاء مجلس الأمانة وموظفيها ورؤساء المجالس البلدية وأعضائها وموظفيها

القيام بالدعاية الانتخابية لصالح أي من المرشحين في أماكن عملهم.

المادة (٢٠): يحظر على أي مرشح أن يقدم من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو يعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو بواسطة الغير، كما يحظر على أي شخص أن يطلب مثل تلك الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو الوعد بها من أي مرشح.

العمليات الانتخابية

المادة (٢١): يكون الاقتراع عاماً وسرياً ومباشراً.

المادة (٢٢): على الرغم مما ورد في المادة (٧) من هذا القانون للوزير أن يعين يوماً

خاصاً لبعض الدوائر الانتخابية في غير الموعد الذي حدده مجلس الوزراء إذا اقتضت ذلك سلامة الانتخاب أو المصلحة العامة.
المادة (٢٣): تشكل برئاسة الوزير لجنة عليا للإشراف على الانتخابات والبت في جميع الأمور التي تعرضها عليها اللجان المركزية، وتشمل في عضويتها:
أ- أمين عام وزارة الداخلية.

ب- مدير عام دائرة الأحوال المدنية والجوازات.
ج- قاضياً من الدرجة العليا يسميه رئيس المجلس القضائي.
د- مدير المديرية المختصة في الوزارة.
ويعين الوزير سكرتيراً لهذه اللجنة.

المادة (٢٤):

أ- يشكل بقرار من الوزير في كل محافظة لجنة مركزية برئاسة المحافظ وعضوية رئيس محكمة البداية في المحافظة أو أحد قضاة الصلح يسميه وزير العدل في حالة عدم وجود محكمة بداية، ومدير مديرية الأحوال المدنية والجوازات في المحافظة للقيام بالمهام المنصوص عليها في هذا القانون.
ب- يشكل بقرار من الوزير وبتنسيب من المحافظ في كل دائرة انتخابية لجنة برئاسة حاكم إداري وعضوية قاضٍ وأمين مكتب الأحوال المدنية تتولى المهام المنصوص عليها في هذا القانون.

ج- ١. شكل بقرار من الوزير في مركز الوزارة لجنة خاصة برئاسة حاكم إداري وعضوية قاضٍ يسميه وزير العدل واحد موظفي الدولة لا تقل درجته عن الثانية من الفئة الثانية تكون مهمتها متابعة موضوع المقاعد النيابية الإضافية المخصصة لأشغالها من الفائزات من المرشحات والمحددة بمقتضى أحكام (نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها) ووفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٤٥) من هذا القانون ، وللوزير إصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتحديد أي مهام أخرى يقتضيها عمل اللجنة .

٢. قسم اللجنة ، أمام الوزير ، اليمين المنصوص عليه في البند (١) من الفقرة (د) من هذه المادة.

د- ١. يقسم رئيس اللجنة المركزية وأعضاؤها قبل مباشرتهم العمل اليمين التالي أمام الوزير - :

"أقسم بالله العظيم ، أن أقوم بمهمتي بأمانة ونزاهة وحياد تام "

٢. ويقسم رؤساء وأعضاء لجان الدوائر الانتخابية اليمين نفسه أمام المحافظ.
المادة (٢٥):

أ- على رئيس الدائرة الانتخابية أن يصدر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إتمام إعداد جداول الناخبين النهائية قراراً ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل وفي أي مكان يراه ضرورياً يتضمن ما يلي:-

ب- تحديد مراكز الاقتراع والفرز في كل منطقة انتخاب فرعية مع بيان عدد صناديق الاقتراع في كل مركز.

ج- تعتمد عند إجراء أي انتخابات فرعية تجرى بعد عملية الانتخابات العامة مناطق الانتخاب الفرعية ومراكز الاقتراع والفرز المخصصة لكل منها وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة (٢٦):

أ- تعين لجنة الدائرة الانتخابية لجان الاقتراع والفرز، وتؤلف كل لجنة من رئيس لا تقل فئته عن الثانية وعضوين اثنين وكاتب أو أكثر، جميعهم من موظفي الحكومة على أن لا تكون لأي منهم قرابة مع أحد المرشحين للدرجة الثالثة.

ب- يؤدي رؤساء وأعضاء وكتبة الاقتراع والفرز أمام لجنة الدائرة الانتخابية القسم المنصوص عليه في الفقرة (د) من المادة (٢٤) من هذا القانون وذلك قبل مباشرتهم عملهم.

ج- إذا حالت ظروف دون قيام رئيس لجنة الاقتراع والفرز أو أي من عضويها أو إذا توافرت حالة استبعاد أي منهم، تعين لجنة الدائرة الانتخابية من يقوم مقامه.

المادة (٢٧): يبدأ الاقتراع في اليوم المحدد للانتخابات النيابية العامة أو الفرعية من الساعة السابعة من صباح ذلك اليوم وينتهي في الساعة السابعة مساءً، ويجوز بقرار من رئيس اللجنة المركزية تمديد مدة الاقتراع بما لا يزيد على ساعتين إذا تبين له وجود ضرورة لذلك.

المادة (٢٨): لكل مرشح أو من ينتدبه وبموجب تفويض خطي من المرشح مصدق من الحاكم الإداري أن يحضر ويراقب عملية الاقتراع والفرز لأي صندوق في أي مركز من مراكز الاقتراع والفرز في الدائرة الانتخابية ولا يجوز لأي مرشح أن يكون له أكثر من مندوب.

المادة (٢٩): على رئيس لجنة الاقتراع والفرز أن يمنع في مركز الاقتراع والفرز القيام بأي عمل أو محاولة القيام به إذا كان من شأنه التأثير على حسن سير العملية الانتخابية، وله الحق أن يطلب من أي شخص يقوم بذلك أو يحاول القيام به مغادر مركز الاقتراع والفرز وان يطلب من رجال الأمن إخراجه منه بالقوة إذا رفض ذلك.

المادة (٣٠): يجري الاقتراع على الأنموذج الخاص الذي يعتمده الوزير على أن يكون مختوماً بختم الدائرة الانتخابية، وموقعاً من رئيس لجنة الاقتراع والفرز.

المادة (٣١): يكون صندوق الاقتراع على الشكل الذي يقرره الوزير. المادة (٣٢): على رئيس لجنة الاقتراع والفرز وقبل بدء الاقتراع إطلاع الحضور على خلو الصندوق ثم يقوم بقله وتنظيم محضر بذلك موقعاً منه ومن جميع أعضاء اللجنة أمام المرشحين الحاضرين أو مندوبيهم.

المادة (٣٣): يخصص لكل صندوق معزل واحد على الأقل مزود بقائمة أسماء المرشحين في الدائرة الانتخابية.

المادة (٣٤): يجوز للناخب الإدلاء بصوته في أي مركز من مراكز الاقتراع والفرز في دائرته الانتخابية.

المادة (٣٥): يحضر الناخب أمام لجنة الاقتراع والفرز في المركز الذي يختاره في دائرته الانتخابية لممارسة حقه في الانتخاب على النحو التالي:-

- أ- يتحقق رئيس لجنة الاقتراع والفرز من البطاقة.
- ب- يسجل رئيس لجنة الاقتراع والفرز أو أحد عضويها اسم الناخب ورقمه الوطني في جدول خاص معد لهذه الغاية.
- ج- يقوم رئيس لجنة الاقتراع والفرز أو أحد عضويها بختم البطاقة في المكان المخصص لذلك.
- د- يسلم رئيس لجنة الاقتراع و الفرز أو أحد عضويها المقترح ورقة الاقتراع.
- هـ- يقوم المقترح بكتابة اسم المرشح الذي يريد انتخابه ولا يجوز كتابة اسم أكثر من مرشح واحد.
- و- يعود المقترح لرئيس لجنة الاقتراع والفرز ويقوم بوضع الورقة في الصندوق على مرأى من هيئة الاقتراع والفرز والحاضرين.
- ز- يسلم رئيس لجنة الاقتراع والفرز للمقترح بطاقته مختومة بالختم المائي.
- المادة (٣٦): يتم اقتراع الناخب الأمي ، على الوجه التالي:-
- أ- يتحقق رئيس لجنة الاقتراع والفرز من البطاقة.
- ب- يعلن الناخب الأمي انه أمي لا يحسن القراءة والكتابة وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية إذا ثبت عدم صحة ادعائه بالأمية.
- ج- يعلن رئيس لجنة الاقتراع والفرز على أعضاء اللجنة والحاضرين أن الناخب أمي، وإذا ثبت لرئيس اللجنة بأن الناخب غير أمي خلافاً لادعائه يقرر حرمانه من ممارسة حق الانتخاب وتحجز بطاقته.
- د- يسجل في الجدول اسم الناخب ورقمه الوطني وانه أمي ويؤخذ توقيعه أو بصمته على ذلك.
- هـ- يطلب رئيس لجنة الاقتراع والفرز من الناخب الأمي أن يسمي أسم المرشح الذي يرغب بانتخابه بشكل سري ، همساً لا يسمعه أحد سوى رئيس لجنة الاقتراع والفرز وعضويها.
- و- يقوم رئيس لجنة الاقتراع والفرز بكتابة اسم المرشح الذي يريد الأمي انتخابه على ورقة ، ويعرضها على عضوي لجنة الاقتراع والفرز ثم يسلمها للناخب ويطلب إليه طي ورقة الاقتراع ووضعها في الصندوق.
- ز- يسلم رئيس لجنة الاقتراع والفرز للمقترح بطاقته مختومة بالختم المائي.
- المادة (٣٧): تتولى لجنة الاقتراع والفرز الفصل في الاعتراضات التي يقدمها المرشحون أو المندوبون عنهم حول ما ينشأ من تطبيق قواعد الاقتراع وفق أحكام هذا القانون وتكون قراراتها بشأنها قطعية.
- المادة (٣٨): بعد الانتهاء من عملية الاقتراع تنظم لجنة الاقتراع والفرز لكل صندوق محضراً وعلى نسختين يتم توقيعهما من رئيس اللجنة وأعضائها وممن يرغب من الحاضرين من المرشحين أو مندوبيهم على أن يتضمن المحضر ما يلي:
- أ- عدد الناخبين الذين مارسوا حق الاقتراع في ذلك الصندوق.
- ب- عدد الأوراق التي استعملت في الاقتراع والأوراق التي لم تستعمل أو ألغيت أو أتلفت وسبب ذلك.

-عمليات فرز الأصوات وإعلان النتائج

المادة (٣٩): يفتح الصندوق من قبل لجنة الاقتراع والفرز أمام الحضور وتحصي اللجنة الأوراق الموجودة بداخله والأصوات التي نالها كل مرشح وتسجلها على لوحة ظاهرة أمام الحضور ، وتنظم اللجنة محضراً على نسختين وفقاً للأنموذج الذي يعتمده الوزير للدائرة الانتخابية يتضمن الأصوات التي نالها كل مرشح ويوقع المحضر من رئيس اللجنة وأعضائها وترسل النسخ إلى لجنة الدائرة الانتخابية. المادة (٤٠): إذا كان اسم المرشح المدون في ورقة الاقتراع غير واضح فيعتبر الاسم المكتوب لذلك المرشح إذا كانت الورقة تشتمل على قرائن تكفي للدلالة عليه وتمنع الالتباس.

المادة (٤١):

أ- تعتبر ورقة الاقتراع باطلة في الحالات التالية:-

١. إذا كانت غير مختومة بختم الدائرة الانتخابية أو غير موقعة من رئيس لجنة الاقتراع والفرز.
٢. إذا تضمنت الورقة بالإضافة إلى اسم المرشح عبارات معينة أو إضافات تدل على اسم الناخب.

٣. إذا لم يكن بالإمكان قراءة اسم المرشح المدون عليها.

٤. إذا اشتملت ورقة الاقتراع على أكثر من اسم مرشح.

ب- كما يعتبر الاقتراع الخاص بالصندوق ملغى إذا تبين بعد إحصاء عدد أوراق الاقتراع الموجودة فيه أنها تزيد أو تنقص بنسبه تتجاوز ٥ % من عدد المقترعين في ذلك الصندوق.

المادة (٤٢): تبت لجنة الاقتراع والفرز في الاعتراضات التي تقدم إليها من المرشحين أثناء إجراء عملية فرز الأصوات وتصدر القرار الذي تراه مناسباً ويكون هذا القرار قطعياً.

المادة (٤٣):

أ- بعد انتهاء فرز الأصوات تنظم كل لجنة من لجان الاقتراع والفرز محضراً على نسختين توقعان من رئيس اللجنة وأعضائها على أن يتضمن المحضر ما يلي:-

١. عدد المقترعين في الصندوق.

٢. عدد الأصوات التي نالها كل مرشح.

٣. عدد الأوراق التي اعتبرتها اللجنة باطلة.

ب- يرفق بالمحضر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة قوائم المقترعين وأوراق الاقتراع التي استعملت والتي تم أبطالها والتي لم تستعمل، وتسلم جميعها في الحال إلى لجنة الدائرة الانتخابية.

المادة (٤٤): تجرى عملية جمع الأصوات التي نالها كل مرشح وإعلان النتائج النهائية للانتخابات في الدائرة الانتخابية من قبل رئيس لجنة الدائرة الانتخابية بصورة علنية أمام الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم وتنظم اللجنة محضراً بتلك النتائج وترسل نسخة منه ومن جميع قراراتها والأوراق المتعلقة بالانتخاب إلى اللجنة المركزية والتي تقوم بدورها برفعها إلى الوزير.

المادة (٤٥):

- أ- يعتبر فائزاً في الانتخابات المرشح الذي نال أعلى أصوات المقترعين لكل مقعد نيابي وإذا تساوت الأصوات بين اثنين أو أكثر من المرشحين لمقعد واحد فيعاد الانتخاب بينهما أو بينهم حسب مقتضى الحال في اليوم الذي يحدده الوزير على أن لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ إجراء الانتخاب العام .
- ب- بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات وعلان النتائج النهائية للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية ورفعها إلى الوزير من قبل اللجان المركزية للانتخابات وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من هذا القانون ، يحيل الوزير إلى اللجنة الخاصة المحاضر المتعلقة بتلك النتائج لمراجعتها وتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية.
- ج- ١ . تحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها ، وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون النظر إلى كون الفائزة (مسلمة أو مسيحية أو شركسية أو شيشانية) أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة .
- ٢ . إذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتجري القرعة لاختيار المرشحة الفائزة

- د- يعلن رئيس اللجنة الخاصة بصورة علنية ، أمام الحاضرات من المرشحات أو المندوبين عنهن ، أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء .
- هـ - تنظيم اللجنة الخاصة محضراً بجميع الإجراءات التي اتخذتها وبالنتيجة التي توصلت إليها وفقاً لأحكام الفقرتين (ج) و(د) من هذه المادة وترفعه إلى الوزير .
- و- إذا شغل مقعد مخصص للنساء في مجلس النواب فيملاً بالانتخاب الفرعي في الدائرة الانتخابية الخاصة بمن كانت تشغل ذلك المقعد وفقاً لأحكام هذا القانون وخلال مدة لا تتجاوز الستين يوماً من تاريخ إشعار المجلس رئيس الوزراء بشغور المقعد ، على أن يقتصر الترشيح لمثلته على النساء اللواتي تتوافر فيهن شروط الترشيح في تلك الدائرة .

المادة (٤٦):

- أ- يعلن الوزير النتائج العامة للانتخابات خلال مدة لا تزيد على يومين من وصول محاضرها إليه ويتم نشرها في الجريدة الرسمية.
- ب- يصدر الوزير لكل فائز بالانتخابات شهادة بانتخابه.
- ج- تحتفظ الوزارة بجميع الأوراق الانتخابية لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

- جرائم الانتخاب

- المادة (٤٧): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا العقوبتين كل من ارتكب أيّاً من الأفعال التالية:-

- أ- أحتفظ ببطاقة لغيره بدون حق أو استولى عليها أو أخفاها أو أتلّفها.
- ب- انتحل شخصية أو اسم غيره بقصد الاقتراع في الانتخاب.
- ج- استعمل حقه في الاقتراع أكثر من مره واحدة.
- د- ادعى الأمية أو العجز عن الكتابة وهو ليس كذلك.
- هـ- حمل سلاحاً نارياً أو أي أداة وشكل بحمله خطراً على الأمن والسلامة العامة في أي مركز من مراكز الاقتراع و الفرز يوم الانتخاب حتى لو كان مرخصاً.
- و- الدخول إلى مركز الاقتراع و الفرز للتأثير على العمليات الانتخابية أو تأخيرها أو التعرض بسوء لأي من المسؤولين عن إجرائها بما في ذلك شراء الأصوات.
- ز- التأثير على حرية الانتخابات أو إعاقة العمليات الانتخابية بأي صورة من الصور.

ح- العبث بأي صندوق من صناديق الاقتراع أو الجداول الانتخابية أو الأوراق المعدة للاقتراع أو سرقة أي من هذه الجداول أو الأوراق أو إتلافها أو عدم وضعها بالصندوق أو القيام بأي عمل بقصد المس بسلامة إجراءات الانتخاب وسريته وفي هذه الحالة يعاقب بالحد الأعلى للعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة مع عدم استعمال الأسباب المخففة التقديرية بحقه.

ط- ارتكب أي عمل من الأعمال المحظورة المنصوص عليها في المواد (١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) من هذا القانون .

المادة (٤٨): يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كل من استولى أو حاول الاستيلاء على صندوق الاقتراع قبل فرز الأصوات الموجودة بداخله ويعاقب كل من المتدخل أو المحرض تبعياً بالعقوبة ذاتها بعد أن تخفض مدتها من السدس إلى الثلث .

المادة (٤٩): إذا ارتكب أي عضو من أعضاء اللجان المعيّنين لتنظيم وإعداد الجداول الانتخابية أو تنقيحها أو إجراء عمليات الاقتراع أو الفرز وإحصاء الأصوات أو أي من الموظفين المعهود إليهم الإشراف على هذه العمليات بموجب أحكام هذا القانون أياً من الأفعال التالية فيعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكلتا العقوبتين :-

أ- تعمد إدخال اسم شخص في أي جدول من الجداول الانتخابية لا يحق له أن يكون ناخباً بمقتضى أحكام هذا القانون أو تعمد حذف أو عدم إدخال اسم شخص في تلك الجداول يحق له أن يسجل فيها كناخب بمقتضى تلك الأحكام.

ب- أورد وهو عالم بذلك بياناً كاذباً في طلب الترشيح أو في الإعلان عنه أو في بيان من البيانات الواردة فيه أو في تاريخ تقديمه أو في أي محضر من المحاضر التي يتم تنظيمها بمقتضى هذا القانون أو في الاعتراض المقدم على الجداول الانتخابية أو في وثيقة أخرى يتم تنظيمها بمقتضى هذا القانون.

ج- استولى على أية وثيقة من الوثائق المتعلقة بالانتخاب بدون حق أو أخفاها أو ارتكب أي تزوير فيها بما في ذلك إتلافها أو تمزيقها أو تشويهها.

- د- آخر بدون سبب مشروع بدء عملية الاقتراع عن الوقت المحدد لذلك أو أوقفها بدون مبرر قبل الوقت المقرر لانتهائها بمقتضى هذا القانون أو تباطأ في أي إجراء من إجراءاتها بقصد إعاقتها أو تأخيرها.
- هـ- لم يتم بفتح صندوق الاقتراع أمام الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم قبل البدء بعملية الاقتراع للتأكد من خلوه.
- و- قرأ ورقة الاقتراع على غير حقيقتها وبصورة تخالف ما ورد فيها.
- ز- امتنع عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون المتعلقة بعمليات وإجراءات الاقتراع وفرز الأصوات أو خالف ذلك الحكم بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب.
- المادة (٥٠): كل مخالفة لأحكام هذا القانون لم ينص على عقوبة لها يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار أو بكلتا العقوبتين.
- المادة (٥١): تسقط بالتقادم جميع جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا القانون بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات.

أحكام عامة

- المادة (٥٢): تقسم المملكة إلى عدد من الدوائر الانتخابية وتحدد المقاعد النيابية المخصصة لكل منها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.
- المادة (٥٣): يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.
- المادة (٥٤): يصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- المادة (٥٥): يلغى قانون الانتخاب لمجلس النواب (رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦) وما طرأ عليه من تعديلات وجدول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها الملحق به وما صدر بمقتضاه من أنظمة وتعليمات.
- المادة (٥٦): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.
- ٢٠٠١/٧/١٧ م.

إستمارة الإختبار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخي الطالب:

يقوم الباحث بدراسة توجهات و أنماط طلبة الجامعات الاردنية نحو الانتساب
للأحزاب السياسية، وذلك لمقتضيات علمية خاصة برسالة الماجستير، تحت عنوان "
توجهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية"، راجيين تعاونكم في
التعامل مع بيانات هذه الاستبانة، علما بانها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث
العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم.....

الباحث

محمدرسول هشام الفواعير

جامعة آل البيت

القسم الاول: المتغيرات الأساسية (الشخصية):

ضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تنطبق عليك.

- ١- الجنس: ذكر----- أنثى-----
- ٢- الديانة: مسلم----- مسيحي-----
- ٣- الدخل الشهري للأسرة: أقل من ٢٠٠ دينار-----
٢٠١ - ٥٠٠ دينار-----
٥٠١ - فما فوق-----
- ٤- مكان الإقامة: مدينة-----
بادية-----
قرية-----
- ٥- التخصص: تخصصات أدبية----- تخصصات علمية-----
- ٦- مستوى تعلم الأب: أمي----- أساسي----- ثانوي-----
دبلوم----- جامعي-----
- ٧- مستوى تعلم الأم: أمي----- أساسي----- ثانوي-----
دبلوم----- جامعي-----

القسم الثاني الأسئلة المغلقة:

أجب بنعم أو لا.

- نعم لا**
- هل لديك رغبة في الإنتساب للأحزاب السياسية.
 - هل شاركت في الإنتخابات النيابية السابقة.
 - تبوء صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩ ميلادية.
 - هل تذهب الى المؤتمرات التي تعقد في الجامعة (حضوراً أو مشاركة).
 - يتألف مجلس الأمة في الأردن من مجلسي النواب والأعيان.
 - نال الأردن إستقلالة عام ١٩٤٦.
 - نظام الحكم في الأردن هو نظام ملكي نيابي وراثي.
 - عقدت إتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٣.
 - تم تعريب الجيش العربي عام ١٩٥٦.
 - تأسست إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١.
 - هل تشارك في النشاطات المنهجية، وغير المنهجية.
 - هل تشارك في النشاطات التي تعقد خارج اسوار الجامعة.

القسم الثالث الأسئلة المفتوحة:
ضع إشارة (X) أمام الخيار الذي يناسب قناعاتك الشخصية.

الفقرة	إلى أي مدى تتوافق مع ما يلي	أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	أرفض بشدة	أرفض
١	ترجع النظرة السلبية للأحزاب السياسية في الأردن إلى أجهزة الإعلام الرسمية.					
٢	لا يساهم قانون الإنتخاب على تشجيع الحياة الحزبية في الأردن.					
٣	لا تلبى الأحزاب السياسية في الأردن آمال وطموحات المواطنين.					
٤	تراجع دور الأحزاب لكثرتها ونشابة أفكارها وبرامجها.					
٥	تقتصر الأحزاب السياسية في الأردن على النخب السياسية.					
٦	تراجع دور الأحزاب السياسية في الأردن لعدم وجود توزيع لمراكز الأحزاب في القرى والتجمعات السكانية المحيطة بالمدن.					
٧	جاء تخوف الفرد من الإنتساب للأحزاب السياسية، من جراء البيانات الرسمية المستمرة ضد الأحزاب والعمل الحزبي ، صراحةً أو تلميحاً.					
٨	عدم شعور المواطن بالإطمئنان والثقة تجاه إستمرار المسيرة الديمقراطية والتعددية الحزبية ما يجعله يعزف عن الإنتساب للأحزاب.					
٩	تتناول الأحزاب الأردنية قضايا خارجة وليست محلية وطنية، مما لة الأثر لتراجع دورها.					
١٠	إبتعاد هياكل الأحزاب السياسية عن قيم الديمقراطية في داخلها.					
١١	لا يثق الفرد بالقيادات الحزبية الموجودة.					
١٢	الطروحات الحزبية والمواقف السياسية لا تتناسب وتوجهات الأفراد.					
١٣	للفرد قناعة بجدوى العمل الحزبي.					
١٤	الطموح لتبوء وظيفة في أجهزة الدولة ما يقف حائلاً دون إنتسابك للأحزاب.					
١٥	الرغبة بالإنتساب لحزب سياسي يتوافق وقناعاتك.					
١٦	تشجع الحكومة على الإنضمام للأحزاب السياسية.					
١٧	تشجع الأسرة أبنائها على الإنتساب والعمل الحزبي .					
١٨	تشجع المؤسسات التعليمية (مدارس- كليات- جامعات) على الإنتساب للأحزاب السياسية.					
١٩	وجود أحزاب سياسية قوية ضرورة لتطوير الحياة السياسية من خلال إيجاد التعددية السياسية.					
٢٠	يجب على الفرد أن يولى بدور فاعل في الحياة السياسية من خلال المشاركة في التنظيمات السياسية.					
٢١	لا بد من إيجاد تنظيمات سياسية منبثقة من الواقع الأردني.					
الفقرة	إلى أي مدى تتوافق مع ما يلي	أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم	أرفض بشدة	أرفض

				يلقى على الجامعات دور كبير ورئيسي في تنمية ثقافة الفرد السياسية.	٢٢
				لا بد من احترام عقائد الاسرة وتوجهاتها.	٢٣
				يرجع ضعف الأحزاب في الأردن نتيجة للتخوف المتولد لدى الفرد.	٢٤
				إختلاف وتعدد الآراء والاتجاهات ظاهرة صحية ومطلوبة في المجتمع.	٢٥
				تناط كل القرارات والمبادرات بالحكومة.	٢٦
				السلطة ما هي إلا شخص تناط به الوظائف.	٢٧
				الثقافة السياسية في المجتمع الأردني هي ثقافة رعية لا تشجع على المشاركة وتكرس التسلط السياسي.	٢٨
				تتصف البنية السياسية الأردنية بغياب مؤسسات المشاركة كالأحزاب والمنظمات الجماهيرية.	٢٩
				نكاد أن نطلق على أعضاء المجالس النيابية المتلاحقة في الأردن، بنواب خدمات تشغلهم المصالح الذاتية الفئوية.	٣٠
				يؤثر نمط التسلط الأبوي في الأسرة على إتجاهات الفرد وسلوكه السياسي.	٣١
				تكاد أن تخلو المقررات الجامعية من كل ما يلزم لخلق الإنسان الديمقراطي، أو انها تركز على دور الحكومة باعتبارها مصدر القرارات والمبادرة.	٣٢
				يرجع ضعف المؤسسات والتنظيمات السياسية الى سيطرة الطابع الشخصي، والركون للصلوات الشخصية في شغل المناصب المهمة على الصعيد النخبوي.	٣٣
				لا تعد الأحزاب السياسية القائمة مدارس ديمقراطية بقدر ما تعد مؤسسات وظيفتها تقديم الخدمات لأعضائها.	٣٤
				المقررات الجامعية بحاجة الى تغيير بما يخدم الأحزاب السياسية، وخطط التنمية السياسية.	٣٥
				أقبل الرأي الآخر، وإن اختلف وأفكاري.	٣٦
				أدى انقطاع الحياة الحزبية في الاردن ولفترة زمنية طويلة، الى تراجع دورها، والعزوف عن الأنتساب لها.	٣٧
				تعد التجربة الحزبية التاريخية في الاردن تجربة رائدة من نوعها، وخاصتاً في الخمسينيات من القرن الماضي.	٣٨

The Attitudes of Jordanian Universities Students towards Political Parties

(A field Study)

Abstract

Abstract

This study aimed to know the Jordanian Universities Student's attitudes toward the political parties, and to know the nature of relations among the political role assigned of political parties, the anticipated role of youth in the society, within parties itself, and specifying the variables controlling the political culture for the significance

of scarce of studies and researches of such subject. It also activated the researcher thinking, adding to that political system ignorance of such subject.

The study problem indicated the existence of negative vision from the Jordanian Universities students toward the political work, this study tries to find answer about the nature of relation between the political culture, and students attitude toward the political parties.

Therefore a number of concepts related the core of this study have been taken, whereas the concepts of political culture, political attitudes, political grow up, political parties were identified.

To attain specified answers for the study inquiries, the researcher followed up a moving methodology among the historical, comparable, and the statistical analysis methodology, to achieve the methodological integration.

However this study addressed a number of previous scientific studies which dealt with .

Ohelp the researcher in specifying the study concepts, and to know the mechanism followed up by the researchers in treating these research problems..

The study attained several conclusions: the low of political awareness of the Jordanian Universities students of the significance of political work, and the failing of existed political parties to achieve hopes and aspires of society individuals, and the parties activities is just for individuals sat up the party, not opening the site of the party continuously to receive members, and the academic curriculums failing in addressing the significance of political parties.

The purpose of the study:-

This study aims to know the attitudes of Jordanian Universities students towards the political parties, through a group of purposes, these are:

know the attitudes of Jordanian Universities Student's towards the parties work through studying the political cultural levels of the study sample.

Showing the relation among a number of hidden variables, as the role of the political system, political growing up institutions, and the political parties from a part, and the attitudes of Jordanian Universities student's from another.

The study significance:

The study's significance spring out of two sides:

the scientific side: this study introduced as a try from the researcher to enrich the Arabic library due the lack of this subject, and make the reader familiar to several concepts and ideas that related the political growing up institutions, and the students responsibility of significance role in the political activity, further indicating the prominent and hidden effects, and that's affected the Jordanian Universities students attitudes, to get familiar of their political culture styles and levels towards the political parties, for information enrichment in the field of these studies.

Studying the relation between the political culture concept of the Jordanian Universities Students and the political parties necessitates to get knowledge of the various stages of the political parties in Jordan, between the political participation and the prohibition for several considerations for a long time, and the matter needs to know the regulations and procedures which have great effect on the political activity of the parties. Add to the abovementioned, that the significance of such subject, has urged the researcher's mind, for more research and analyzing aiming to attain scientific findings have the ability to specify the reasons which stand a prevention of Jordanian Universities students joining to the political parties.

the practical side:

this study shall try through the conclusions attained which enable the political system with different institutions, to reconsider the party work, give attention and care to it, whereas the Jordanian political system is inattention of the significance and danger of such subject.

Study problem and inquiries:

The study problem is represented in getting familiar to the relation nature between the political culture and the Jordanian Universities Students attitudes towards the political parties, through know the effect of personal variables on the student's tendencies, represented in the sex, religion, the family monthly income, residence place, the father's and mother's educational status from one point, and the student's tendencies from another, hence to know the relation among several variables, sprang out of the surrounding environment of the students as the political environment, the political growing up institutions from one hand, and their political tendencies from another, therefore a number of questions have been put which measure the students attitudes towards the political parties, these are:

are there significance difference among the Jordanian Universities students tendencies, according the personal variables (sex, religion, family monthly income, residence place, specialization, the father and mother educational level?).

is there a relation between the students attitudes and the look towards the political parties?.

What are the most prominent effects sprang out of the surrounding environment on the students attitudes?.

Study Hypothesis:

The study depends upon three hypothesis, those are:

There is a direct relation between the political culture and the Jordanian Universities students tendencies towards the political parties.

There is a causing relation between each of demographic variables (sex, religion, specialization, the family monthly income, residence place, and father's and mother's educational status) from a point of view, and the Jordanian Universities students tendencies from another.

There is a contrary relation between the surrounding environment- the political system, the political growing up institutions, the political parties itself with the Jordanian Universities students and their political tendencies.